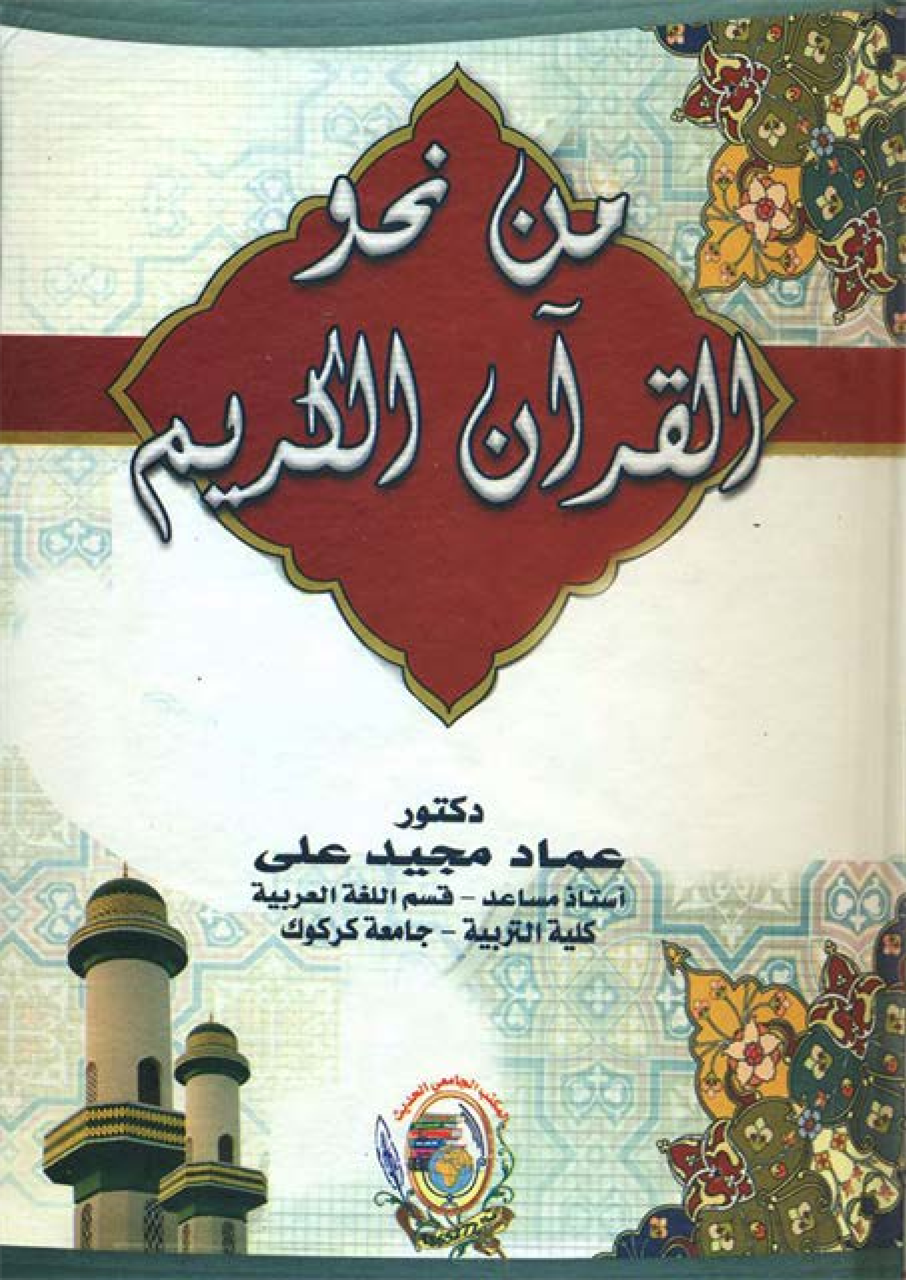

من نحو
القرآن الكريم
دكتور
عماد مجيد على
أستاذ مساعد - قسم اللغة العربية
كلية التربية - جامعة كركوك

من نحو القرآن الكريم

دكتور

عماد مجيد علي

كلية التربية - جامعة كركوك

٢٠١٢





دار الكتب والوثائق القومية
عنوان المصنف :من نحو القرأن الكريم .
اسم المؤلف : عماد مجيد علي .
اسم الناشر : المكتب الجامعي الحديث .
رقم الايداع : 2011/9454.
الترقيم الدولي : 978-977-438-212-2.

الفصل الأول

ظاهرة التضمين بين النحاة والبلاغيين دراسة نقدية تحليلية

مقدمة :

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه.

وبعد، فهذا بحث فى ظاهرة التضمين بين البلاغة والنحو ارتأيته أن يكون دراسة نقدية تحليلية بلاغية نحوية.

ومن نافلة القول أن موضوعا متشعب الأنحاء، متعدد الجهات كهذا الموضوع يحتاج إلى جهد كبير ومصادر عدة وقد رجعت إلى ما أمكنني الرجوع إليه من المصادر، بعضها يكتفى بالنظرة الخاطفة أو الوقفة المتأنية، وبعضها يحتاج إلى الإطالة ولا يكتفى بهذا القدر.

فقد تتبعت هذه الظاهرة في كتب التراث النحوى وكتب التفسير والإعراب محاولاً تقصى حقيقة هذه الظاهرة ومبادئها فى رحم النحو العربى وعلاقتها بظاهرة تناوب الحروف أو ما يسمى بالنيابة أو تعاقب الحروف.

والتضمين من المصطلحات المشتركة بين النحو والبلاغة والنقد وهو من أساليب العربية القديمة فى توجيه قواعد النحو يعتمد عليه في تخريج مسائل العربية فهو يحتاج إلى دقة فى الفهم، وإمعان النظر فى الاستنباط والنظرة الدقيقة إلى التركيب.

إنّ أهمية البحث تكمن فى صلته بعلم النحو وعلم البيان، التماساً لجانب المعنى وكمال العبارة فى تأويل النصوص المخالفة لقواعد الأعراب من جهة تعدى الفعل أو ما فى معناه بنفسه وهو يتعدى بالحرف، أو تعديته بالحرف وهو يتعدى بنفسه وصلته بعلم البيان من جهة التصريف فى معنى الفعل، وعدم الوقوف به عند حد ما وضع له فى أصل اللغة وهو من هذا الجانب يستخدم الكلمة فى غير موضعها، وذلك طمعاً فى التعدد والتلوين فى التعبير أو تحقيقاً

لداعٍ من دواعى البلاغة وقد فرضت علّى طبيعة المادة أن أدرس هذه الظاهرة فى مبحثين تناولت فى الأول منها صلة تناوب الحروف بظاهرة التضمين مِنْ خلال تتبعى لكتب النحويين والمفسرين وارتأيت تقسيم هذا المبحث على مسلكين خصصت الأول منها لِمَنْ قال فى النيابة وقبل بها بحسب شروط خاصة محكمة وليس على إطلاقها. وقد تتبعت أقوال النحاة والمفسرين والبلاغيين فى ذلك محاولاً الوقوف على أصل هذه الظاهرة وتأصيل القول فيها.

أمّا المسلك الثانى؛ فكان لمن أطلق على هذه الظاهرة مصطلح التضمين إذ يرى أصحابه أن الحرف ليس له إلا معنى واحد أصيل لا يتجاوزه ولذلك لضعفه.

أمّا المبحث الثانى فقد تناولت فيه آراء المحدثين فى هذه الظاهرة وقد انتقيت مجموعة من الأساتذة الذين طرقوا هذا الباب وأدلوا دلوهم فيه ومناقشة هذه الآراء وقبول الأدق منها والأقرب إلى واقع اللغة.

ثم دَرَسْتُ ظاهرة التضمين بين الحقيقة والمجاز محاولاً الوصول إلى حقيقة مرضية استنتجتها من خلال تقصى آراء العلماء وتعريفاتهم لهذه الظاهرة مبينا الفرق بين ظاهرة التضمين والتقدير من جهة وبين التضمين والعدل من جهة أخرى.

ثم ختمت البحث بأهم أغراضه وفوائده ودورهُ فى التعدية واللزوم وأقوال النحاة فى قياسية هذه الظاهرة أو قصرها على السماع.

والله أسأل التوفيق إنّه نعم المجيب.

وبَعْد أهيب بكلّ مطلع على هذا الجهد المتواضع أن يمدنى بالنصح والإرشاد ولا يبخل علىّ فى نصحه إذ قلما يخلو بحث مِنْ هفوات فلا كمال إلا لله وحده إنّه نعم المولى.

المبحث الأول: بَيْنَ النيابة والتضمين

لم يكتفِ المعربون والمفسرون من الأدوات بالمعانى الحقيقية والأصلية فى إظهار معانى النصوص الفصيحة، بل أوضحوا أنّ هناكَ وسيلةً أخرى حَيَوية تتوصل بها اللغة العربية إلى أهدافها التعبيرية وذلــك فـــى مــذهب النيابـــة أو التقارض أو المعاقبة أو العدول[1].

أى نيابة الأداة عن قريبتها فى المعنى واستعمالها فى موضع ليس هـــو من مواضعها المُطّردة، وذلك طمعًا فى التعدد والتلوين فى التعبير أو تحقيقاً لداع مِنْ دواعى البلاغة والتأثير أو الشجاعة الأسلوبية التى تتحدى الأطراد الذى قَنّنهُ النّحاة[2].

إن النيابة أو التضمين الذى نَدْرسه يُظْهرُ الاضطراب والتدافع فى نقـــل الآراء عن البصريين والكوفيين من المفسرين والنحّاة فضلاً عـــن اضـــطراب علماء العربية القائلين بالنيابة أو التضمين فهناك نصوص تنمّ عَما وَضَعوه مـــن قيودٍ، لم يجدوا إلى حلها غير القول بـــ ((النيابة)) ولابد للباحث فى علم العربية بغية الإفادة من ذلك أن يعانى صعوبة البحث إذا ما أراد أن يخلـــص للمـــنهج السليم، ولا سيما فى عصرنا الحالى.

والنحاة عالجوا أهداف هذه الظاهرة فى مواطن متفرقة من كتبهم وبَيّنوا طبيعتها وعَبّروا عَن مواقفهم منها[3].

١- يُنظر: من وحى القرآن: ١٠٩، وينظر: ابن القيم الجوزية وآراؤه النحوية: ٣٤٤.

٢- يُنظر: البيان فى روائع القرآن: ٤٢٤/١.

٣- يُنظر: الخصائص: ١/ ٩١، ارتشاف الضرب: ١٦٩٧/٤، المساعد: ٤٢٨/١- الأشباه والنظائر: ٢٤١/١، حاشية الشهاب: ٣٢٧/١.

ثم إن أهل العربية من نحاة ومفسرين وبلاغيين سلكوا في توجيه هذه الظاهرة اللغوية مسلكين، هما على النحو التالي:-

المسلك الأول: يَرى أصحابُ هذا الرأى أنّ حروفَ الجرّ في العربية تأتى على أكثر من معنى. ويقوم بَعْضُها مقامَ بعضٍ، ولكنّهم حرصوا كلّ الحرص على جلاء كنهه وإبداء مواقفهم الدقيقة منه، سواء بالإشارة العابرة أو الوقفة المتأنية المقصودة، وذلك تبعاً لاهتماماتهم المتنوعة، والأطوار التي مَرّت بهذه الظاهرة اللغوية.

ومِنَ الذين قبلوا بالنّيابة واستَحسَنوها في كتبهم الفراء (ت٢٠٧هـ) في غير موضع من القرآن الكريم وكلام العرب، كقوله مثلاً: ((هما تعتقبان: على ومِن))[١].

وفي موضع آخر قال: ((وربَما جَعَلَتْ العربُ إلى في موضع اللام))[٢] ولكن قَيّد الفَراء ذلك بتقارب معنيى الحرفين أو الحروف المتعاقبة كقوله: ((وعلى تصلح في موضع اللام، لأنّ معناها يرجع إلى شئٍ واحدٍ))[٣].

على إنّ الفرّاء يربط هذه الظاهرة بموضع دون آخر حسب طبيعة العامل والسياق اللغويّ كقوله: ((على وعَن الباّء في هذا الموضع بمعنى ((واحد))، لأن العرب تقول: رَمَيتُ عَن القوس، وبالقوس، وعلى القوس، يُراد به معنى واحد))[٤].

إذن الفَراء لَمْ يجَوز النيابة على إطلاقها بل نراه يُصرُ على وجود المناسبة في المعنى في هذا السلوك ويمنعه في غير ذلك ويُعبرُ عن موقفه هذا

١- معاني القرآن للفراء: ٢٤٦/٣.

٢- معاني القرآن للفراء: ٩/٢.

٣- المصدر نفسه: ٣٩٥/٢ .

٤- المصدر نفسه: ٢٦٧/٢ .

بقوله: ((وإنّما يجوز أنْ تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضَمَمْتَ الشئ إلى الشئ مما لم يكن مَعَهُ، كقول العرب: إنّ الذودَ عن الذود إبل، أي إذا ضَمَمت الذَود إلى الذّود صارت إبلاً، فإذا كان الشئ مع الشئ لم تُصلحَ مكان ((مع)) إلى، ألاَ ترى أنّك تقول قَدِم فلان ومعه مالٌ كثير) ولا تقول في هذا الموضع: قدم فلان وإليه مال كثير)[1].

وهذا الكلام يَنْبَعُ من إيمانه العميق بأنّ لكل أداةٍ معنى خاص بها في اللغة العربية لا تتجاوزُ وأن بدا للناسِ غير ذلك[2].

ووافق أبو عبيدة (ت٢١٠هـ) والأخفش (ت٢١٥هـ) الفرّاء في هذه الظاهرة، ولكنهما لم يقيداها ولم يحتفلا ببيان طبيعتها، بل أطلقا لها العنان حتى بدت في كلامهما مسألةً مطردة وظاهرة ملمّا بها، ولا يكاد يخلو كتاب يتناول حروف الجر إلاّ وذكر الأخفش ومنهجه في تناوب حرف الجر[3].

قال أبو عبيدة: ((ومن مجاز الأدوات اللواتي لهُنّ معان في مواضع شتى، فتجيء الأداة منهن في بعض تلك المواضع لبعض تلك المعاني .. ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ (طه: الآية ٧١) معناه على جذوع النخل ... وقال: ومن مجاز ما جاء على لفظين فأعلمت الأداة في موضع، وتركت منه في موضع قال: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾﴾ (المطففين: ١-٢-٣)، معناه إذا أكالوا لهم أو وزنوا لهم))[4].

١- المصدر نفسه: ٢١٨/١.

٢- يُنظر: شرح التسهيل - لابن مالك: ٢٣/٣. ارتشاف الضرب: ١٧١٢/٤ والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢٤٨/٢.

٣- يُنظر: رصف المباني: ٢٧٦، والجنى الداني: ٨٤، المساعد: ٢٨١/٢، وارتشاف الضرب: ١٦٩٧/٤، وهمع الهوامع: ٤٤٧/٢ .

٤- مجاز القرآن: ١٤/١.

قال الأخفش: ((وأما قوله: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾ (البقرة: الآية ١٤) فإنك تقول: ((خلوت إلى فلان في حاجة)) كما تقول ((خلوت بفلان)) إلاّ أن خلوت بفلان له معنيان أحدهما: هذا والآخر سَخرتُ به وتكون ((إلى)) في موضع (مع) نحو: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران: ٥٢) .. وكما كانت ((من)) في معنى ((على)) ... وكما كانت ((في)) معنى ((على)) نحو: (في جُذُوع النخل) يقول على جذوعِ النخل. وزعم يونس أن العرب تقول ((نزلتُ في أبيك)) تريد عليه، وتقول: ظفرتُ عليه أي: به ورضيتُ عليه أي عنه))[1].

فأبو عبيدة والأخفش يقران هذه الظاهرة ويريانها مطردة ويَعدّها أبو عبيدة نوعاً من المجاز ويَعْزوها الأخفش إلى يونس بن حبيب البصري أيضاً.

وإذا ما نَقَلنا الكلام إلى القرنين الثالث والرابع فإننا نجد في هذه الظاهرة موقفاً واضحاً لا يشوبه غبارٌ صاحباه الزجاج البصريّ (ت٣١١هـ) والطبريّ (ت٣١٠هـ) الذي رَجّح مذهبَ الكوفيين في خمس وسبعين مسألة من مسائل الخلاف النّحوي التي ذكرها في تفسيره بين البصريين والكوفيين[2] .

أما الأول فقد نوّه إلى أن جمهرة من الضعفاء فهموا هذه المسألة فهماً خاطئاً إذ ظنوا أن الحرف النائب هو بمعنى الذاهب تماماً، ثم بيّن لنا أن هذا الفهم ليس بصحيح؛ لأن لكل حرف خصوصية متميزة، لا لشتراك فيها، ولكن يجوز أن يتقارب الحرفان، قال في تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران:٥٢). ((وإلى ها هنا إنما قاربَت معنى ((مع)) بأن صار اللفظ لو عبر عنه بـ (مع) أفاد مثل هذا المعنى، لا أنّ ((إلى)) في معنى ((مع)) لو قلت: ذهب زيد إلى عمرو لم يجز ذهب زيد مع عمرو، لأنّ (إلى) غاية و

١- معاني القرآن: ٤٤.

٢- يُنظر: الطبري النّحوي من خلال تفسيره: ١٥٨ .

((مع)) تضم الشئ إلى الشئ فالمعنى: يُضيفُ نصرته أيَاى إلـى نَصْـره الله. وقولهم إنّ (إلى) فى معنى ((مع)) ليس بشئ. والحروف قد تقاربتْ فى الفائـدة فيظُن الضعيفُ العلم باللغة أن معناها واحد))[1].

وقَد منع أيضا هذا المذهب فى كثير من حروف العطف راداً على الفراء والأخفش وأبى عبيدة[2] .

وأما الطبرىّ فقد قَبلَ بهذهِ الظاهرة على حَذرٍ متصدياً لَمنْ توسع فيهـا حفاظاً منه على خصوصيةِ كل أداة فى معناه؛ لأنَه يرى حقيقةَ أنّ كُـلّ حـرفٍ وضع لمعنى وإذا استعمل كل حرف بمعنى الآخر ذهبت فائدة الوضع واخـتلط الكلام فهو يَقرُ بتعاقب حروف الجر، ولكن يشترط فى ذلك تقارب المعانى فيها وقد كرّر الكثير من أقوال الفراء وتعليقاته فيما يخصّ هذه الظاهرة[3] .

قال فى قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ ﴾ (البقرة: الآية ١٤).

((لاشك أفصح منه لو قيل: ((وإذا خلَواْ بشَيَاطِنهمْ) لمَا فى قول القائـل: ((إذا خلَواْ بشيَاطِنهِمْ)) مَن إلتباس المعنى على سامعيه الذى هو منتف عن قوله: (وإذا خلَواْ إلى شيَاطِنهِمْ)؛ فهذا أحد الأقوال ... والقول الآخر توجه معنى قوله: (إذا خلَواْ إلى شيَاطِنهِمْ) وإذا خلَواْ إلى شيَاطِنهِمْ إذ كانت حروف الصفات يعاقب بعضها بعضاً كما قال الله مخبراً عن عيسى ابن مريم أنه قال للحواريين: ﴿ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ (الصف: الآية ١٤) يريد: مع الله، كما توضع (على) فى موضع (من) و ((فى)) و ((عن)) والباء.

١- معانى القرآن وإعرابه: ٤١٦/١.

٢- يُنظر: معانى القرآن وإعرابه: ٣١٤/٤، ومجاز القرآن: ١٧٤/٢، ومعانى القرآن للفراء: ٣٩٣/٢.

٣- يُنظر: جامع البيان: ٣٠٨/٣، و ٢٠٨/١٦، و ٩٦/٣٠، و ١٠٧/٢٣.

وأما بعض نحويىّ الكوفة فإنه كان يتأول أن ذلك بمعنى (وَإِذَا لَقُواْ الذين آمنُواْ قَالُواْ آمَنَّا) وإذا صرفوا خلاءهم إلى شياطينهم، فيزعم أنّ الجالب لـــ (إلى) المعنى الذى دل عليه الكلام: من انصراف المنافقين عن لقـــاء المـــؤمنين إلـــى شياطينهم خالين بهم، لا قوله ((خلوا)). وعلى هذا التأويل لا يصلح فى موضع (إلى) غيرها لتغيير الكلام بدخول غيرها من الحروف مكانها. وهذا القول عندى أولى بالصواب؛ لأنّ لكل حرف من حروف المعانى وجهاً هو به أولى من غيره فلا يصلح تحويل ذلك عنه إلى غيره إلاّ بحجة يجب التسليم لها. ولـــ ((إلـــى)) فى كل موضع دخلت من الكلام حكم وغير جائز سلبها معانيها فى أماكنها))[1] .

وما هذا الذى نقله الطبرىّ عن بعض نحوى الكوفة إلاّ التضمين بعينـــه الذى سوف نتحدث عنه فى مبحث آخر من هذه الدراسة إن شاء الله وهو بـــذلك يكون قد خالف عدداً من النحاة قبله ممن ذهبوا إلى النيابة وحمل الحرف علـــى معناه الأصلى. وللذى ورد فى بعض كتب النحاة مَن أن تضمين الفعـــل معنـــى يوافق الحرف مذهب البصريين، إن تناوب الحروف فى معانيها مذهب الكوفيين يناقض تماماً ما أورده الطبرىّ عن البصريين والكوفيين[2].

ولَعلَ ابن قتيبة (ت٢٧٦هـــ) حينما عقَد فـــى كتابـــه ((تأويـــل مُشـــكلُ القرآن)) بابا يَحْمِلُ عنوان: ((باب دخول بعض حروف الصفات مكان بعض)) يُحمَل عَمَله على هذا المذهب قال: ((الباء)) مكان ((عن)) قال تعـــالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ (الفرقان: ٥٩) أى: عنه.

١- المصدر نفسه: ١/١٩٦- ١٩٧.

٢- يُنظر: المحرر الوجيز: ١/٩٦، مغنى اللبيب: ١٥١، الجنى الدانى: ٤٨٠، الدر المصون: ١/١٢٣، وشرح التصريح: ٣/١٢، التحرير والتنوير: ١/١٢٩ - وتناوب حروف الجـــر فى القرآن: ٧٦-٧٧.

قال عَلْقَمَةُ بن عَبدة:

فإن تسألوني بالنساء فإنني بَصِيرٌ بأدواءِ النساء طبيبُ

أي: عن النساء))[1].

وقال: ((في)) مكان ((على)) تقول: لا يدخل الخاتمُ في أصبعي أي: على أصبعي قال تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ (طه: الآية ٧١) أي: على جذوع النخل))[2].

ولَستُ شاكاً في أنّ ابن جني ((ت٣٩٢هـ)) قد تَنبّه إلى هذه الظاهرة إذ قال: ((هذا باب يتلقاه النّاسُ مغسولاً ساذجاً من الصَنعَة وما أَبْعَدَ الصواب عنه! وأوقفه دونَهُ، وذلك أنهم يقولون: إنّ ((إلى)) تكون بمعنى ((مع)) ويحتجون لذلك بقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (الصف: الآية ١٤) أي مع الله ويتفق ابن جني في الضابط الذي وضعه مع ما يراه الفراء ويؤكد على أن نيابة الحروف لها شروط وفي هذا يقول: (ولَسْنَا ندفع أنْ يكون ذلك كما قالوا: لكنّا نقول: إنّه يكون بمعناه في موضعٍ دون موضع، على حَسَب الأحوال الداعية إليه، والمسوّغة لَهُ فإمّا في كلّ موضع وعلى كلّ حالٍ فلا))[3]. وقد كرّر التالون[4] معظم هذه الآراء والمواقف، وأضافوا بعض اللمسات عليها. فأجاز الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) مثلاً تعاقب الأحرف الباء و((في)) و((على)) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ﴾ (الأعراف: الآية ٨٦) ((لأنه اجتمع معاني

١- المصدر نفسه: ٥٠٧/٢.

٢- أدب الكاتب: ٢٩٣.

٣- الخصائص: ٩٢/٢.

٤- ينظر: مجمع البيان: ٤٦٤/٤، الجامع لأحكام القرآن: ١٩٠/١١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٣/٣، ومغني اللبيب: ٢٢٤، والدر المصون: ٣٠٠/٣، والبرهان في علوم القرآن: ١٥٧/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢٤٨/٢، والمجيد في إعراب القرآن المجيد: ٨٧، الإتقان: ٢٥٥ .

الأحرف الثلاثة فيه فإنّ الباء للألصاق وهو قد لاصق المكان وعنى للإستعلاء، وهو قد علا المكان وفى للمحل وقد حلّ المكان))[1].

وهذا الكلام أيده الرازى (ت ٦٦٦هـ) قال: ((يقال قَعَدَ له بمكان كذا وعلى مكان كذا، وفى مكان كذا، وهذه الحروف تتعاقب فى هذه المواضع لتقارب معانيها))[2].

وهذه النيابة تتركز أساساً فى أدوات الجرّ والعطف، ولذلك لما يجمع بين كل منها من وحدة الأسلوب وتماثل الوظيفة النحوية وقد أشار الطبرسى (ت٥٥٢هـ) إلى بعض ذلك بقولهِ ((لأن حروف الإضافة متواخية لما يجمعها من معنى الإضافة))[3] أى إضافة المعنى إلى الفعل، وتحديد مدلوله، وهى تنبثق عن نظام التعدية، وتقوم على مخالفة هذا النظام، وتتلاقى عموماً عند معنى الظرفية وما يدور فى فلكها. وكذلك هو الأمر فى حروف العطف التى تدور فى نطاق الإشراك وما يتصل به من دلالات يُسهم السياق فى صياغتها وتكوينها.

والأغلب فى حمل الأداة على معنى أداة أخرى أنه كان يدور فى إطار الأسلوب الواحد، كما بينا ولكنه كان يقع أيضاً لدى بعضهم بين أداتين مختلفتين فى الإنتماء الأسلوبى كما هو الأمر فى جعل (إلا) الاستثنائية بمعنى الواو العاطفة[4] و ((أو)) بمعنى ((حتى))، و ((بل)) بمعنى ((لا)) وجعل (لَعَل) بمعنى ((هل)) الاستفهامية وهل بمعنى قد[5].

١- مجمع البيان: ٤٤٦/٤ .

٢- التفسير الكبير: ٣١٤/٥، ٣٥٨/٢٥ .

٣- مجمع البيان: ١٨/٣ .

٤- ينظر: الأزهية فى علم الحروف: ١٨٧، التبيين عن مذاهب النحويين: ٤٠٣، والدر المصون: ٣٠٢/١، وائتلاف النصرة: ١٧٥، والمجيد فى إعراب القرآن: ٣٦١.

٥- ينظر معانى القرآن للفراء: ٣٩٣/٢، ومعانى القرآن وإعرابه: ٢٥٧/٥، والبيان فى غريب إعراب القرآن: ٣٠٨/٢، والأزهية: ٢٢٧، شرح الكافية الشافية: ١٥٥٥/٢.

ونقل النحاة ولاسيما المتأخرون آراء بعض النحاة في هذه المسألة، فذكر الزجاج وابن عطية، والقرطبي، وأبو حيّان، وابن هشام، وابن عقيل، والسمين الحلبي أن الخليل وسيبويه، ومن يوثق بعربيته يمنعون مذهب النيابة في حروف العطف والجر إطلاقاً[1] .

وقال ابن عطية (ت ٥٤٦هـ) قال قوم: ((إلى بمعنى الباء إذ حروف المعاني يبدل بعضها من بعض وهذا ضعيف يأباه الخليل وسيبويه))[2].

أما البصريون فعندهم أن حروف الجر لاينوب بعضها مناب بعض إلا شذوذاً وليس لحرف الجرّ إلا معنى واحد يؤديه على سبيل الحقيقة لا المجاز، وذلك مالم يكن تأويل الكلام تأويلاً يقبله اللفظ أوتضمين الفعل معنى فعل، ليتعدى بذلك الحرف. فالتضمين عندهم واقع في الفعل لا في الحرف[3] ومذهب البصريين عندي هو الأولى بالصواب؛ لأن لكل حرف من حروف المعاني وجهاً هو به أولى من غيره فلا يصح تحويل ذلك عنه إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها وما ذكره الكوفيون من شواهد من نيابة حروف الجر بعضها عن بعض نادرة وليس قياسية ولا يمكن تعميمها .

وهو ما أوضحه ابن قيّم الجوزية (ت ٧٥١هـ) بقوله: ((والحروف لا يقومُ بعضُها مقام بعض على أصلح الطريقتين، وهي طريقة إمام

١- يُنظر: معاني القرآن وأعرابه: ٣٥٤/٢- ٣٥٥، والمحرر الوجيز: ١٩٦/١، والجامع لأحكام القرآن ١٩٠/١١، وارتشاف الضرب: ١٩٩٩/٤، ومغني اللبيب: ٨٦١، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢٤٨/٢، والدر المصون: ٢٠٠/٣ والمجيد في إعراب القرآن المجيد: ١١٨، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٧٩.

٢- المحرر الوجيز: ١٩٦/١.

٣- يُنظر شرح جمل الزجاجي: ٤٩٨/١، وشرح الكافية للرضي: ٢٧٤/٤، والمجيد: ١١٨، والدر المصون: ١٢٣/١، ومغني اللبيب: ٨٦١، والتحرير والتنوير: ٢٢٠/١، وحاشية الشهاب: ٣٢٣/١.

الصناعتين[1] والمحققين من اتباعه رلو قدر قيام بعضها مقام بعض فيما تقارب معناها كمعنى ((على)) و ((فى))، ومعنى ((إلى)) و ((مع)) ونظائر ذلك، وأما فى ما لا جامع بينهما فلا))[2].

وها هو ابن هشام يميل إلى رأى الكوفيين؛ لأنه أقل تعسفا من قول البصريين على حدّ قوله: ((مذهب البصريين أنّ أحرف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمّا مؤول تأويلا يقبلهُ اللفظ كما فى ((ولأصلّبنكم فى جُذُوع النخل)): إن (فى) ليست بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه فى الجذع بالحال فى الشئ، وأما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمّن بعضهم شَرِبْنَ فى قوله: شَرِبن بماء البحر، معنى روين، وأحسن فى (وقد أحسن بي) معنى لطف، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين بوضع المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا، ومذهبهم أقل تَعَسفاً))[3] وفى كلّ هذا نظرٌ إذا ما أخذ على إطلاقه إذ لايُحسن فى كل موضع وفى ضوء هذه المعطيات كان النحاة القدماء يحكمون بالصحة والخطأ على النصوص، غير أن اللغة أوسع من النحو؛ لأن هموم الاستعمال اللغوى ليست نحوية فقط إذ هناك الجانب الأسلوبى الذى يُدخل على النحو أموراً مثل العدول عن الأصل بوساطة التضمين، والزيادة، والحذف والتغليب، والمجاز والترخص فى القواعد والتوسع[4].

١- يعنى بذلك سيبويه يُنظر: بدائع الفوائد: ٢/٤٢٤.

٢- بدائع الفوائد: ١/٣٥٧ .

٣- مغنى اللبيب: ١٥١، وينظر شرح الكافية للرضى: ٤/٢٧٤ .

٤- يُنظر: البيان فى روائع القرآن: ١/٤٢٤ .

والحق في هذا ماقاله الأستاذ عبد الستار الجوارى - رحمه الله - ((من أن الذى ينعم النظر في كلام النحاة على حرف الجر، يتبين أنهم معنيون بجانب الأعراب قبل كلّ شئ أمّا جانب المعنى فأمره عندهم هَـيّن، إذا يقـع الحـرف عندهم موقع الحرف آخر، أو يَضمن الفعل معنى فعل قريب من معناه. هذا يدلّ بوضوح على تجاهل الجانب اللغوى وانعزال قواعد النحو ومسائله عنه، كأنـه مؤلف من مفردات تجردت عن مدلولاتها اللغوية))[1].

نقول إن هذا الكلام لهو الحق إذ ليس ثمة مـا يوجـب فـى تـأويلات المذهبين سواء منهم الكوفيون في نيابة الحرف بالحرف أم البصـريون الـذين يقولون في التضمين. وذلك أننا إذا طرقنا باب النحو القرآني لنستدل على هـذا المنهج ألفينا بقاء الحرف على معناه أدل على المعنى على نحو ما قاله الرضى في أصالة ((في)) ودلالتها على الظرفية من دون حملها على حرف (على) قال تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ (طه: ٧١). قيل (في) بمعنـى ((علـى)) والأولى أنها بمعناها، لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف[2]

أصحاب المسلك الثاني: والذى يَطلِقُ على هذه الظـاهرة مصـطلح التضمين إذ يرى أصحابه أنّ حرفَ الجرِ ليس له إلا معنى واحد أصلى، معنى فعل أو عامل آخر يتعدى بهذا الحرف وينسب هذا المذهب إلى البصريين[3].

والتضمين لغةً: الايداع. يقولون: ضَمَنَ الشئ الشئَ أودَعَهُ إيّاه وجَعَلـهُ، كما تُودعُ المتاعَ[4] .

١- نحو القرآن: ٦٠.

٢- يُنظر: شرح الكافية للرضى: ٢٧٤/٤.

٣- يُنظر: معنى اللبيب: وحاشية ياسين على شـرح التصـريح: ١٢/٣، وبـدائع الفوائـد: ٩٤٥/٣، وشرح الرضى: ٢٧٤/٤، ومدرسة الكوفة: ٣٢٧.

٤- اللسان مادة: (ضمن): ٢٥٧/١٣ .

والتضمين مخرج لغويَ لطيف، يقوم أساساً على مُخالفة أصول التعدية المعهودة فى الأفعال ويسعى كذلك إلى إجراء المصالحة بين الفعل ومفعولـه أو الحرف الذى يَصِلهُ عن معناه المتبادر دَما تعود الأمور إلى نصابها[1] .

يُعَدُّ ابن جنّى أولِ مَن كشف وجه هذه الظاهرة وأوضحها إذ قال: ((اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، كان أحدهما يتعدى بحرفٍ، والآخر بأخر فإنّ العرب تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه ايذانا بأن الفعل فى معنـى ذلـك الآخر))[2].

وقَدْ أورد النّحاة للتضمين تعريفات كثيرة من أشهرها :

تعريف العزّ بن عبد السّلام (ت ٦٦٠هـ) وعنده: ((أنْ تَضمِن اسماً معنى اسم؛ لأفادة معنى الاسمين فتعديه تعديته في بعض المواطن ....، وتضمن فعلا معنى فعل لافادة معنى الفعلين فتعديه تعديته فى بعض المواطن))[3] .

وقال عنه ابن هشام الانصارى (ت٧٦١هـ): ((قد يُشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً))[4] إذ نقل التعريف إلى دائرة أوسع وأشمل ولم يقصره على الأسماء أو الأفعال بل شمل كل لفظ.

وقال أبو البقاء الكفوى (ت ١٠٩٤هـ) ((هو إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته وبعبارة أخرى هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه بغير آلة ظاهرة))[5].

١- يُنظر: التحرير والتنوير: ١/١٢٠، وحاشية الشهاب: ١/٣٢٧.

٢- الخصائص: ٢/٩٢، وينظر: شرح المفصل: ٤/٤٦٤، وحاشية ياسين على شرح التصريح: ٣/١٢.

٣- مجاز القرآن: ٢٦١- ٢٦٢، وينظر: حاشية ياسين على شرح التصريح: ٣/١٣ .

٤- مغني اللبيب: ٨٩٧ .

٥- الكليات معجم فى المصطلحات: ٢٦٦ .

وقال الزركشي (ت ٧٩٤هـ).

((وهو إعطاء الشئ: معنى الشئ وتارة يكون في الاسماء، وفي الأفعال وفي الحروف فأمّا في الأسماء فهو أنْ تضمن اسماً معنى اسم لإفادة الاسمين جميعاً))[١] وهذا شامل.

وعند ابن عاشور (ت ١٢٨٤هـ) ((أن يضمن الفعل أو الوصف معنى أو وصف آخر ويشار إلى المعنى المضمن بذكر ما هو من متعلقاته من حرف أو معمول فيحصل في الجملة معنيان))[٢] .

وقال صاحب حاشية الشهاب (ت ١٠٩٦هـ): ((والتضمين أن يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر صلته كأحمد إليه فلان أي: أنهى حمده إليك))[٣] والذي نراه أنّ أصح التعريفات المذكورة تعريف ابن هشام؛ لأنّ التعريفات الأخرى لم تخل من المآخذ والنقدات لذ ينقل ابن هشام المصطلح من دائرة الأفعال إلى دائرة أوسع وأشمل باستبدال صيغة ((لفظ)) المقيدة بالفعل عند النحاة .

وقد عني بأسلوب التضمين ابتداء طائفة من النحاة جلّهم من البصريين الذين رفضوا القول: بأن الحروف تتناوب فيما بينها؛ لأن لها أكثر من معنى وهذا ما نُقل عن الكوفيين[٤] فللتضمين صلةّ بقواعد الاعراب من جهة تعدى الفعل بنفسه أو تعدياً بالحرف، وصلةّ بعلم البيان من جهة التصريف في معنى

١- البرهان: ٣/٢١٠، والاتقان: ٤٤ .

٢- التحرير والتنوير: ١/١٢٠ .

٣- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ١/ ٣٢٧ .

٤- ينظر: شرح المفصل: ٤/٤٦٤، الأشباه والنظائر: ١/٢٤٢، تناوب حروف الجر في القرآن: ١٢.

الفعل، وعدم الوقوف به عند حَدّ ما وضع له. من هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد النحو قد يستوى في العمل بها خاصة الناس وعامتهم))[1] .

إن هذه الظاهرة تدل على جلالة هذه اللغة العظيمة وجزالتها زلها في رَحِم النحو العربي بُعْدٌ تاريخي أصيل يرجع إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) إذ نُقِل عنه قولهُ: ((إنّ الكاف إذا لَحِقَتْها (ما) الكافة قَدْ تَجْعَلها العرب بمعنى (لَعَلَ) ويصير لها ما للفعل كما صَيّرت ((ربُّما)) للفعل وجعل مِن ذلك قولهم: انتظراني كما أتيك وارقبني كما ألحقُك))[2].

وكذلك قال الخليل في قول نصر بن سَيّار: ((أرَحَبَكُم الدُخولُ في طاعة الكرمانيّ؟ أي: أوَسِعكُم))[3].

ولَعَلّ ما يتصل بهذا الجانب من جهود النحاة والمعربين هو علاقة حرف الجّر بهذه الظاهرة إذ لجأوا إلى هذا اللون من التحليل لكي تستقم التعدية فإذا كان في الجملة فعل لازم باشره المفعول أو متعد لم يصل إلى المفعول إلا بواسطة، قام النّحوي بتضمين اللازم معنى المتعدي والمتعدي بمعنى اللازم[4] وهذا الكلام يوحي بأن التضمين وسيلة من وسائل التأويل النّحوي لحل اشكالية الأصل[5] .

وقد تنبه القدماء إلى هذه الظاهرة وذكروا آراءهم ومواقفهم منها، وقارنوها بمذهب النيابة واتكؤا في كثير من تأويلاتهم على ما روى عن أوائل

١- ينظر: دراسات في العربية وتاريخها: ٢٠٧ .

٢- ارتشاف الضرب: ١٧١٥/٤، والمساعدة: ٢٨١/٢ .

٣- ارتشاف الضرب: ١٥٤/١، والمساعد: ٤٢٨/١، واللسان مادة (رحب).

٤- ينظر: شرح التسهيل للمرادي: ٤٤٥، والتحرير والتنوير: ١٢٠/١، والنحو الوافي: ١٣٨/٣.

٥- الأصول: د. تمام حسان: ٢٤٣، وينظر التأويل النحويّ: ١٢٤٥.

النحاة والمفسرين حتى بدا أنّ هذه الظاهرة قديمة قِدم النّحو العربي فقد التجأ إليها الفراء في مواضع كثيرة من معانيه معتمداً في ذلك على القدماء، وسماها بـ (معنى الفعل) وذكر لنا أن الداعي إليها هو المخالفة في التعدية بالحرف قال في توجيه: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾ (الحج: الآية ٢٦). ((شئت لنزلت بوأنا بمنزلة جَعَلْنا وكذلك سَمِعْتُ في التفسير))[١].

وقال تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ (النمل: الآية ٧٢) ((جاء في التفسير دنا لكم بعض الذي تستعجلون فكان اللام دخلت إذ كان المعنى دَنا))[٢].

وهذا الكلام أقرّه أبو عبيدة إذ ذكرَ في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾(البقرة: الآية ١٨٧) ((أن الرث معناه الافضاء إلى نسائكم، أي النكاح))[٣] وإنّما دخلت (إلى)، لأنّ معنى الرفث والإفضاء واحد[٤].

وهذا المذهب أكثر وضوحاً عند الأخفش إذ قال في الآية نفسها ((إنّما دخلت إلى؛ لأن معنى الرفث والافضاء واحد، فكأنه قال: الافضاء إلى نسائكم، وإنّما يقال رفث بامرأته ولا يقال إلى امرأته))[٥] وعلى هذا النهج سار عدد مَن النّحاة مرددين عبارات الفراء والأخفش[٦] .

١- معاني القرآن: ٢/٢٢٣ .

٢- المصدر نفسه: ٢/٢٩٩ .

٣- مجاز القرآن: ١/٦٧ .

٤- يُنظر: الخصائص: ١/١٤٧، والجامع لأحكام القرآن: ٢/٨٢، والأمالي الشجرية: ١/١٤٧، وشرح المفصل: ٤/٤٦٤- والبرهان: ٣/١٢٢.

٥- معاني القرآن للأخفش: ١٠٢.

٦- يُنظر: الخصائص: ٢/٩٢، والأمالي الشجرية: ١/١٤٧، مغني اللبيب ٨٩٨، الدر المصون: ١/٤٧٣، والجامع لأحكام القرآن: ٢/٨٢، وشرح الكافية للرضي: ٤/٣١٩، وشرح المفصل: ٤/٤٦٤.

ويتبلور هذا المنهج ويستقر مصطلحه عند الزمخشري (ت ٥٣٨هـــ) وهو أن يقصد بلفظ معناه الحقيقي معناه الحقيقي، ويلاحظ معـــه معنـــى آخـــر يناسبه، فيحمل عليه عدداً من الآيات القرآنية كقوله في توجيه: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ (الكهف: الآية ٢٨).

((إنّما عُدي بـــ (عَنْ)، لتضمين عدا معنى نبا، وعلا، في قولك نبتْ عنـــه عينُهُ، وعلت عنه عينه: إذا اقتحمه ولم تَعلَق به فإن قلـــت: أي غـــرض هـــذا التضمين؟ وهَلاّ قيل: ولا تعدهم عيناك، أو لا تعل عيناك عنهم. قلت: الغرض فيه أعطاه مجموع مَعْنيين، وذلك أقوى مِن أعطاء معنى فذ ألا تـــرى كيـــف رجـــع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزين إلى غيرهم؟ ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾(النساء:الآية ٢). أي: ولا تضموها إليها آكلين لها))[١].

قال ابن الشجري (ت ٥٤٢هـــ): ((ومَنْ زعم أنّه كان حَقّ الكلام لا تعد عينيك عنهم؛ لأنّ تعدد متعدٍ بنفسه فقوله فليس بشئ؛ لأنّ عـــدوت وجـــاوزتُ بمعنى، وأنت لا تقول: جاوز فلان عينه عن فلان، ولو جاءت التلاوة بنصـــب العينين لكان اللفظ بنصبها محمولاً أيضاً على لا تصرف عينيك عنهم))[٢].

وقال السهيل (ت ٥٨١هـــ) ((وكذلك شكرتُ)) إنّما هي تفخـــيم الفعـــل وتعظيم له مَنْ (شَكَرَ بطبعه)) إذا امتلأت فالأصل ((شكرت لزيد فعلـــة))، ثـــم يحذف المفعول: شكرت لزيد، ثم تحذف الحرف؛ لأن شكرت متضمنة لَحمـــدتُ أو مدحتُ؛ لأنه مَنْ شكر فعلا لرجل فقد حَمَدَهُ أو مدحهُ))[٣]. ونحن نقول: سَمِعَ الله لِمَنْ حَمِدَ وفعل السمع هنا عُدي باللام؛ لأن المقصود هو فعـــل الاســـتجابة

١- الكشاف: ٦٧١/٢، ويُنظر حاشية الصبان: ١٣٨/٢.

٢- والأمالي الشجرية: ١٤٨/١ .

٣- نتائج الفكر: ٣٥٢ .

المقارنة للسمع فاجتمع فى الكلمة الايجاز والدلالة على المعنى الزائد وهى الاستجابة لِمَنْ حمدَ وفعل السمع فى الأصل يتعدى بنفسه فنقول سمعت الصوت إذ ليس كل سماع يعطى معنى الاستجابة.

أمّا ابنُ قيّم الجوزية (ت ٧٥١هـ) فأفاض فى ذكر هذه الظاهرة وحمل عليها الكثير من آيات القرآن الكريم وأثرها على مذهب النيابة فى الحروف وعنده الفعل إذا ضُمِّنَ معنى وجزالتها أنْ يذكر المتكلم فعلاً ما ويضمنه معنى فعلٍ آخر ويُجرى على المضمَّن أحكامه لفظاً واحكام الفعل الآخر معنى، يكون فى قوة ذكر الفعلين مع غاية الاختصار، ومنْ تدبر هذا وَجَدَهُ كثيراً فى كلام الله تعالى[١].

وقال فى ((بدائع الفوائد)): ((والقاعدة أن الحرف لا ينوب بعضها عن بعض خوفاً من اللبس وذهاب المعنى الذى قصده وإنّما يَضمّنْ الفعل ويُشرب معنى فعل آخر يفضى ذلك الحرف فيكون ذكر الفعل مع الحرف الذى يقتضيه غيره قائماً مقام ذكر الفعلين وهذا من بديع اللغة، ولَو فُجّرَ تعاقب الحروف، ونيابة بعضها عن بعض، فإنّما يكون ذلك إذا كان المعنى مكشوفاً واللبسُ مأموناً، فيكون من باب التفننُ فى الخطاب والتوسع فيه، فإمّا أن يدعي ذلك من غير قرنية فـ اللفظ فلا يصح))[٢].

وابن قيمّ بما أوتى من علم وحِسّ بلاغي أدرك أن هذه الظاهرة من جلالة هذه اللغة وعظمتها وهى مَن صميمها إذا اعتمدها إمام الصناعة سيبويه، والحذّاق من أصحابه[٣] يضمنون الفعل معنى الفعل ولا يقيمون الحرف مقام

١- التبيان فى أقسام القرآن: ٩٥، وينظر: الفوائد المشوق إلى علوم القرآن: ٤٤ .

٢- بدائع الفوائد: ٣/٩٤٥ .

٣- يُنظر طريق الهجرتين وباب السعادتين: ٢٤٤ .

الحرف[1] وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعى فطنة ولطافة فى الذهن والتضمين الذى يراه ابن قيمَ يتناول اللفظة اللغوية وما تحتويه من معانٍ وما توحيه من دلالات، ويشمل التراكيب والأساليب البلاغية، واعتمده أيضاً فى توجيه ما أشكل من إعراب القرآن وبما اكتسب الحرف فى النص القرآنى ثروة من المعانى تنبه إليها النحاة من خلال اعتمادهم علىالسياق أو التراكيب الدقيقة للنص ففى قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ (النجم: ٣).

أبرز النحاة والبلاغيون معنى (عن) ها هنا ملتفتين إلى ظاهر التركيب، فنجد ابن قتيبة يقدّر قوله (عَنِ الهَوَى) بالهوى معتمدا بذلك على ما قالته العرب: (رَمَيْتُ على القوس أى: بها[2] وتابعه ابـن عطيـة[3]، والسّمين الحلبـى[4]، والزركشى إذ ينفى أن يجعل (عن) على حقيقتها فى هذه الآية مثبتًا لها معنى الباء[5].

ولا نستبعد قطعًا أن يكون ابن قتيبة قد تأثر بأبى عُبيدة إذ كلامُـهُ فـى (المجاز) يوحى أنّها عندهُ بدل الباء فقد قال: ((وما ينطق عـن الهـوى))، أى: ((ما ينطق بالهوى))[6].

إلا أننا فى رجوعنا إلى ((الكشاف)) أدركنا من عبارته أنه يرى (عـن) فى الآية ليست بمعنى (الباء) وهذا يرجع فى رأينا إلى إدراكه حقيقة المعنـى، وأنه يتحقق بـ (عن) دون اللجوء إلى تأويلها بالباء فقد قال: ((وما آتـاكم مـن

١- بدائع الفوائد: ٣/٩٢٤ .

٢- يُنظر: تأويل مشكل القرآن: ٥٠٩ .

٣- يُنظر: المحرر الوجيز: ٥/١٩٦ .

٤- يُنظر: الدر المصون: ٦/٢٠٤ .

٥- يُنظر: البرهان: ٤/١٧٥.

٦- ٢/٢٣٦ .

القرآن الكريم ليس بمنطق يصدر عن هواه ورأيه، وإنّما هو وحى مَنْ عند الله يُوحِي إليه))[1] هذا رأى العكبرى أيضاً.

أمّا ابن قيمَ فنظر إلى كمال العبارة فى الآية الكريمة ولَم يُقدر ((وما ينطق بالهوى))؛ لأن نطقه ((صلى الله عليه وسلم)) عن الهوى أبلغ، فإنّه يتضمن أن نطقه لا يصدر عن هوى، وإذا لم يصدر عن هوى، فكيف ينطق به؟ فتضمن نفى الهوى عن مصدر النطق ونفيه عن نفسه[2] وهذا كلام السفاقسى أيضاً[3] ولم يفت ابن هشام الألتفات إلى هذه الحكمة فقد رأى أنها على حقيقتها وإن المعنى: وما يصدر قوله عن هوى[4] وهذا كلام الرضى أيضاً[5]. وتبعه السمين الحلبى[6]، وشهاب الدين الخفاجى[7].

١- الكشاف: ٤١٩/٤، يُنظر التبيان فى إعراب القرآن: ١١٨/٢.

٢- يُنظر: التبيان فى أقسام القرآن: ١٥٣- ١٥٤.

٣- يُنظر: المجيد: ١٨٤ .

٤- مغنى اللبيب: ١٩٨.

٥- شرح الكافية: ٣٢٠/٤.

٦- يُنظر: الدر المصون: ٨٣/١٠.

٧- يُنظر: حاشية الشهاب: ٤/٣.

المبحث الثانى

أولاً - فى حقيقة التضمين :-

بَعْدَ الحديث عن ظاهرة تناوب الحروف أو ما يُسمّى بالتضمين، يبدو لى أنّ هذه المسألة لَيْسَتْ من المسائل الخلافية بين المذهبين، كما نُقل عنها وإنّما هى مِن مسائل الخلاف الفردى بين النحاة إنفسهم إذ قال بها البصريون والكوفيون على حَدّ سواء على ما بيناه .

ولَسْنا نَدْفَعُ أن يكون ذلك مطلقاً دون قيد أو شرط بل يكون الحرف فى موضع الآخر فى مواضع وحسب الأحوال الداعية لذلك أمّا فى كلّ موضع وعلى كلّ حالٍ فلا يجوز ذلك .

ومِنْ قبلُ صرّح بهذا الكلام ابن السّراج ((ت ٣١٦هـ) قائلاً: ((واعلم أنْ العرب تتسع فيها فتقيم بَعْضها مقام بعض إذا تقاربت المعانى، فمن ذلك (الباء) تقول: ((فلان بمكة وفى مكة))، وإنّما جازا معاً؛ لأنك إذا قلت فلان بموضع كذا وكذا فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت فى موضع كذا فقد خبرت بـ (فى) عن احتوائه إيّاه وأحاكته به فإذا تقارب الحرفان، فإن التقارب يصلح للمعاقبة وإذا تباين معناها لم يجز))[١].

فكلامه يُفسر - علانيةً - إلى أن التبادل فى استعمال الحرف، قد يقع بين حرفين ينتميان إلى حيز دلالى واحد ولا يوجد بينهما فرق كبير فى الدلالة على المعنى العام.

وهذا الكلام أكّده ابن جنّى وفصل القول فيه[٢] وتبعهُ كثيرٌ من النحاة[٣].

١- الأصول فى النحو: ٤١٤/٢.

٢- يُنظر: الخصائص: ٩٢/٢.

٣- يُنظر: نتائج الفكر: ٣٥٢، وشرح الكافية للرضى: ٢٨٢/٤، والمحرر فى النحو: ٩٠٤/٢ والأشباه والنظائر: ١٤٦/١، ودراسات فى العربية: ٢٠٧، ومعانى النحو: ١٠/٢.

والكلام نفسه يقال في التضمين إذ للتضمين قرينة وهي تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدى بنفسه، أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف شريطة أن توجد مناسبة بين الفعلين وكثرة وروده في الكلام المنثور أو المنظوم تدل على أنه أصبح من الطرق المفتوحة في وجه كل ناطق بالعربية، متى حافظ على شرطه وهو مراعاة المناسبة، فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المبررة في صحة المجاز كان التضمين باطلا فإذا وجدت العلاقة بين الفعلين ولم يلاحظها المتكلم بل استعمل الفعل – أذاع – مثلاً متعديا بحرف الباء على ظن أنّه يتعدى بهذا الحرف، لم يكن كلامه من قبيل التضمين، بل كان كلامه غير صحيح عربياً[1].

وعلى هذا النحو جاء تعريف صاحب التحفة النظامية للتضمين النحوي بأنه: ((اشراب كلمة معنى كلمة، لتفيد معنيين، أحدهما بلفظها، والآخر بتعديتها بحرف مناسب لفعل المضمَن))[2].

ولست شاكاً إنّ التصرف في الأفعال أولى منه في الحرف، فأن الأفعال قد تتناوب معانيها والحروف ليس كذلك هذا الكلام نصَّ عليه ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) إذ قال: ((فإن قيل : فكما تجوزون أن يكون الفعل في معنى فعل آخر فهلاً جعلتم الحرف فيمعنى حرف آخر فتكون الباء بمعنى (عن) فالجواب: أن التصرف فيالأفعال أولى منه في الحروف، وأيضاً فإنك إذا حكمت للفعل بحكم فعل آخر كان لذلك مُسوّغ وهو كون الفعلين بمعنى واحد، وإذا جعل حرف بمعنى آخر لم يكن لذلك مسوّغ؛ لأنهما لا يجتمعان في معنى واحد))[3].

١- يُنظر: دراسات في العربية: ٢٠٥، ومعاني النحو: ١٤/٣.

٢- التحفة النظامية في الروضة الاصطلاحية: ٤٧.

٣- شرح جمل الزجاجي: ٤١٨/١، وينظر: المصباح المنير: ٢٢١، وحاشية ياسين على شرح التصريح: ١٢/٣ .

ثانيا - آراء المحدثين فى هذه الظاهرة :-

بادئ ذى بدء نقول: إنّ مُصْطلحِ التضمين من المُصطلحات التى تجمع بين النحو والبلاغة والنقد[1] لذا كان لهذه الظاهرة حضورٌ ملحوظ فى الدرس النحوى الحديث وكذلك لما للتضمين النحوى من صلة بقواعد الاعراب من جهة تعدى للفعل بنفسه أو تعدياً بالحرف، وصلة بعلم البيان من جهة التصريف فى معنى الأفعال وعدم الوقوف به عِند حَدّ ما وضع له، ومن هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد علم النحو، قد يستوى فى العمل بها خاصة الناس وعامتهم.

وقد أفرد لها الشيخ محمد الخضرى حسين باباً خاصاً فى كتابه ((دراسات فى العربية وتاريخها)) ووضع لها شروطاً خاصة بها وجعلها للخاصة من الناس دون عامتهم قال: ((وليس معنى هذا أن التضمين سائغ للعارف بطرق البيان دون غيره، وإنما أريد أن العارف بوجوه استعمال اللفظ، لا يبادر إلى تخطئته، متى وجدنا لكلامه مخرجاً من التضمين الصحيح))[2].

أمّا الاستاذ عباس حسن فيرى أن التضمين مبحث ذو شأن فى اللغة العربية وطريقة من طرق التعبير التى سلكها العرب وليس داخلاً تحت ضابط الكثرة والقِلة التى على ضوئها تجيز القياس أو نمنعه قال: ((... والقول بجواز استعماله للعارفين بدقائق العربية وأسرارها. ولا يصح أن نحصره عليهم، لأنه داخل فى الحقيقة والمجاز أو الكناية، والبلغاء يستعملونه فى كلامهم بلا حرج))[3].

١- يُنظر: النكت فى اعجاز القرآن: ٩٤، واعجاز القرآن: ٢٧٣، ومعجم المصطلحات البلاغية: ٢٦٢، والبيان فى روائع القرآن: ١٢٢/١.

٢- دراسات فى العربية: ٢٠٦.

٣- يُنظر: النحو الوافى: ٤٢٥/٢ .

وتحدث عنها الأستاذ عبدالستار الجوارى فى باب أسماه ((تناوب حروف الجر)). لما لها من معان يتميز بعضها عن بعض بحيث تؤدى أدق المعانى ولكنّه لم يؤيدها، لأنه كان يرى أنّ العبارة القرآنية تتصرف فى حروف الجرّ تصرفاً لا توافقه قواعد النحو ولا أصول اللغة التى قصرت فىالإحاطة به فانتقصت من الدقة فى أداء المعانى على الوجه الذى أدته العبارة القرآنية[1].

وصفوة القول عنده ((إن حروف الجرّ بمعانيها العديد من الظرفية وابتداء غاية واستعلاء ومجاوزة ونحو ذلك إنما تقوم بوظيفة فى الكلام معنوية بالدرجة الأولى وهي تحديد علاقة الفعل بما يتأثر به))[2]. وقد رفض القول بالتضمين رفضاً قاطعاً واصفاً أياه على أنه إخلال بدقة المعنى ((على أن بعض النحاة يُسمى مثل هذا الاستعمال التضمين ويريد به تضمين الفعل معنى فعل آخر قريب منه فى معناه، وفي هذا ما فيه من إخلال بدقة المعنى وعبث بالمدلول لكل لفظ من الألفاظ))[3].

ويبدو أن القول بنيابة حروف بعضها عن بعض هو قول اعتمد الفهم المبدئي الظاهرى ويفتقر إلى الدقة والتمعن، ويجانب فى كثير من الأحيان الصواب، ولا يتناسب مع دلالات الكلام العربى الذى من شأنه الدقة.

أمّا الشمسان فقد عدّ التضمين وسيلة تفسير شأنه شأن المجاز والقياس والسماع ولا يمكن أن يوصف بقاس أو سماع[4].

١- يُنظر: نحو القرآن: ٥٦ .

٢- المصدر نفسه: ٥٤ .

٣- المصدر نفسه: ٥٧.

٤- يُنظر: قضايا التعدى واللزوم فى الدرس النحوى: ١٦٩ .

وإذا ما انتقلنا إلى الدكتور تمّام حسّان الذى وسع صدره لهذه الظاهرة إذ توسع فيها ولم يقصرها على الأدوات وحروف المعانى بل ذهب إلى أبعد من ذلك فالتضمين عنده من صور النيابة و((ليس النيابة خاصة بالحروف فقد ينوب المصدر عن فعل الأمر وقد تنوب عناصر بعينها عن المفعول المطلق وقد ينوب المفعول عن الفاعل، وقد تنوب الفتحة عن الكسرة، وقد ينوب العوض عن المعوض وقد ينوب جواب القسم على جواب الشرط والعكس صحيح))[1].

ويضيف قائلاً ((ومَنْ صور النيابة التضمين وأن كان لفظ التضمين يعنى معانى أخرى فى فروع أخرى بلاغية ونقدية فهو فى الشعر تعلق قافية بيت بالبيت الذى يليه، وفى البديع أن يأخذ الشاعر أو الناثر آية أو حديثاً أو شطراً من بيت أو عبارة من كلام غيره دون أن يغير لفظاً منه أو معنى، والتضمين فى البيان أن تعدى الفعل بغير حرفه أمّا فى النحو فهو إشراب كلمة معنى كلمة لتقع موقعها وتتبوأ بيئتها فى الكل وتؤدى وظيفتها النحوية ... ولكن ظاهرة التضمين النحوى أوسع مدى من أقليم الحروف ...))[2].

ونجد الدكتور مهدى المخزومى قد تعرض لهذه الظاهرة وجعلها مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين دون أن يُعطى رأياً فيها قال: ((فالبصريون يمنعون إنابة بعض الحروف الجارة عن بعض قياساً ... وما أدهم ذلك محمول على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، أو شذوذ النيابة، والكوفيون يجوزون نيابة بعضها عن بعض قياساً))[3].

١- البيان فى روائع القرآن: ١/١٢٢ .

٢- المصدر نفسه: ١/١٢٣، وينظر: النكت فى إعجاز القرآن: ٩٥، والإيضاح فى علوم البلاغة: ٤١٠، ومعجم المصطلحات البلاغية: ٢/٢٦٢ .

٣- مدرسة الكوفة: ٣٢٦ - ٣٢٧ .

أما الدكتور إبراهيم السامرائى فقد عاب على القدماء تـأثرهم بالفلسفة العقلية ومنطق أرسطو وجعله ذا أثر سلبى على البحث اللغوى والنحوى وسائر العلوم الأخرى ((ومن أجل هذا ظهرت فى علوم العربية قواعد وأحكام لم تكن وليدة الاستقراء الشامل الواسع للغة كقولهم مثلاً: إن الفعل ((كذا)) يأتى لازماً ولا يأتى متعدياً، وإن الحرف ((كذا)) يأتى لمعنى ولا يأتى لغيره، وهكذا فإذا فطنوا أن هذا الفعل وذلك الحرف، قد أتيا على غير ما ذكروا، فزعوا إلى طريقتهم ومنهجهم يؤولون ويعللون ...))[1].

وقد تناول الدكتور فاضل السامرائى هذه الظاهرة فى كتابه معانى النحو والأصل عنده ألا تنوب حروف الجرّ بعضها عن بعض، بل أبقاؤها على أصل معناها ما أمكن، فإن لم يمكن ذلك ففى الاتساع وعدم التكلف مندوح))[2].

وأما التضمين فله غرض بلاغى لطيف وهو الجمع بين معنيين بأخصر أسلوب فيولّد معنى جديداً فهو يأخذ معنى مَن الفعل المذكور، ومعنى الفعل المقتر فيتولد منها معنى جديد بين المعنيين[3].

وجاء رأى الدكتور كاصد الزيدى متماشياً مع رأى أستاذه عبد الستار الجوارى رافضاً القول بالنيابة أو التضمين مرجحاً بقاء الحرف على معناه الذى وضع له فى الأصل وهذا أدل على المراد وأقوى للمعنى[4].

ويبدو أن عبارات المحدثين لم تأتى بجديد وإن حاولوا ذلك؛ لأنها جاءت مرددة لما قاله القدماء ولم يتفقوا على رأى يوضح لنا هذه الظاهرة .

١- من وحى القرآن: ١٠٦ .

٢- ٣/١٠ .

٣- ينظر: الجملة العربية والمعنى: ١٠١، ومعانى النحو: ٣/١٢ .

٤- ينظر: دراسات نقدية فى اللغة والنحو: ٩٨- ٩٩.

وبَعْدُ ومِن خلال ما قدمناه من الآراء فى هذه الشأن يتضح لنا مدى الاضطراب الذى أحاط بهذا الموضوع منذ ظهوره فى النتاج اللغوى باعتباره مصطلحاً يمكن التعويل عليه فى تقويم النصوص اللغوية المتعارضة مع القواعد التى تحكم تعدية الأفعال وعلاقتها بما بعدها من مكملات الجملة بالقدماء على الرغم من جهودهم لم يستطيعوا الاتفاق على شئ واحد مما يتعلق بهذه الظاهرة مَن تعريفاتهم لها وصولاً إلى القول بقياسيتها أو سماعتيها .

إذن فكلا المذهبين مع الاحتفاظ بحق الأفضلية إلى التضمين عاجز، عن ايجاد مبرر مطرد مقنع لهذه الظاهرة اللغوية الرائعة .

ثالثاً - التضمين بين الحقيقة والمجاز :

اختلفت الآراء حول المحل الذى يمكن أن يُحمل عليه التضمين، منذ أن وجد فى التراث النّحوى حتى اليوم من جهة علاقة الفعل بما يدل عليه أيعامل على أنه دال على هذا المعنى حقيقة أم علاقته بهذا المعنى علاقة مجازية؟.

ابن جنّى يحمل المعنى على حقيقته وإنه قريب من باب الترادف فى الأفعال، لأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر فلذلك جئ معه بالحرف المعتاد مع ما هو فى معناه[1].

أما الزمخشرى فإنه ومن خلال التعريف الذى ينص على أن المقصود بلفظ الفعل فى التضمين إنما معناه الحقيقى[2].

وللزركشى رؤيا أخرى وتحليل تفرد به إذ يؤكد أن التضمين مجاز خاص ((والتضمين أيضاً مجاز، لأن اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معاً

١- ينظر الخصائص: ٩٢/٢ .

٢- ينظر: الكشاف: ٦٧٠/٢ .

والجمع بينما مجاز خاص يسمونه بالتضمين، تفرقة بينه وبين المجاز المطلق))[1].

ويذهب أبو البقاء الكفوى إلى المجاز من خلال التعريف الذى صاغه وهو ((أن يحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه بغير آلة ظاهرة))[2].

وابن قيم مع المعنى الحقيقى إذ قال: ((والفعل إذا ضُمِّنَ معنى فعل آخر لم يلزم أعطاءه حكمه من جميع الوجوه بل من جلالة هذه اللغة العظيمة الشأن وجزالتها أن يذكر المتكلم فعلاً ما ويضمنه معنى فعل آخر ويجرى على المضمن أحكامه لفظاً وأحكام للفعل الآخر معنى))[3] ويفهم من كلام ابن قيم أن التضمين لم يتم فيه الاضراب عن معنى الكلمة الأصلى نهائياً ولم يقصد هذا المعنى الأصلى لوحده وإنما تتم فيه ملاحظة المعنى الأصلى مع وجود معنى آخر تجمعه علاقة نوع ما مع المعنى الأول.

أما ابن عاشور فيذهب إلى المجاز ويبدو ذلك واضحاً من خلال التعريف الذى صاغه للتضمين قال: ((ومن بديع الإيجاز فى القرآن الكريم وأكثره ما تسمى بالتضمين وهو يرجع إلى أيجاز الحذف، والتضمين أن يُضمّن الفعل أو الوصف معنى فعل أو وصف آخر ويشار إلى المعنى المضمن بذكر ما هو مَن متعلقاته مَن حرف أو معمول فيحصل فى الجملة معنيان))[4].

وذَهبَ صاحب حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى إلى المعنى الحقيقى والتضمين عنده أن يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقى، ويلاحظ معه معنى

١- البرهان فى علوم القرآن: ٢١١/٣ .

٢- الكليات: ٢٦٦ .

٣- التبيان: ٩٥ .

٤- التحرير والتنوير : ١٢٠/١ .

فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر صلته[1] .

وقد أثبت الشيخ ياسين فى حاشيته على التصريح ثمانية أقوال منها أن التضمين من المجاز المرسل؛ لأنه استعمل اللفظ فى غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة ونسبه إلى ابن جنّى، وقيل إنّ فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه، وعلى معنى المحذوف بالقرينة وهذا إنما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو ظاهر قول المغنى.

ولم يتفق على واحد منها وإنْ كان قول ((ابن كمال باشا)) قد استوقفه والذى عدّ فيه التضمين نوعاً مستقلاً من أركان الكلام[2].

والسيوطى يرجح المعنى الحقيقى إذ نَقَلَ عن الشيخ سعد الدّين التفتازانى (ت٧٩هـ) فى حاشيته على الكشاف قوله: ((فإن قيل: الفعل المذكور إنْ كان مستعملاً فى معناه الحقيقى فلا دلالة على الفعل الأخر، وإن كان فى معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقى، وإن كان فيها جميعاً لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز)).

ويرد السيوطى قائلاً ((هو فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى: ((يقلب كفيه)) على كذا: نادماً على كذا، ولابد من اعتبار الحال، وإلاّ لكان مجازاً محضاً لا تضميناً وكذا قوله ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ (البقرة: ٣) تقديره: معرفين بالغيب))[3].

ويعرفه الأشمونى بأنه ((إشراب اللفظ لفظ آخر وإعطائه حكمه لتصير الكلمة تؤدى مؤدى كلمتين)) فيصبح التضمين ليس اعطاء المعنى كاملاً، وإنما

١- يُنظر : ٣٢٧/١.

٢- حاشية ياسين على شرح التصريح : ١٢/٣. وينظر : حاشية الصبان : ١٣٨/٢ .

٣- الأشباه والنظائر: ٢٤٢/١ .

إعطائه جزء من معنى الفعل المتضمن، وربما التلميح إليه بواسطة الحرف، أما الصبّان فيجعله إلحاق مادة بأخرى فى التعدية أو اللزوم لتتناسب بينهما فى المعنى[1].

رابعا - الفرق بين التضمين والتقدير :

هناك من فرّق بين التضمين والتقدير وفصّل القول فى ذلك إذ قال ابن الحاجب (ت ٤٦٤هـ) فى أماليه ((الفرق بين التضمين وبين التقدير فى قولنا: بُنى ((اين)) لتضمنه معنى الاستفهام، وضربْتهُ تأديباً منصوب بتقدير اللام، وغلامُ زيدٍ مجرور بتقدير اللام، وخرجتُ يوم الجمعة منصوب بتقدير فى: أنّ التضمين يراد به أنه فى المعنى المتضمّن على وجه لا يصح إظهاره معه .

والتقدير أن يكون على وجه يصح أظهاره معه سواء اتفق الإعراب أم اختلف، فإنه قد يختلف فى مثل قولك: ضربته يوم الجمعة وضربته فى يوم الجمعة، وقد لا يختلف فى مثل قولك: والله لأفعلنّ، واللهِ افْعَلَنّ .

والفرق بينهما: أنّه إذا لم يختلف الإعراب كان مرادا وجوده وكان حكمه الموجود، وإذا اختلف الإعراب كان المقدّر غير مراد وجوده فيصل الفعل إلى متعلقه بنفسه[2].

وقد فَرّق ابن الدّهان (ت ٥٦٩هـ) بين العدل والتضمين: وعنده ((أن العدل هو أن تريد لفظاً فتعدل عنه إلى غيره كعُمر من عامر، وسحر من السّحر، والتضمين أن تحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه بغير آلة ظاهرة))[3].

١- ينظر: حاشية الصبان: ١٣٨/٢ .

٢- ١١٠/٤ ، والأشباه والنظائر: ٢٥٠/١ .

٣- الأشباه والنظائر: ٢٥٣/١ .

وذكر السيوطى أن الإضمار أسهل من التضمن ونسب ذلك إلى ابن مالك؛ لأن التضمن زيادة بتغير الوضع والإضمار زيادة بغير تغيير[1] .

خامسا - أغراض التضمين وفوائده :

إنّ المتتبع لأقوال النّحاة والبلاغيين والأمثلة التى ساقوها يَجد أنّ قضية الإيجاز هى أهم غرض للتضمين وقد جاءت أقوالهم متقاربة فى هذه الحقيقة إذ أكد الرّمانى (ت ٣٨٦هـ) ذلك بقوله إنّ ((التضمين كلّهُ ايجاز استغنى به عن التفصيل إذ كان يدل دلالة الاخبار فى كلام الناس))[2] .

وهذا رأى الباقلانى (ت ٤٠٣هـ) أيضاً وعِنده التضمين كله ايجاز وذكر أن التضمين الذى تدل عليه دلالات القياس أيضاً ايجاز[3] وتبعهما الزركشى فى ذلك ونسب إلى ابن الأثير قوله إن التضمين واقع فى القرآن خلافاً لما اجمع عليه أهل البيان[4] .

وقال ابن عاشور ((ومِن بديع الايجاز فى القرآن وأكثر ما يسمى بالتضمين وهو يرجع إلى ايجاز الحذف ...))[5].

ويرى ابن هشام أن فائدة التضمين أن يُدِلَ بكلمة واحدة على معنى كلمتين يدلّك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام[6] .

وفى موضع آخر قال وهويتحدث عن الأمور التى يتعدى بها الفعل القاصر ((ويختص التضمين عن غيره مَن المعدّيات بأنه قد ينقل الفعل إلى

١- ينظر: المصدر نفسه: ١/١٧٠ .

٢- النكت فى أعجاز القرآن: ٩٥ .

٣- ينظر: اعجاز القرآن: ٢٧٣ .

٤- ينظر: البرهان: ٣/١٤، ودراسات فى العربية: ٢٠٧.

٥- التحرير والتنوير: ١/١٢٠.

٦- يُنظر: مغنى اللبيب: ٦٨٧ .

مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك في قولهم ((لا ألوك نصحاً ولا ألوك جهداً)) لما ضمّن معنى ((لا أمنعك)). ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ (آل عمران: ١١٨) وعدى ((اخبر وخبّر وحدّث وأنبأ ونبأ)) إلى ثلاثة لما ضمنت معنى ((اعلم وأرى)) بعد أن كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار))[١] .

ويقال: ألا في الأمر يألو، إذا قصر فيه، ثم استعمل معدّى إلى مفعولين في قولهم: لا ألوك نصحاً، ولا ألوك جهداً، على التضمين. والمعنى: لا أمنعك نصحاً ولا انقصه[٢] .

ومن اغراض التضمين وفوائده أنه يولد معنى جديدا فهو يأخذ معنى من الفعل المذكور ومعنى آخر من الفعل المقدّر فيولد منهما معنى جديد بين المعنيين وذلك نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ (الانسان: ٦) فقد ضمّن يشرب معنى ((يرتوى)). فجمع معنى الشرب والريّ معاً[٣]. فإنهم يضمنون يشرب معنى يروى فيعدونه بالباء التي تطلبها فيكون في ذلك دليل على الفعلين؛ أحدهما بالتصريح به والثاني بالتضمّن والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار وهذا الاختصار من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها[٤] .

ودور التضمين في التعدية واللزوم ملحوظ وبكثرة إذ وردت في اللغة أفعال سُمع معها حذف الجار وتعدية الفعل، مثل اختار واستغفر وأمر ونصح[٥] ،

١- مغني اللبيب: ٦٨١ .

٢- ينظر: الكشاف: ١/٤٣٤.

٣- ينظر: الجملة العربية والمعنى: ٢٠١ .

٤- ينظر: بدائع الفوائد: ٢/٤٢٤ .

٥- ينظر الكتاب: ١/٣٧ ونتائج الفكر: ٣٥٣.

وقد اختلف موقف النحاة منها فهذب أغلبهم إلى أنها من المسموع الذى لا يقاس عليه وفى هذا يقول سيبويه: ((وليس كل فعل يفعل به هذا))[1].

وحاول فريق أن يجعل تعدى هذه الأفعال عن طريق الحذف قياساً[2].

ومنْ النحاة من رفض هذه الفكرة وما ورد منها فى القرآن وفى الشـــعر محمول على التضمين ففـــى قولـــه تعـــالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ (الأعراف: الآية ١٥٥).

قال ابن قيم: ((اخترت أصله أن يتعدى بحرف الجر، وهو (مِنْ)؛ لأنـــه يتضمن إخراج بشئ من شئ وجاء محذوفاً مـــن قولـــه: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ لتضمن الفعل معنى فعل غير متعدٍ كأنه نخل قومه وميزهم وسيرهم، ونحو ذلك فمن – هنا – والله أعلم – سقط حرف الجر كما سقط من ((أمرتك الخيـــر)) أى الزمتك وكلفتك؛ لأن الأسر الزام وتكليف ومنه تمرون الـــديار أى: تقطعونهـــا وتجاوزونها ومنه ((رَحُبتك الدار)) أى: وسعتيك))[3] .

ومنه قولهم: ((سَمَعَ الله لَمنْ حَمِدَ)) إذ جعل السُـــهيلى مفعـــول سَـــمِعَ محذوفاً وعندهُ أن السمع متعلق بالأقوال والأصوات دون غيرها .

فإمّا سمع الإجابة ليتعدى باللام نحو (سَمِعَ الله لَمِنْ حَمِدَ) لتضمنه معنى الاستجابة ولا حذف هنا وإنماهو مضمن[4] .

ومن خلال التضمين استند إلى تحديد إعراب اللفظة القرآنية إذا تعددت وجوه إعرابها وانتقاء الوجه الأقرب إلى واقع اللغة وقد كثر ذلك عند المعـــربين

١- الكتاب: ٣٧/١ .

٢- ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى: ١٠١/٢ .

٣- بدائع الفوائد: ٤٧٨/٢، وينظر المساعد: ٤٢٨/١

٤- ينظر: نتائج الفكر: ٣٥٣ .

والمفسرين ومن ذلك ما ذكره ابن قيم من سر انتقاء لفظ ((غير)) وإعرابه في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ (الفاتحة: ٧).

أما الإتيان بلفظ (غير) فهي صفة لما قبلها فأفاد الكلام معها وصفهم بشيئين: أحدهما: أنهم مُنعَم عليهم .

والثاني: أنّهم غير مغضوب عليهم، فأفاد ما يفيد العطف مع زيادة الثناء عليهم ومدحهم فإنه يتضمن صفتين: صفة ثبوتية وهي كونهم مُنْعِماً عليهم وصفة سلبية وهي كونهم غيرمستحقين لوصف الغضب[1] .

ولعل في هذا التوضيح ما يقرر أن إعراب (غير) صفةً هو الأليق في معنى الآية ويبعد إعرابها بدلاً أو استثناء كما يجيزه المعربون .

وقد لخّصّ السيوطي أغراض التضمين وأنواعه بأسلوب موجز حصرها بين الإيجاز والمجاز[2] .

سادسا - أقوال النحاة في قياس التضمين :

ذَهَبَ أهلُ اللغة وجماعة من النحويين والبلاغيين إلى أن التوسع في الحرف وأنّه واقع موقع غيره من الحروف أولى وذهب المحققون إلى أن التوسع في الفعل وتعديته بما لا يتعدى لتضمنه ما يتعدى بذلك الحرف؛ لأن التوسع في الأفعال أكثر[3] .

إن الذين يقولون بالمجاز في التضمين ويعتبرونه تابعاً للمجاز وبما أن المجاز قياساً فكذلك التضمين، ويمثل هذه الطائفة جماعة من نحاة

١- بدائع الفوائد: ٢/٤٢٨.

٢- ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ٤٤٤ .

٣- ينظر: البرهان: ٣/٢١١.

البصرة[1] ومن الذين اعتمدوا قول ابن جنّي: ((ووجدتُ في اللغة مِن هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً))[2].

وقال في نهاية هذا البحث ((فقس على هذا؛ فإنك لَنْ تعدم إصابة بإذن الله ورشداً))[3] دليلاً على قياسيّة التضمين فنصه على كثرته وطلب الإنس به وقبوله، كلها توحي بأنّه قياسي عندُه .

وذهب ابن عربي إلى أن وضع فعل مكان فعل أتيس وأوسع من وضع حرف مكان حرف، وكذلك عادة العرب أن تحمل معاني الأفعال على الأفعال بما بينهما من الارتباط[4] .

وقال ابن عصفور ((إن التصرف في الأفعال أولى منه في الحروف وأيضاً فإنَك إذا حكمت للفعل بحكم آخر كان لذلك مسوغ وهو كون الفعلين بمعنى واحد، وإذا جعل حرف بمعنى آخر لم يكن لذلك مسوغ؛ لأنهما لا يجتمعان في معنى واحد))[5].

وأشار إلى كثرته ابن الشجري[6] والرضي[7]، وابن هشام في المغني[8]،

١- ينظر: مدرسة الكوفة: ٣٢٨ .

٢- الخصائص: ٩٤/٢ .

٣- المصدر نفسه: ٩٧/٢.

٤- ينظر: أحكام القرآن: ١٧٧/١.

٥- شرح جمل الزجاجي: ٤٩٧/١ - ٤٩٨.

٦- ينظر: الأمالي الشجرية: ٣٢٣ .

٧- ينظر: شرح الكافية: ١٣٨/٢-١٣٩.

٨- ينظر: ٨٩٩ .

وابن عقيل[1]، والأشموني[2] والسيوطي[3] .

وذهب كثير من النحاة إلى أنّ التضمين ليس بقياس وإنّما هو سماع عن المحتج بكلامهم، ويذهب إليه عند الضرورة، ومن صرّحَ بهذا: ابن السيد البطليوسي[4]، وعلم الدين السخاوي[5] وأبو حيان القائل فيه: ((والتضمين لا يجوز بقياس في الكلام وإنّما يُجيئ في الشعر للضرورة وإن جاء شئ منه في الكلام حُفظ ولم يُقس عليه لقلة ما جاء منه))[6] وقال عنه المرادي: ((ويظهر في الأفعال كذلك فهو قد يجعل الفعل المتعدي لازماً ولايجعله حقيقياً وهو مقصور على السماع ولا يقاس عليه[7] وحجة المعترضين على قياسيته أن لكل لفظ مدلولاً وصفياً، ومتى أمكن اجراء اللفظ عليه كان أولى[8] وأن القول بقياسية التضمين يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال قال ابن عقيل ((من النحويين من قاسه لكثرته ومنهم مَنْ قاسَه لكثرته ومنهم مَنْ قَصَرَهُ على السّماع؛ لأنّه يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال))[9].

أما مجمع اللغة العربية فيالقاهرة فقد جارى مذهب البصريين في هذه الظاهرة ورأى أنها قياسية لا سماعية لكنه وضع لقياسيتها ثلاثة شروط وهي:

1- ينظر: المساعد: ٤٢٨/١ .

2- ينظر: شرح الأشموني: ١٣٩/٢ .

3- ينظر: الأشباه والنظائر: ١٣٧/١ .

4- ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: ٢٤٣ .

5- ينظر: سفر السعادة: ٨٢٧/٢ .

6- التذييل والتكميل: ٤٤/٦، وينظر: البحر المحيط: ١٦٦/٧، وارتشاف الضرب: ٢٠٨٩/٤.

7- ينظر: شرح التسهيل: ٤٤٠ .

8- ينظر: سفر السعادة: ٨٢٧/٢، والبحر المحيط: ١٦٧/٧ .

9- المساعد: ٤٢٨/١ .

١- تحقق المناسبة بين الفعلين، وكثرة وروده فى كلام العرب فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المعتبرة فى صحة المجاز كان التضمين باطلاً .

٢- وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر يؤمن معها اللبس.

٣- ملاءمة التضمين للذوق العربى[١] وذيّل القرار بتوصية تفيد أن القول بقياسية التضمين لاينبغى التوسع فيه إلا لغرض بلاغى[٢] .

١- ينظر: دراسات فى العربية: ٢٠٥، ومعانى النحو: ٣/١٤ .

٢- ينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: ١١٦ .

الخاتمة

في كلّ بحثٌ لابد من خلاصة لأهم النتائج وإني على يقين من أن لا جديد تحت الشمس. هذا قالوا وهذا الكلام يصدق على نحونا العربي الأصيل ومن خلال هذه الآراء التي قدّمتها في هذا الموضوع، تبين مدى الاضطراب والخلط الذي أحاط بهذا الموضوع منذ ظهوره في رحم النحو بوصفه مصطلحاً يمكن التعويل عليه في تقويم النصوص اللغوية التي تتعارض مع القواعد التي تتحكم في تعدية الأفعال وعلاقتها بمكملات الجملة .

وعلى الرغم من جهود القدماء والمحدثين الجبارة فإنهم لم يستطيعوا الاتفاق على شئ واحد فيما يخص هذه الظاهرة واختلافاتهم مبتدئة من التعريف وصولاً إلى القول في حقيقتها أو مجازيتها مروراً بقياسية أو سماعية هذه الظاهرة وهي المحصلة النهائية التي كان من الممكن أن يتوصلوا إليها لحل كثير من الإشكالية في توجيه قواعد النحو .

ولقد تبين لنا أن هذه الظاهرة ليست من المسائل الخلافية بين المذهبين بل كان الخلاف فيها فرديا إذ قال بها البصريون قبل الكوفيين وليس كما نقل من أن النيابة خاصة بالكوفيين والتضمين خاص بالبصريين على ما بينا من توجيه الفرّاء لكثير من النصوص وحملها على التضمين لما لهذه الظاهرة من تحديد إعراب اللفظة القرآنية التي تتعدد وجوه اعرابها وهذا ما ألفناه كثيراً في كتب اعراب القرآن المتيسرة لدينا إذا اعتمدوها في توجيه ما أشكل إعرابه .

إن ظاهرة التضمين واسعة لا تقتصر على الأفعال أو الحروف أو الأسماء بل تذهب إلى أبعد من ذلك فقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد يتضمن الفعل معنى القسم فهي أوسع مدى من اقليم الحروف وقد انتصر كثيرون لنظرية

التضمين فى الأفعال فهى أقيس عندهم وكثيراً ما نسمع الاستفهام المتضمن معنى النفى وهذا مِن بديع لغة القرآن ومن شجاعتها .

وقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن هناك فرق كبير بـــين ظـــاهرة التضمين والتقدير من جهة وبين التضمين والعدل من جهة أخرى .

إن هذه الظاهرة قديمة قدم النحو العربى إذ قال بها الخليل وسيبويه من قبل وليس كما نُقل عنها من أن ابن جنى هو أول من تحدث عنها أو الزمخشرى هو أول من كشف الستار عن هذا المصطلح .

الخلاصة

هذا بحث تناولتُ فيه ظاهرة التضمين بين النحـــاة والبلاغيـــين علـــى اعتباره من أساليب العربية فى توجيه قواعد النحو ووسيلة من وسائل التأويـــل النحوى لحل إشكالية الأصل، فإذا كان في الجملة فعل لازم باشره المفعـــول أو متعد لم يصل إلى المفعول إلا بواسطة قام النحوى بالاستعانة بهذه الظاهرة .

والتضمين من المصطلحات المشتركة بين النحو والبلاغة والنقد وهـــو من الأساليب القديمة إذ له شأن فى رحم النحو العربى وقد أوضحنا الفرق بـــين ظاهرة تناوب الحروف وظاهرة التضمين وبينا أقوال النحاة فى ذلك.

إن هذه الظاهرة واسعة سعة اللغة العربية إذ لا تقتصر على الأفعال أو الحروف أو الأسماء بل تذهب إلى أبعد من ذلك فقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط أو الاستفهام معنى النفى. ويتضمن الفعل معنى القسم فهى أوسع مدى من اقلـــيم الحروف وقد انتصر لها الكثير من النحويين والبلاغيين فهى عندهم أقيس مـــن تناوب الحروف أو ما يُسمى تعاقب الحروف .

مصادر ومراجع الفصل الأول

١- ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد الله بن أبى بكر الشرجىّ الزبيدى، تحقيق: د. طارق عون الجنابىّ، عالم الكتب - بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٢- بن قيم الجوزية وآراؤه النحوية، أيمن عبد الرازق الشوا، تقديم الأستاذ الدكتور مازن المبارك، دار البشائر، ط١، دمشق، ١٩٩٥م .

٣- الإتقان فى علوم القرآن، للأمام جلال الدين السيوطى، تحقيق: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٤- أحكام القرآن، لأبى بكر بن العربى، تحقبق: على محمد البجاوى، مطبعة عيسى البابى الحلبى، (د. ت).

٥- أدب الكاتب، لأبى محمد عبد الله بن مُسْلِمٍ بن قتيبة، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد دار الطلائع، ٢٠٠٥م.

٦- ارتشاف الضرب فى لسان العرب، لأبى حيان الأندلسى، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م .

٧- الأزهية فى علم الحروف، على بن محمد الهروى، تحقيق: عبد المعين الملوحى، دمشق، (د. ط)، ١٣٩١هـ - ١٩٧١ .

٨- الأشباه والنظائر فى النّحو، للأمام جلال الدين السيوطى، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م .

٩- الأصول ، دراسة ابيستيمولوجية للفكرى النحوى عند العرب، د. تمام حسّان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ١٩٨٨ .

١٠- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السرّاج، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٩٩٩م - ١٤٢٠هـ .

١١- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، لابن السيد البطليوسي، دار الجميل، بيروت - لبنان، (د. ط)، ١٤٠٠هـ .

١٢- الأمالي الشجرية، ضياء الدين أبو السعادات المعروف بابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر، (د.ط)، بيروت - لبنان، (د. ت).

١٣- الأمالي النحوية، لابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١٤- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تحقيق: محمد عبد القادر، المكتبة العربية، بيروت - لبنان (د.ط)، (د.ت) .

١٥- بدائع الفوائد، للأمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار علم الفوائد، ط١، ١٤٢٥هـ.

١٦- البرهان في علوم القرآن، للأمام بدر الدين أبي عبد الله الزركشي، قدّم له وعلق عيه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

١٧- البيان في روائع القرآن، الدكتور تمّام حسّان، عالم الكتب، ط٢، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م .

١٨- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: د. عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، دار الكتاب العربي، القاهرة، (د. ط)، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

١٩- تأويل مشكل القرآن، للأمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، (د. ط)، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢٠- التأويل النحوى فى القرآن الكريم، الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد (د. ط)، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٢١- التبيان فى إعراب القرآن، لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى، تحقيق: على محمد البجاوى، مطبعة عيسى البابى الحلبى، ط١، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م .

٢٢- التبيان فى أقسام القرآن، للإمام ابن قيم الجوزية، صَحَحَهُ طه شاهين، مكتبة المتنبى، القاهرة، (د. ط)، ١٩٦٨م .

٢٣- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامى، بيروت - لبنان، (د.ط)، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٢٤- التحرير والتنوير، للإمام الشيخ محمد بن طاهر بن عاشور مؤسسة التاريخ، بيروت - لبنان، (د.ط) ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٢٥- التحفة النظامية فى الروضة الاصطلاحية، لعلى أكبر بن محمود، حيدر آبادى، دار المعارف النظامية، ط٢، ١٣٤٠هـ.

٢٦- التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل، لأبى حيّان الأندلسى، تحقيق: الدكتور حسن هنداوى، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين بن عبد الله بن مالك، تحقيق: أحمد السيد أحمد على، المكتبة التوفيقية، (د. ط)، (د. ت) .

٢٨- تناوب حروف الجر فى القرآن، للدكتور حسين عواد، دار الفرقان، الأردن، ط١، ١٩٨٢م .

٢٩- جامع البيان، لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرىّ: تحقيق: هانى الحاج وعماد زكى البارودى، المكتبة التوفيقية، ٢٠٠٤م .
٣٠- الجامع لأحكام القرآن، لأبى عبد الله محمد بن أحمد القرطبى، تقديم: هانى الحاج، تحقيق: عماد زكى البارودى، المكتبة التوفيقية، (د.ت) .
٣١- الجملة العربية والمعنى، الدكتور فاضل صالح السامرائى، دار الفكر، ط٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩.
٣٢- الجنى الدانى فى حروف المعانى، الحسن بن القاسم المرادى، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
٣٣- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى، للقاضى شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجى، صَحّحَهُ وخرّج آياته الشيخ عبد الرزاق المهدى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٧م .
٣٤- حاشية الصبّان على شرحِ الأشمونى على ألفية ابن مالك، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصفا – القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
٣٥- حاشية ياسين على شرح التصريح، للشيخ ياسين بن زين العليمى الحمصى، تحقيق: حمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، (د.ت) .
٣٦- الخصائص، لأبى الفتح عثمان بن جنى، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ٢٠٠٣م .
٣٧- دراسات فى العربية وتاريخها، للشيخ محمد الخضرى حسين، مكتبة دار الفتح، دمشق، ط٢، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م .
٣٨- دراسات نقدية فى اللغة والنحو، د. كاصد الزيدى، دار أسامة للنشر، ط١، ٢٠٠٣م .

٣٩- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، الإمام شهاب الدين أبو العباس المعروف بالسمين الحلبى، تحقيق: الشيخ على محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٤٠- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى، الامام أحمد بن عبد النور المالقى، تحقيق: أ.د أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢م .

٤١- سفر السعادة وسفير الافادة، للامام علم الدين السخاوى، تحقيق: محمد أحمد الدالى، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ.

٤٢- شرح جمل الزجاجى، لابن عصفور الاشبيلى، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، (د.ط)، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م .

٤٣- شرح التسهيل، للحسن بن قاسم المرادى تحقيق: محمد عبد النبى محمد، مكتبة الايمان بالمنصورة، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

٤٤- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، المكتبة التوفيقية، (د.ط)، (د.ت).

٤٥- شرح الكافية الشافية، لأبى عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د.عبد المنعم أحمد حريرى، دار المأمون، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م .

٤٦- شرح الكافية فى النحو، لرضى الدين محمد بن الحسن، الاستر أبادى النحوى، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، (د.ط) ، (د. ت).

٤٧- شرح المفصل للزمخشرى موفق الدين أبى البقاء بن يعيش، تحقيق: د. أميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٦م.

٤٨- الطبرى النحوى من خلال تفسيره، د. فهمى أحمد شوقى الآلوسى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٣م .

٤٩- طريق الهجرتين وباب السعادتين، للامام أبى عبد الله محمد بن أبى بكر الشهير بابن قيّم الجوزية، دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان ، ١٩٨٠م .

٥٠- الفوائد المشوق إلى علوم القرآن، للامام أبى عبد الله محمد بن أبى بكر الشهير بابن قيّم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٨٢م.

٥١- فى النحو العربى قواعد وتطبيق، د. مهدى المخزومى، دار الرائد العربى، ط٢، (د.ت) .

٥٢- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعاً ودراسة تأليف خالد بن سعود بن فارس العصيمى، دار ابن حزم، ط٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٥٣- قضايا التعدية واللزوم فى الدرس النحوى، لأبى لوس ابراهيم الشمسان، مطابع الطيار، للأوفست، ط١، ١٤٠٧هـ.

٥٤- الكتاب، لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

٥٥- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، للامام أبى القاسم بن عمر الزمخشرى، تحقيق: عبد الرزاق المهدى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط٢، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

٥٦- الكليات معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية، لأبى البقاء الكفوى، تحقيق د. عدنان درويش، محمد المصرى، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٥٧- لسان العرب، لابن منظـــور، دار صــــادر، بيـــروت - لبنــــان، (د. ط)، ١٩٥٥م.

٥٨- مجاز القرآن أو ما يسمى الإشارة إلى بعض أنواع المجـــاز، للعـــز بـــن عبدالسلام، تحقيق: د. محمد مصطفى منشورات كلية الـــدعوة الإســـلامية ولجنة الحافظ على التراث الإسلامى، ليبيا، ط١، ١٤٠١هـــ .

٥٩- مجاز القرآن، لأبى عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجى القاهرة، (د. ط)، (د.ت).

٦٠- مجمع البيان فى تفسير القرآن، للشيخ أبى علـــى الفضـــل بـــين الحســـن الطبرسى، دار احياء التراث العربى، بيروت، (د.ط) ، (د.ت) .

٦١- المجيد فى إعراب القرآن المجيد، لإبراهيم بن محمد السفاقسى، تحقيـــق: موسى محمد زنين، طرابلس - ليبيا، (د. ط)، ١٩٩٥م .

٦٢- المحرر فى النحو، لعمر بن عيسى بن اســـماعيل الهرمـــىّ، تحقيـــق، د. منصور على محمد، دار السلام، ط١، ١٤٢٦هـــ - ٢٠٠٥م .

٦٣- المحرر الوجيز، للقاضى أبى محمد عبد الحق بن غالب بن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافى، دار الكتب العلمية، بيـــروت، ط١، ١٤٢٢هـــــ - ٢٠٠١م.

٦٤- مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراســـة اللغـــة والنحـــو، الـــدكتور مهـــدى المخزومى، دار المعرفة، بغداد، (د. ط)، ١٣٧٤هـــ - ١٩٥٥م .

٦٥- المساعد على تسهيل الفوائد، للامام بهاء الدين بن عقيل، تحقيق : د. محمد كامل بركات، مركز أحياء التراث الاسلامى، مكة المكرمة، ط٢، ٢٠٠١م.

٦٦- المصباح المنير، معجم عربى، للعلامة أحمد بن محمد الفيومى المقرىء، دار الحديث، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

٦٧- معانى القرآن، لأبى زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م.

٦٨- معانى القرآن، لأبى الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش، قدّم له وعلق عليه: ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان: ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٠م .

٦٩- معانى القرآن وإعرابه، لأبى اسحاق ابراهيم بين السرى الزجاج، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبى، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٧٠- معانى النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائى، دار إحياء التراث، بيروت - لبنان، ط٧، ١٤٢٨ - ٢٠٠٧م .

٧١- معجم المصطلحات البلاغية، للدكتور أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمى العراقى، (د. ط)، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٧٢- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصارى، تحقيق: مازن مبارك، محمد على حمد الله، دار الفكر، ط٦، بيروت، ١٩٨٥م.

٧٣- من وحى القرآن، للدكتور ابراهيم السامرانى، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م. اللجنة الوطنية والاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجرى .

٧٤- نتائج الفكر فى النحو، لأبى القاسم السهيلى، تحقيق: محمد ابراهيم البنا، دار الرياض للنشر، (د. ط)، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م .

٧٥- نحو القرآن، د. أحمد عبد الستار الجـواري، مطبعـة المجمـع العلمـي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٧٦- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٣م .

٧٧- النّكت في اعجاز القرآن، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلـف الله ومحمـد زغلـول، دار المعارف بالقاهرة، (د. ط)، (د.ت) .

٧٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للأمام جـلال الـدين السـيوطي، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكـرّم، دار البحـوث العلميـة، (د. ط)، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م .

الفصل الثانى

الحَذْفُ والإضْمَارُ فى النَّحْوِ العَرَبىّ

(دراسة فى المصطلح)

مقدمة :

مَنْ دَقائقِ اللغَة، وعَجيبُ سرِّها، وبَديع أسَاليبِها، أنَّــكَ تَــرَى الجَمَــالَ والرَّوْعَةَ تَتَجلَّى فِي الكَلام إذَا أنْتَ حَذَفْتَ أحَدَ رُكْنَــي الجُمْلَــة، أوْ شَــيْئاً مِــنْ مُتَعَلِّقَاتِها، فإنْ أنْتَ قَدَّرْتَ ذَلكَ المَحْذُوفْ، وأبْرَزْتَهُ صَارَ الكَــلامُ إلَــي غُــثٍ سفْسَافٍ ونَازِلٍ ركيكٍ لا صِلَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ما كَانَ عَلَيْه أوَّلاً .

ولَعَلَّ مِنْ أهَمِّ دَوَاعِي الحَذْفِ عِنْدَ العَرَبِ هُوَ الإيْجَازُ الذَّى يُكْسِبُ العِبَارَةَ قُوَّة ويُجنِّبُهَا الثِّقل .

ويُؤكِّدُ أغلَبُ النُّحَاةِ والبلاَّغيين أنْ بلاغَةَ الكلامِ وَدَلالاتِهِ على المعــانى إنَّما تَكْمُنُ فِي الحَذْفِ والإيجَازِ، وبناءً علَى ذلك فإنَّهمَا – عنْدَهُمْ – أبْلَــغُ مِــنَ الذِّكرِ وأصَالَةِ الأسلُوبِ، وقَدْ عَقَدَ لهُ النُّحاة والبَلاغِيونَ أبْوَابًا واسِعَة بيَّنُوا مِــنْ خِلالِهَا جَزَالَةِ الأسلُوبِ القرآنِي وإعجَازهُ .

وقَدْ وَجَدْتُ فِي هَذا البَحْثِ أنَّ النحاةِ والبلاغيينَ يُفَرقونَ بَــيْنَ الحَــذْفِ والإضمَارِ، إذْ ذَكَرَ الزَرْكَشيّ أنَّ الإضمارَ عِندهُمْ يُطْلَقُ على ما يَبقى لَهُ أثرٌ فى اللفظِ، والحَذْفُ يُطلَقُ علىِ ما لاَ يبقى لهُ أثرٌ فى اللفْظِ .

وفِي الحَقِيقَة، إنَّني لَمْ أجِدْ نَحْوِيّاً أوْ بلاغِيّاً رَاعى هذا العُرْفَ أوْ التزَمَــهُ فِيما يُجْرِيه مِنْ تَوْجِيهٍ أوْ تأويلٍ أوْ إعرابْ جُمْلَةٍ، بلْ كثيراً مَا يوضَعُ الحَــذْفَ مَوْضِعَ الإضمَارِ، والقَوْلُ نَفسُهُ ينْطَبِقُ على الإضمارِ وَهذا ما وَجَدْتُهُ سَائراً فِي كُتُبِ الأقْدَمِيْنَ مَنْ نُحَاةِ أوْ بلاغيين، وبعدَ التَّمحيصِ فِى ذَلِكَ تبيَّن ليَ أنَّ أكثَــرَ ألفاظِ النحويينَ مَحْمُولَةً على التَجَاوُزِ والتَسامُحِ، لا علَــى وَجْــهِ الحقِيقَــةِ؛ لأنَّ مَقْصدَهُمْ التَقْرِيبُ على المُبْتَدئينَ، والتَعلّم للنَاشِئينَ، وهذا لا يَعْنِي فى الوَقْتِ نَفسِهِ أنَّهُمْ لا يُفرِّقُونَ بَينَ المُصطَلَحِينِ كما فَهِمَ "ابْنُ مَضاءِ القُرطُبِيّ، وتَبَعَهُ فى ذلــك الدكتور "عبد ا لستار الجواريّ مُلْتزِماً رأيَهُ فى كثيرٍ مِنْ بُحُوثِه ومَقَالاتِهِ.

وقَدْ جَاءَ بَحثي هَذَا لكِيَ يبَرّأَ القُدَمَاءَ ويُبْرأ سَاحَتَهُمْ مِمّا نُسبَ إليهِمْ، وَقدْ عَزَزّتُ دِفاعِي عَنْهُمْ بنُصوص رصِينَةٍ لا يَشُوبهَا غُبارٌ، أوْ يتَخَلّلهَا شَكّ. أسْأَلُ الله أنْ ينَال بَحثِي القَبُولَ والتّوْفيق، والله مِنْ ورَاءِ القَصْدِ .

(التمهيد) ((فِي الحَذفِ ودواعِيهِ))

توطِئة :

الحَذْفُ لُغَةً: حَذْفِ الشَيئَ يَحذِفُهُ حَذْفاً: قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِهِ، ومنهُ حَذَفْتَ الشَعرَ، إذَا أخَذْتَ مِنْهُ[1] .

وَفِي الاصْطِلاحِ النَّحَوِىّ: إسقاطُ كَلِمَةٍ أوْ أكثَرَ بِشَرْطِ ألاّ يَتَأثَرَ المَعْنَى، أوْ الصيَاغَةِ[2]. أوْ هو اسقاطُ الشئ لَفْظاً ومَعْنى[3]. وقِيلَ: ((إسْقاطُ كلمةٍ بِلاَ اجتِزاءٍ عَنْهاَ بَدَلالةِ غَيْرِهَا مَنَ الحَالِ أو فَحْوى الكَلام))[4]. وَهُو أسلوبُ مُحددٌ مَنْ أسَاليبِ التَأوِيلِ يرتَكِزُ عَلَى دَعْوى إعادَةِ صِيَاغَةِ المَادَةِ اللُغَوِيَةِ وَلاَ سِيّمَا النُصُوصِ المُخَالِفَةِ لِقَوَاعدِ التَصرّفِ الإعْرَابى[5]. وَهَذا مِنْ سُنَنِ العَرَبِ فِى لُغَتِهِم، إذْ كَانوا يُجَوّزُونَ حَذْفَ مَا كانَ معلومًا فِى الكَلامِ[6]، وَهُو مِنْ شَجَاعَةَ العَرَبيّةِ كَمَا وَصَفَهُ "ابْنُ جِنىّ (ت ٣٩٢هـ)[7]، وَلا يكُونُ إلاّ فيمَا زَادَ مَعْنَاهُ عَنْ لَفْظِهِ[8].

١- يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم: (حذف) ٢١٧/٣، واللسان مادة (حذف): ٣٩/٩. وبدائع الفوائد: ٢١٦/١.

٢- يُنظر: البرهان فى علوم القرآن: ٧٢/٣، وبدائع الفوائد: ٢١٦/١، وظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى: ٩٠.

٣- يُنظر: الكليات معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية: ٣٨٤.

٤- النكت فى إعجاز القرآن: ٢٤١.

٥- يُنظر: أصول التفكير النحوى: ٢٨٣ .

٦- يُنظر: المجتنى لابن دريد: ١٦ .

٧- يُنظر: الخصائص: ١٤٠/٢ .

٨- يُنظر: المثل السائر: ٣١٢/٢ .

الحذفُ في العربيّةِ: ((بابٌ دقيقُ المسْلَكِ، لطيفُ المَاخذِ، عَجيبُ الأمْـرِ، شَبيهٌ بالسّحْرِ، فإنكَ تَرَى فيهِ تَركَ الذِّكْرِ أفْصحَ منَ الذِّكْرِ، والصمتَ عَنِ الإفادَةِ أزْيَدَ للإفادَةِ، وتَجدُكَ أنطقَ مَا تَكونُ إذاَ لَمْ تَنطِقْ، وأتَمَّ مَا تَكُـونُ بَيَانَـا إذا لَـمْ تَبِنْ))[1].

وَهُوَ مَظْهَرٌ مِنْ مَظَاهِرِ تَكْثيفِ التركيبِ العَرَبيّ، وإيجَازِهِ والتّخْفيفِ مِنْ ثِقَلِهِ، وَمِنْ ثَمّ التخْفيفُ مِنْ عِبءِ الحديثِ، وفي الإيجَازِ تَكمُنُ البَلاغَةُ، ويسـمُو الكَلاَمُ حتى يَصلَ إلى قُوةِ السّحْرِ - وتَكُونَ الجُملَةُ مَعَ الحذْفِ أشَدّ وَقْعَـا فِـي النّفْسِ[2] .

ورُبّ صَمْتٍ أفْصَحُ مِنَ الكلامِ ورَمْزٍ آلَمُ مِنْ لَـدْغِ الحُسَـامِ[3]، ((وقَـدْ حَذَفَتِ العَرَبُ الجُمْلَةَ والمُفْرَدَ والحَرّ والحَرَكَةَ ولَيسَ شَيءٌ مِنْ ذَلِكَ إلاّ عَنْ دَلِيلٍ عَلَيْهِ، وإلا كَانَ فِيه ضَرْبٌ مِنَ تَكْليفِ علْمِ الغَيْبِ فِي مَعْرِفَتِهِ))[4] .

وَظاهِرَةُ الحَذْفِ مِنَ الظواهِرِ اللُغَويةِ التِي تَشْتَرِكُ فيهَا اللُغاتُ الإنسانيّةُ، وتَظْهَرُ مظاهِرُهَا فِي بعضِ اللغاتِ أكثَرَ وُضُوحاً، مِثْلَ الذي نَجِـدُهُ فِـي لُغَتِنَـا العَرَبيةِ؛ لِمَا جُبِلَتْ عَليهِ مِنْ خَصَائصِها الأصـيلةِ مِـنَ المَيْـلِ إلـى الإيجَـازِ والحَذْفِ[5].

ولعَلّ أهَمّ دَواعِي الحَذْفِ عِنْدَ العَرَبِ هُوَ الإيجَـازُ والاختصـارُ الـذى يُكْسِبُ العبَارة قُوّةً ويُجنبُهاَ الثقَلَ[6]، وذَلك لدَلالةِ فَحْوَى الكَلامِ عَلَى المَحْذوفِ -

---

١- دلائل الاعجاز: ١٤٦، وينظر: المثل السائر: ٣١٦/٢.

٢- يُنظر: التراكيب اللغوية فى العربية: ١٥٢ .

٣- يُنظر: البرهان الكاشف عن وجوه اعجاز القرآن: ٣٧ .

٤- يُنظر: الخصائص: ١٤٠/٢، وينظر: المثل السائر: ٣١٢/٢.

٥- يُنظر: ظاهرة الحذف: ٩٠ .

٦- يُنظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف: ٤٦١/٢ .

ولا يكونُ إلاّ فيمَا زَادَ مَعْنَاهُ علَى لفظِه[1].

علمْنَا أنّ النُحَاةَ واللغَويينَ أجْمَعُوا علَى أنّ الأصلَ فـي كـلامِ العَـرَبِ الذِّكْرُ، ولاَ يَصحُ حَذْفُ شَىءٍ منْه إلا بدَليلٍ[2]، سَوَاءٌ أدَان هَذَا الـدليلُ صِـنَاعِيًا تقْتَضيهِ الصِناعَةُ النحويَةُ، أمْ غيْرِ صناعى (مَعْنوىّ) يقتضـيهِ معنـى الكـلامِ، وبدَلالةِ قرينةٍ مقاليةٍ، أوْ حاليةٍ علَى المحذوفِ أدركْنَا أن الحذْفَ طارئ يَعْـرِضُ فِي الكلامِ خِلافا للأصلِ، وإذَا دَار الأمْرُ بينَ الحذفِ وعدمِهِ كان الحمـلُ علـى عَدَمِهِ أولَى، لأن الأصلَ عدمُ التغْيِير[3]، وفِي ذلكَ يَقُولُ سيبويْهِ (ت١٨٠هـ): ((اعلمْ أنهُمْ ممّا يحذِفونَ الكلمَ وأن كَان أصلُهُ فى الكَلام غيْرَ ذلك، ويحـذِفونَ، ويُعَوضُونَ، ويستَغْنُوْنَ بالشيْءِ عَنِ الشئ الذىَ أصلهُ فى الكلامِ أن يُسْتَعْمَل حتى يصيرَ ساقِطاَ))[4].

ويؤكدُ أغْلَبُ البلاغيينَ والنحَاة أنْ بلاغةَ الكَلاَمِ ودَلالاتِهَ علَى المعَـانِي الثَوانِي إنمَا تكمُنُ فى الحَذفِ والإيجازِ وبِناءً على ذَلكَ فإنهمَا - عِندهُمْ - أبلـغُ مِنْ الذِّكْرِ وأصَالةِ الأسلوبِ ونَقَته[5]. والسّرُ فِي ذلكَ ((أنْ فى البيانِ بَعْدَ الإيهامِ الذى يَحْصلُ فى النفسِ دَغْدَغَةً ونُبلاً لا يكونُ إذا لَمْ يَتَقَدمهَا مُحَرِكٌ))[6]، والحذْفُ فِي الكلامِ يحقّقُ غايَاتٍ قدْ لا يُحَقِقهَا الذكرُ مِنْ حسنِ القولِ وجمالِهِ وألفَةِ الـنفسِ لَهُ، قَالَ الجُرْجَانىّ: ((فَمَا مِنْ اسْمٍ أوْ فعل تجدهُ قَدْ حُذِفَ ثمّ أصيبَ بِهِ موضعُهُ،

١- المثل السائر: ٣١٢/٢.

٢ - يُنظر: الخصائص: ١٤٠/٢، وتأويل مشكل القرآن: ٢٣٨. والبرهان فى علوم القـرآن: ٧٣/٣.

٣- يُنظر: البرهان فىعلوم القرآن: ٧٣/٣ .

٤- الكتاب: ٢٤/١.

٥- يُنظر: دلائل الاعجاز: ١٤٦، والكشاف: ٦٥٦/٤، والمثل السائر: ٢١٦/٢.

٦- البرهان الكاشف: ٢٤٦.

وحذف في الحال التي ينبغي أنْ يُحذَف فيهَا إلاّ وأنتَ تجدُهُ حَذْفَهُ هُنَا أحسنَ مِنْ ذِكْرِهِ، وتَرَى إضمارَهُ في النفسِ أولَى وآنس من النطْقِ بِهِ))[1].

وفِي ذلك قَالَ الرُمّاني (ت ٣٨٤هـ): ((وإنّمَا صَارَ الكلامُ فِي مِثْلِ هذَا أبلَغَ مِنَ الذِّكْرِ؛ لأنّ النفسَ تَذْهَبُ فيه كُلَّ مذهَبٍ، ولَوْ ذكر الجوابُ لقَصُرَ علَى الوجْهِ الذيَ تضمنَّهُ البَيَانُ))[2]. غيْرَ أنْ هذاَ الكلامِ يصدُقُ فِي مواطنِ مُخصصة تُوجدُ فيهَا مُرَجحَاتُ الحذْفِ علَى الذِّكرِ، نحو: القرينَةُ المسوغَةُ للحَذْفِ، والدليلُ الذِيْ يُعَيِنُ المحذُوفَ ومكانَهُ، أما عندَ وُجودِ دواعٍ مقَاميةٍ أو سِياقِيةٍ توجِبُ الحذْفَ فإنّ الذكرَ فِي هذه الحالِ - إذا ذُكِر - أولَى بالمَقامِ وأبلَغُ وأدلُ عَلَى المعنَى المقصُودِ، وذكرُهُ أرْجَحُ مِنْ حذْفِهِ؛ ((لأنَهُ مِنَ المعلُومِ أنّ للحَذفِ أغراضَهُ التِي لا يُغني الذكْرُ غناءَهُ فيها، وإنّ للذكْر أغراضَهُ التِي لا يُغْني الحذْفُ غنَاءَهُ فيها، وإنْ البلاغَةَ مُراعاةُ المقاماتِ والأحوالِ، فالذكرُ في مَواطنه بليغٌ مُطابقٌ، والحذْف في مَوْضِعِهِ بليغٌ مطابقٌ))[3]، لمقْتَضَى الحالِ التِي عليهَا المُخاطبُ، والمقامُ الذى سيقَ لهُ الكلامُ، قال الزملكانيّ (ت ٦٥١هـ) ((عَساك تقولُ الحذفُ مخلٌ بفائدة المحذوفِ وتغفَلُ عمّا للابهامِ والأيهامِ مِنَ التفخيمِ والأعظامِ، وربّ صَمْتٍ أفصحُ من الكلامِ))[4].

وقدْ أفاضَتْ كُتُبُ النحوِ الحديثَ عَن الذّكرِ والحذْفِ، غيرَ أنهَا وَقَفَتْ عَلَى جوَانبِ الوجوبِ علَى أنهَا هى الأصلُ فيهمَا، ولَمحُوا إلى جوانبِ جوازِ العدولِ عن هَذا الأصلِ بإشاراتٍ عابرةٍ وإنْ كانتْ هِي الأدْعى بالرِعايةِ؛ لأنهَا المَيْدانُ الذِي تتبَارى فيهَا المَوَاهبُ ، وتَكْمُنُ فيهَا الدلالاتُ العميقَةُ، والمعاني

١- دلائل الإعجاز: ١٥٢ - ١٥٣ .

٢- النكت فى إعجاز القرآن: ١٨٩. وينظر: اعجاز القرآن، للباقلانى: ٢٦٢.

٣- خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعانى: ١٣٥.

٤- البرهان الكاشف: ٢٣٧.

الزائدةُ علَى أصلِ المعنَى منَ التِي يحتاجُ استنباطُهَا إلِى ذكَــاءٍ ومَهَــارةٍ فِــى التَوجِيه، وذوقٍ مُرْهَفٍ، وعلَى وجهِ الخُصُوصِ فى تغييرَاتِ القرآنِ الكريمْ علَى مَا سنبينهُ فِى هذَا البَحْثِ إن شاء اللهِ تَعَالى .

وإذَا مَا عُدْنَا إلِى أسلوبِ القرآنِ الكريمِ ووَجدْنا فيه حَذْفًا، فلَسْنا ننسِــبُ الحذْفَ إلِى مَضمُونِ النصِّ القرآنى، وإنمَا ننسبُهُ إلِي تراكيبِ اللغةِ، وذلكَ ((بأنَ اللغةَ تَجْعَلُ للجُملةِ العربيةِ أنمَاطاً تركيبيةً معينةً، ففى الجملةِ أركانها ومكملاتُهَا، وفى عَنَاصرِهَا مَا يفتقرُ إلى غيرِه، ومَا لا يستَغنى المعنَى عن تقديرِه، فإذَا لــمْ تشتمِلِ الجملةُ علي أحدِ أركانِهَا، أو مَا يقتضيهِ المعنَى، أو يقتضِيهِ التركيبُ منْ مكملاتِهَا وعناصرِهَا الأخرَى، ثم اتضحَ المعنَى بدونِ ذكْرِ هذهِ العناصرِ؛ فوُجود الدَليلِ على المحذوفِ عندنَا ذلكَ حَذْفًا جِيئ بهِ لِطَلَــبِ الخفــةِ اختصــاراً، أوْ اقتصَاراً، أو تجنُباً للحشْوِ، أوٍ لسببٍ آخرَ غيرِ ذَلك، وكلُ عنصرٍ منْ عناصِــرِ الجُمْلةِ صَالحٌ لأنْ يُحذَفَ إذاَ قامَ الدليلُ عليْه))[1].

ولمَا كانَ الحذفُ مظهراً منْ مظاهرِ التأويلِ والتقــديرِ[2]، فــإن أحَــدَ الباحثينَ المُحْدثينَ لا يرَى جدْوَى منْ هَذَا التأويلِ؛ لأنَ الحذْفَ عندَهُ يُذْهِبُ مَــا قَصدَ إليه الكلامُ منْ تأثيرٍ فى نفسِ السامعِ إذ قالَ: ((وغايَةُ هذَا البحثِ لأنْ نشيرَ إلِى تلكَ الأصولِ غيرِ المُؤسسةِ علَى أساسٍ، فلاَ تَعودُ موَازينَ توزنُ بهَ الصــحُ والخطأُ ويعرفُ بهَا الصَوابُ من الغلطِ، ولاَ تُهملُ تلكَ الصُورُ الجميلــةَ مِــنَ التغييرِ، لوْ يُساءُ إليهَا بالتأويلِ والتقديرِ فيضيعُ معنَاهَا الحقيقيَ وأثرُهُ المقصُــودُ فى النفوسِ ولعَلَ أهمُ مَا فى هذَا البَابِ الحَذْفُ، حذفُ العُمْدةِ كالمبتــدأِ والخَبَــرِ والفَاعلِ ونَحْو ذلكَ، أوْ حذفُ الفَضلةِ كالمفعُولِ والمَجْرُورِ والمُضَافِ، لقَدْ ألِفنَــا النُحاةَ يُقدِرونَ ذلكَ كلهُ ... وتقديرِ المحذوفِ سوَاء كَانَ واجبَ الذكرِ أو غيْــرَ

١- البيان في روائع القرآن: ١٠٩/٢ .

٢- يُنظر: أصول التفكير النحوى: ٣٨٣ .

واجب [الذكر يغيّرُ في المَعنَى أوْ يُضعِفُ أثرهُ في النفسِ؛ لأن حذفَ المــألوفِ ذكرُهُ إنمَا يرادُ بِهِ غالبَاً ضَرْبٌ مِنَ المشاركَةِ بينَ المُنشِيء والمُتلقِي))[1].

وفي هذا دليلٌ واضحٌ لايقبلُ الشكُ على مساندَةِ الباحثِ لــدَعْوَى "ابــنْ مَضاءِ القرطُبِي" (ت ٥٩٢هــ) في الحذفِ والتقديرِ والزيادةِ والذي نَــادَى إلَــى إلغاءِ هذَا البابِ بقَولِهِ: ((فإنْ قيلَ: إنّ معاني هذه الألفاظِ المحذوفةِ موجودَةَ فــي نفْسِ القائلِ، وإنّ الكلام بها يتمُ، وإنها جُزءٌ مِنَ الكلامِ القائمِ بــالنفسِ والمــدلولِ عليهِ جزءٍ من الكلامِ القائمِ بالنفسِ والمدلولِ عليهِ بالألفاظِ إلاّ أنهَا حَذفتِ الألفاظُ الدالةَ عليهاَ ايجازًا كمَا حذفتْ ممّا يجُوزُ إظهارُهُ ايجازاً لَزِمَ أنْ يكــونَ الكــلامُ ناقصاً، وأنْ لايتِمُ إلا بِهَا؛ لأنهَا جزء منهُ وَزِدنا في كلامِ القائلينَ مَا يلفظُوا بــهِ، ولا دلّنا عليْه دليلٌ إلاّ ادعَاءَ أنْ كُلَّ مَنْصوبٍ فلا بُدَّ لَهُ مِنْ ناصبٍ لفظيَ. وقــدْ فرَغَ مِنْ إبطالِ هذَا الظن بيقينٍ، وادعَاهُ الزيادةِ في كلامِ المتكلمينَ مِنْ غيرِ دليلٍ يدلُ عليهَا خطأ بيِنَ، لكنهُ لا يتعلقُ بذلك عقابٌ، أمّا طَرْدُ ذلكِ في كتابِ الله تعالى الذي لا يأتيهِ الباطلُ منْ بينِ يديهِ ولا منْ خلفهُ ... بالقولُ بذلكَ حرام))[2].

ولَسْنَا مُلْزَمينَ بالأخذِ بمَا جاءَ بِهِ "ابنُ مَضَاء القُرطُبيّ"، ومَنْ تبعَهُ مِــنَ المحدثِينَ؛ لأنّ الحَذْفَ والاضمَارَ أمرَانِ أقرّهمَا أهلُ النحْوِ والبلاغَةِ؛ لِمَا فِيهِمَــا مِنْ نُكْتَةٍ بلاغيةٍ تُضفِي عَلَى النصِّ حَالاً تَمْنَحُهُ قوةً في الدلالَةِ، ولِهَذَا نَجِدُ فِــي كَثيرٍ مِنْ تَراكيبِ القرآنِ الكريمِ حَذفاً، ولَكننَا لا نَعْثُرَ عَلى حَذْفٍ يَخلُو الكلامُ مِنْ دَليلٍ عَليهِ مِنْ لَفظٍ أوْ سِياقٍ، زِيَادَةً عَلى ذَلك جَمْعُهُ المَعَانِي الكَثيرَةَ فــي الكــلامِ القَليلِ. وعَلى هذا قــالَ الزمَخشَــرِيّ: ((إنّ الحَــذفَ والاختصَــارَ هُــوَ نَهْــجُ التنزيلِ))[3].

١-نحو القرآن: ١٢ - ١٣ .

٢- الرد على النحاة: ٨٠ – ٨١ .

٣- الكشاف: ٦٥٦/٤ .

وَمَا جَاءَ بِهُ "ابْنُ مَضَاءِ القُرطبِيّ وَمَنْ تَبِعَهُ لا يُقْبَلُ علَى عِلّتِهِ؛ لأنَّ الحَذْفَ المَنْسوبَ إِلى أسلُوبِ القرآنِ الكريمِ يَشمَلُ التَراكيب اللغويّةَ التِى تَجْعَلُ لِلجُملَةِ العَربيّةِ أنمَاطاً تَركيبيةً مُعينَةً ولَيسَ مَضمُونَ النَّصُ القُرْآنيَّ الكَريمِ[1]، وهَذَا أمرٌ أقرَتَّهُ كُتُبُ النَحوِ والبَلاغَةِ[2]، فَلا داعِي لِنُكرانِهِ والتَرَدّدِ فِى قَبُولِهِ.

الفرق بين الحذف والإضمار

فرّقَ بَعْضُ النَحويِينَ بَيْنَ الحَذْفِ والإضمَارِ، فَزَعَمَ: ((أنّ الفَاعلَ يُضمَرُ ولاَ يُحذَفُ، فإِنْ كانَ يعنونَ بالمضمَرِ مَا لا بُدّ مِنْهُ وبالمحذُوفِ مَا قَدْ يُستَغنَى عَنْهُ، فهُمْ يقولُونَ: هذَا انتَصَبَ بفِعلٍ مُضمَرٍ، وَلا يَجُوزُ إظْهَارُهُ، والفعلُ الذى بِهَذِهِ الصفَةِ لابُدّ مِنْهُ، ولاَ يَتمُ الكَلامُ إلاّ بِهِ، وهُو النَاصِبُ، فَلاَ يوجَدُ مَنصُوبٌ إلاّ بناصبٍ، وإِنْ كانُوا يعنُونَ بالمُضمَرِ الأسْماءَ، ويعنُونَ بالمَحْذُوفِ الأفْعالَ، ولاَ يقَعُ الحَذْفُ إلاّ فِى الأفعَالِ، أو الجُمَلِ لا فِى الأسماءِ، فهُمْ يَقُولونَ فِى قَولِنَا: (الذِىْ ضَرَبْتُ زَيْدٌ) إنّ المفعُول محذُوفٌ تَقديرُهُ: ضَرَبْتُهُ، فإِنْ فُرّقَ بينهُمَا بِمَا هُو مَقْطوعٌ بِأَنّ المُتكلمَ أرادَهُ، وبِمَا يُظَنُ أنّ المُتَكَلّمَ أرادَهُ ويَجُوزُ أن لا يُرِيدَهُ، فَهُو فَرقٌ، ولكِنّ إطْلاقَ النحويِينَ لِهذينِ اللفظَيْنِ لا يأتِى موافِقًا لِهَذَا الفَرْقِ))[3].

وذكرَ "الزرْكَشِيّ" ((أنّ الإضمَارَ عندَهُمْ يُطلَقُ علَى مَا يَبقَى أثَرٌ لَهُ فِى اللفظِ))[4]. وجَاء فِى حَاشيةِ "الشّهابِيّ" ((وَعُبّرَ بالاضمَارِ دُونَ الحَذْفِ؛ لأنهُمْ

١- يُنظر: البيان فى روائع القرآن: ١٠٩/٢ .

٢- يُنظر: معانى القرآن للفراء: ٢٧٨/٢، ودلائل الاعجاز: ١٥٤، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٠٠/٢، والمثل السائر: ٣١٦/٢. والبرهان الكاشف: ٢٣٧، والإنصاف: ٣٦١/٢، وبدائع الفوائد: ٢١٦/١.

٣- الرد على النحاة: ٩٢ – ٩٣ .

٤- يُنظر: البرهان فى علوم القرآن: ٧٣/٣ .

فرقوا بينهما بأنّ الإضمارْ الحَذْفُ مَعَ بقَاءِ الأثَرِ؛ لأنهُ يُشعِرُ بوُجُودِ مُقدرٍ لَـهُ، والحَذْفُ أعمُ منهُ، وقدْ يُستعملُ كلّ منهُمَا بِمَعنى الآخَر كمَا يُعلَمُ بالاستقراءِ))[1].

وَجَاءَ فِي الكُلّيَاتِ: ((الحَذْفُ اسقاطُ الشيءِ لفظًا ومَعْنى، والإِضْمارُ اسقاطُ الشَيءِ لَفْظًا لا مَعنى))[2]، وأبداً إنّمَا يَليقُ الإضْمَارُ بمَا تقدمَ فِي الكَلامِ حتّى يَعُودَ إليْهِ ولا يُضمَرَ شيءٌ لَمْ يَجْرِ ذِكْرُهُ [3].

الذِيْ أُرِيدُ قولَهُ فِي هذَا الجَانِبِ: أنني لَمْ أجِدْ نَحْوِيًّا أوْ بَلاغِياً رَاعَى هذَا العُرْفَ أو التزَمَهُ، فيمَا يُجْرِيهِ مِنْ توجِيهٍ، أوْ تأويلٍ نَحْوِيّ، أوْ إعْرَابِ جُملَةٍ، بَلْ كثيراً مَا يُوضَعُ الحذفُ مَوْضِعَ الاضمَارِ، والقولُ نَفسُهُ يَنطبقُ علَى الإضـمَارِ، وهَذَا مَا وجَدْتُهُ مِنْ خلالِ قراءَتِي لبعَضِ كُتُبِ الاقدمِيْنَ مِنْ نُحَاةٍ أوْ بَاغيينَ فهذَا "عَبْدُ القاهِرِ الجُرْجَانِيّ" (ت ٧٧٤هـ) يُطالعُنَا باستخدَامه لمُصطلَحِ الإضـمَارِ للفعْلِ والاسْمِ فِي سيَاقٍ وَاحِدٍ دُونَمَا تفرِقَةٍ بينَهُمَا، إذْ قَـالَ: ((وكَمَـا يُضـمِرُونَ المبتدَأَ فيرْفَعونَ، فقَدْ يُضمِروْنَ الفعلِ فيَنصبُونَ كَبَيْتِ الكِتَابِ أيضاً :

دِيَارَ مَيّةَ إذْ مَيّ تُسَاعِفُنَا ... وَلا يُرَى مِثْلُهَا عُجْمٌ وَلاَ عَرَبٌ [4]

أنْشَدهُ بنَصبِ (دِيَارَ) على إضمَارِ فِعْلٍ، كأنّهُ قالَ: اذْكُرْ دِيَارَ مَيّةَ))[5].

١- حاشية الشهابي على تفسير البيضاوي: ١/١٧٩- ١٨٠.

٢- الكليات: ٣٨٤ .

٣- يُنظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٢/٤٨٧، وهـو كتـاب (الجـواهر) للبـاقولي الأصفهاني (ت٥٤٣هـ)؛ وقد حقق نسبة هذا الكتـاب إلـى "جـامع العلـوم البـاقولي الاصبهاني" الأستاذ أحمد راتب النفّاخ في مقالتين نشرهما في مجلة اللغة العربية بدمشق، المجلد ٤٨، ج٤، ص٨٤٠ – ٨٦٣، عام ١٩٧٣م .

٤- البيت لذي الرّمة، لم أعثر عليه في ديوانه، وهو من شواهد سيبويه: ١/٢٨٠.

٥- دلائل الإعجاز: ١٤٦.

وهَذَا "ابْنُ جِنّيّ" الذيْ نرَاه لا يُفرقُ بينَ المصطلحَيْنِ في اســتخدَامِه، إذْ قالَ في قَولِه تعالى: ((بَلْ مكْرُ الليْلِ والنَهَارِ))[1]، ((أمَا مَكْــرَ بالنصـــبِ فعلــى الظَرْفِ، كقولِكَ: زُرْتُك خفُوقَ النَجْمِ – وصيَاحَ الديكِ، وهُو مُتعلّقٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوف أيْ: صَددْتمُونَا في هذهِ الأوقَاتِ))[2].

وقَال في موضعٍ آخرَ فِي قولِهُ تَعَالَى: ((وأُخِذَ مَنْ مكَــانٍ قَرِيــبٍ))[3]، ((وإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَهُ بفعلٍ مُضمَرٍ يَدلُ عليهِ قَولُهُ ((فَــلاَ فَــوْتَ ...)) وإنْ شِــئْتَ رفَعْتَهُ بالابتداءِ، وخبَرُهُ محذُوفٌ، أيْ: وهُناكَ أخذَ لَهُمْ، إحَاطَةُ بَهِمْ، ودَلَّ عَلَــى هَذَا الخَبَرِ ما دَلَّ عَلى الفِعلِ في القَوْلِ الأوَلِ))[4]، فتَارةً يُســتخدَمُ (المَحْــذُوفَ)، وتَارةُ أخْرَى يَسْتَخدِمُ (المُضمَرُ) للفِعلِ في وقتٍ واحِدٍ .

وقَالَ "ابْنُ عَطيّة": ((والنَاصِبُ لِقَولِهِ (دَأَبَا تَزْرَعُونَ)[5] عِنْدَ أبِي العَبّاسِ المُبرّد، إذْ فِي قَولِهِ: "تزْرَعُونَ" تَدْأَبُونَ، وَهِيَ عندَهُ مثْلُ قولِهِمْ : قَعَدَ القُرفُصَاءَ، واشْتَمَلَ الصُمّاءَ، وسيبويْه يرَى نَصبَ هَذَا كُلُه بِفِعلٍ مُضمَرٍ))[6] .

وَهَذَا أبُو حيّانَ (ت ٧٥٤هـــ) يستَخْدِمُ المُصْطَلَحَيْنِ فــي آنٍ واحِــدٍ، إذْ يقولُ فِي قَولِهِ تَعَالى: ((أَنْ لَوْ يَشَاءُ))[7]، جَوَابُ قَسَمٍ محذُولٍ، أيْ: وأقسَمُوا لَــوْ شَاءَ اللهُ لَهَدَى النَاسَ جميعاً، ويَدُلُ عَلَى إضمَارِ هَذَا القَسَــمِ وَجُــودُ (أنْ) مَــعَ (لَوْ)...)) [8] .

١- سورة سبأ الآية: ٣٣.

٢- المحتسب: ٢/٢٣٩.

٣- سورة سبأ الآية: ٥١.

٤- المحتسب: ٢/٢٤١.

٥- سورة يوسف من الآية: ٤٧.

٦- المحرر الوجيز: ٣/٢٥٠.

٧- سورة الرعد الآية: ٣١.

٨- البحر المحيط: ٦/٣٩٠.

ولاَ أرِيدُ أنْ أمضِي فِي تتبُعِي لكُتُبِ النحوِ وأعرَاب القــرآنِ ومَعَانيِــهِ فالشوَاهدُ علَى ذَلِكَ كثيرةٌ لا حَصرَ لَهَا. وَهَذا لايُعنِي فِي الوقتِ نفسِــهِ أننِــي لا اتفِقُ مَعَ "ابْنِ مَضَاءِ القرطُبِيّ" و "الزّركشِيّ" صَاحبِ البُرهَانِ، كَما ذَهَــبَ أحَــدُ البَاحِثِينَ المُحْدَثينَ قائِلاً: ((ولَستُ اتفِقُ مَعَ "ابْنِ مَضاءِ" فِيمَا نسبهُ إلى النحــويِينَ فِي هذه المسألةِ: لإنَّ الأضمَارَ عندَهُمْ يُطلَقُ علَى مَا يُبقَى أثرٌ لَــهُ فــي اللفــظِ، والحَذفُ يُطلّقُ علَى مَا لا يَبقَى أثرٌ لَهُ في اللفظِ))[1] .

والأمْرُ عندِي فيِه شيءٌ مِنَ التفصيلِ؛ لأنّ الفرقَ بيْنَ الحَذفِ والاضمَارِ موجُودٌ علَى ما بيّناهُ، ويدُلُ علَى أنه لابُدّ مِن الإضمَارِ مِنْ مُلاحظةِ المقدرِ بَابُ الاشتِقَاقِ؛ فإنّهُ مِنْ أضمرتُ الشَيءَ إذا أخفَيتُهُ كَمَا أنْ أكثَرَ المضمَرِ فِي العربيّةِ إنْ شِئتَ جِئْتَ بِهِ، وإنْ شِئتَ لَمْ تَأتِ بِهِ[2]. لَمَا الحذفُ فمِنْ حَذَفتُ الشَيءَ إذاَ قَطعتَهُ، وهُو يُشعِرُ بالطرحِ بخلافِ الاضمَارِ[3] الذِي يَعنِي تَركَ الشيءِ مَعَ بقَاءِ أثَــرِهِ، وهُو إسقاطُ الشيءِ لَفظاً لا مَعنى[4].

إنّ النُحاةَ والبلاَغيِينَ لمْ يلتزِمُوا بهذيْنِ المُصــطلحَيْنِ فِــي توجيهــاتِهِمْ وتأويلاتِهِمْ النحويّةِ، وأنِي لألتمِسُ العذرَ لهمْ فِي ذلِكَ؛ لأنّ ((أكثَرَ الفاظِ النحويِينَ محمولَةٌ علَى التّجاوزِ والتسامُحِ، لا علَى الحقِيقَةِ، لأنّ مقصدَهُمْ التقرِيْــبُ علَــى المبتدئيْنَ والتعلّمُ للنّاشئيْنَ))[5] .

١- التأويل النحوي في القرآن الكريم: د. عبد الفتاح الحموز: ١/١٣٤ .

٢- ينظر: اللسان، مادة (ضمَرَ): ٤/٢٦٢. وينظر: الكليات: ٣٨٤ .

٣- ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٣/٢١٦. والكليات: ٣٨٤. والبرهان في علوم القرآن: ٣/٧٢.

٤- ينظر: الكليات: ٣/٣٨٤ .

٥- نتائج الفكر: ١٦٥. وينظر: بدائع الفوائد: ١/٢١٥.

وهذا مَا وجدتُهُ عندَ الدكتُورِ "فاضلِ السَامَرائِيّ" الذىّ يستخدمُ مُصْطَلَحَ الحَذْفِ مكَانَ الاضمَارِ، إذْ يقولُ فِى (أنْ) الناصبة ((وكحَذْفِ "أنْ" الناصبةِ وبَقَاءِ عَمَلِهَا نَحْوَ: "أرِيدُ أدْرُسَ"[١]، و(أنْ) لا تُحذفُ بَلْ تُضمَرُ؛ لأنهَا ممَا يَبْقَى لَهَا أثَرٌ فِى الجُملَةِ. أليسَ هذَا مِنْ بَابِ التَيْسِيرِ والتسهِيلِ والتَسامُحِ الذِى نَستخدمُهُ نَحْنُ أساتذةَ النحْوِ العرَبِى فِى مُحاضراتِنا اليوميّةِ، إذْ نقولُ: (يُرفَعُ بالضمّةِ)، و(مَجْزُومٌ بالسُكُونِ). وهُوَ لا يُرْفعُ بالضمةِ، ولا يُجْزَمُ بالسكُونِ بَلْ هُو مَرفوعٌ وعلامةُ رَفعِهِ الضمةُ، ومجزومٌ وعلامَةُ جزمِهِ السكونُ، نقولُ: (زيدٌ فى الدارِ)، ونُعْرِبُ شِبْهِ الجُملَةِ فِى مَحلِ رَفْعِ خبَرٍ لزيدٍ وهُو ليسَ خبَراً بلْ مُتعلقٌ بالخَبَرِ الذِى يُقَدِرهُ النحَاةُ بكائنٍ أوْ مستقرٌ عَلَى الوجهِ الأصَحِ .

ولابنِ القَيِمِ الجوزيّةِ (ت ٧٥١هـ) إلتفاتَةٌ جميلةٌ فى هذَا الشأنِ، إذْ يَرَى أنْ ((الفَاعِلَ فى نَفْسِ المتكلمِ، ولفظُ الفِعلِ مُتضمّنٌ لَهُ دالٌ عليهِ، واستغنَى عَنْ إظهَارِهِ لتقدُمِ ذِكْرِهِ، وعُبّرَ عَنْهُ بلفظِ مُضمرٍ ولَمْ يُعَبِرْ عنهُ بمحذوفٍ؛ لأنّ المُضمَرَ هوَ المُستَتِرُ، فهوَ مُضمَرٌ فى نيةٍ مُخفَى فى الخُلْدِ، والإضمَارُ هوَ الإخفَاءُ فإنْ قِيلَ: فهَلاّ سَمَوْا مَا حذفوهُ لفظًا وأرادوهُ نيةٌ مَضمراً، مِثلَ العَائِدِ فِى قولِكَ: (الذِى رَأيْتُ زيْدٌ) ومَا الفرقُ بينهُمَا وبينَ (زيْدٌ قَامَ) قيلَ: الضميرُ فى (زيدٌ قَامَ) لَمْ يَنْطِقْ بِهِ ثُمَّ حُذِفَ، ولكنّهُ مُضمرٌ فِى الإرادةِ، ولاَ كذلكَ المحذُوفُ للعلْمِ بهِ؛ لأنهُ قدْ لُفظَ بهِ فى النُطْقِ ثُمّ حُذِفَ تَخفيفًا، فلَما كَانَ قَدْ لفِظَ بِهِ ثُم قُطِعَ مَنَ اللَفظِ تخفيفاً عُبّرَ عَنْهُ بالحذفِ. والحَذْفُ هُوَ القَطْعُ مِنَ الشئِ))[٢] .

قَالَ "ابْنُ مَالِكِ" (ت ٦٧١هـ) ((وأجازَ الكسائِى – وَحْدَهُ – حَذْفَ الفَاعِلِ إذا دلّ عليهِ دليلٌ ومَنعَ غيرَ ذلكَ؛ لأنّ كلّ موضعٍ أدعى فيهِ الحَذْفُ فالإضمَارُ

١– الجملة العربية: ٨٦.

٢– بدائع للفوائد: ١/٢١٥ – ١٦ .

فيه ممكنٌ)) [1] .

وقدْ ردَّ "ابنُ ميْمُونَ (ت ٥٦٧هــ)[2] قولَ النُحاةِ: أنّ الفاعلَ يُحذَفُ فــى بَابِ المصدرِ، وقَالَ الصوابُ أنْ يُقال: يُضمرُ وَلا يحــذفُ؛ لأنــهُ عُمْــدةٍ نــى الكلاَمِ[3] .

وقدْ فرّقَ "ابْنُ السرّاجِ" (ت ٣١٦هــ) بيْنَ مُصطلحَى الحذْفِ والاتســاع وَعقَدَ لَهُ بَابًا فى الأصُولِ، إذْ يرَى أن الحذفَ يختَصُ بحالةِ اسقَاط العاملِ وابقاء المَعْمولِ علَى مَا كَان لَهُ مِنْ حُكْمٍ إعْرَابى فإذا تغيّر الحُكْمُ الإعْرابىّ بعدَ الحذْف دَلَّ عليْهِ باصطلاحٍ آخرَ وهوَ الاتساعُ، ويقولُ: ((اعْلَمْ أنّ الاتساعَ ضَرْبٌ مــن الحَذْفِ إلاّ أن الفرقَ بينَ هذَا البابِ والبَابِ الذى قبلَــهُ، أنْ هَــذا تُقيمُــهُ مُقَــامَ المَحذوفِ وَتُعْرِبُهُ بإعرَابِه، وذلَكَ البابُ يُحذَفُ العَاملُ فيه وتدَعُ مَا عُمِل فيهِ عَلَى حَالهِ فِى الإعرابِ، وهَذَا البابُ العاملُ فيه بحَالِه، وإنّما يقيمُ فيه المُضَــافَ إليــه مُقَامَ المُضَافِ، فَنحْوَ قَولِهِ تَعالى: ((سَلِ القَرْيَةَ)[4] تُريدُ أهــلَ القريــةِ، وقَــولَ العَرَبِ: بَنُوْ فُلانٍ يَطْؤُهُم الطَرِيقِ، وقولِهِ: ((ولكن البرّ مَنْ آمنْ باللهِ))[5]، وأمّــا اتساعُهُمْ فِى الظرْفِ فنحْوز قَولهِمْ: (حيدَ عليهِ يومَانِ)، وإنمَا المَعنى: ((حيدَ عليْهِ الوحشُ فى يومينِ))[6] .

١- شرح الكافية الشافية: ٢/٦٠٠.

٢- ابن ميمون: هو محمد بن عبد الله بن ميمون العبدوى القرطبى، عالم بالقرآن والقــراءات وكان حافظا الفقه واللغة والأدب، شاعراً محسناً، استوطن مراكش ومــات غيبــا عــام (٥٦٧هــ). وينظر ترجمته فى (بغية الوعاة: ١/٣٢) .

٣- ينظر: البرهان فى علوم القرآن: ٣/٧٢ .

٤- سورة يوسف الآية: ٨٢ .

٥- سورة البقرة الآية: ١٧٧ .

٦- الأصول: ٢/٢٥٥، وينظر: الأشباه والنظائر: ١/٣٠.

وسيبويه يُسمّي ذلك اتساعَ الكلامِ واختصارَهُ[1] . قــالَ "ابــنُ جنــي": ((الحذفُ اتساعَ والاتساعُ بَابُهُ آخرُ الكلامِ وأوسطُهُ، لا صدرُهُ وأولُهُ، ألاَ تَــرَى أنّ مَنْ اتسَعَ بزيادَةِ (كَانَ) حَشواً أو آخِراً، ولا يَجُوزُ زيادَتُهَا أو لاً))[2] .

ولكنْ كثيراً منَ النحاةِ يستغنُونَ عنْ هذه التفرقَةِ التــي ذكَرَهَــا "ابــنُ السراجُ"، و "ابْنُ جنّيّ" مِنْ بعدِهُ، ويجعلونَ الحَذْفَ يشملُ حَالَتي تَغيّرِ المَعمُــولِ وبقائِه علَى مَا كانَ لهُ مِنْ وَضعٍ إعرابيّ، ولَعَل مَا في كَلام "ابنِ السَرّاجِ" نفســه ما يُبررُ مثلَ هَذاَ الموقفِ، فإنهُ يعترفُ صراحَةً بأن الاتساعَ ضرْبٌ مِنَ الحَذفِ، وهذاَ الكلامُ ينطَبِقُ علَى "ابنِ جِنّي" أيضاً .

وبِناء علَى هذا، إنّ الحَذْفَ يعْنِي اسقاطَ بَعْضَ الصيغِ الموْجُــودَةِ فِــي النصِّ سَواءَ بَقِيَ التركيبُ بَعْدَ الحَذْفِ علَى مَا كَانَ لَهُ مِنَ الإعْرابِ؛ أوْ تغيــرَتْ حركَتُهُ لتتَناسَبَ مَعَ وَضْعِهِ الإعرابِيّ الجَدِيدِ .

هَلْ الحَذفُ مِنَ المجازِ ؟

ذَكَرَ "ابْنُ عَطيّة" (ت ٥٤٦) فِي تفسيرْ قوله تَعَالى: ((وَاسأَلِ القَرْيَةَ))[3]، أنّ المُرادَ أهلُ القَرْيَةِ وهُوَ مِنَ المجَازِ، وأكدَ أنّ حذْفَ المُضافِ هُوَ عينُ المَجازِ أوْ مُعظمُهُ: ونَسبَ هَذاَ الرأيُ إلى " سيبويه" وَغيْرِهِ مِنْ أهلِ النَظَرِ ، ولَيْسَ كُــلُّ حَذْفٍ مَجَازاً ، ورجَحَ أنّ الحذفَ فِي هَذِهِ الآيَةِ مِنَ المَجازِ [4].

وقَدْ تَنَاولَ " عبدُ القَاهِرِ الجُرجَانِيّ (ت ٤٧١هـــ) هَذَا الموْضوعَ وفَصلَ القَوْلَ فِيهِ مُبيّناً الفَرْقَ بيْنَ الحَذْفِ والمَجازِ ، والضابِطُ عندَهُ أنْ يكـونَ الحَــذْفُ

١- ينظر: الكتاب: ٢١٢/١ .

٢- الخصائص: ٢٩٧/١ .

٣- سورة يوسف الآية: ٨٢.

٤- ينظر: المحرر الوجيز: ٢٧١/٣.

مجَازاً إذَا تَغَيّرَ فيهِ الحُكْمُ ، أمّا إذا لمْ يتَغيرِ الحُكْمُ فَلاَ مَجَازِ فِى ذَلك ((ولاَ ينبَغِى أنْ يُقَال : إن وَجْهَ المَجَاز مِنْ هَذَا الحَذْفُ ، فإن الحَذفُ ، إذا تَجَرَّدَ عَنْ تغييــرِ حُكْمٍ منَ أحكامِ ما بَقِىَ بعدَ الحذفِ لَمْ يسَم مَجَازاً ، ألاَ تَرَى أنّك تَقُولُ : " زيــدٌ مُنطلِقٌ وعَمْرُو " فتَحذفُ الخَبرَ ثم لا تُوصَفُ جُمْلَةُ الكَلاَمِ مِنْ أجلْ ذلــكَ بأنــه مَجَازٌ ؛ وذلك لأنهُ لَمْ يُؤدِّ إلى تغيير حكمٍ فيمَا بَقِى مِنَ الكلامِ ، ويزيدُهُ تقريــراً أنّ المَجازَ إذَا كانَ معْناهُ أنْ تجوزَ بالشّىءِ موْضعَهُ وأصلَهُ فالحذفُ بمُجَردهُ لا يستحِقُ الوَصْفَ بِهِ ؛ لأنّ تَركَ الذِكْرِ وإسقَاطَ الكلمَةِ مِنَ الكلام لايُكونُ نقلاً لَهَــا عَنْ أصلِهَا إنّمَا يتصورُ النقلُ فيمَا دَخَلَ تحْتَ النطْقِ . وإذاَ امتنَــعَ أن يوصــفَ المَحذُوفَ بالمجَازِ بِقِىَ القولُ فيمَا لَمْ يُحذفْ ، ومَا لَمْ يُحذفْ ودَخَلَ تحتَ الذكْرِ لايَزولُ عَنْ أصلِهِ ومكَانِهِ حتّى يُغَيرَ حُكْمَ مِنْ أحكامِه أوْ يُغَيرَ عَنْ مَعَانيه ؛ فأمّا وَهو علَى حالِهِ والمحذوفُ مَذكورٌ فتَــوَهُّم ذَلِــكَ فيــهِ مِــنْ أبعَــد المَحَــال، فاعْرِفْ))[1].

والتحقيقُ أنهُ إن أُريدَ بالمَجازِ اللفظُ فِى غَيْرِ مَوضعِهِ فالمحذُوفَ لــيْسَ كَذَلكَ؛ لعَدَم استعمَالِه ، وإنْ أُريدَ بالمجازِ إسنادُ الفِعلِ إلى غيرِهِ وَهُــوَ المَجَــازُ العَقْلِىُ ، بالحَذفِ كَذَلِك[2] .

١- أسرار البلاغة: ٣٠٦.

٢- ينظر البرهان: ٧٣/٣.

((الخاتمة))

لَجأ العربُ إلى الحذفِ فِـي كلامِهِـمْ مُسْـتدفينَ فِـي ذَلِـكَ الإيجـازَ والاختِصَار، والأكتفاءَ بِيُسْرِ القولِ إذاَ كَان المُخَاطبُ عالمًا بَهَ ، إذ لا حـذْفَ إلا بدَليلِ، فَحَذَفُوا مَنْ كلامِهِمْ المُفْرَدْ والجُملَةَ والحرفِ والحَركةَ . وقَدْ فَرّقَ بَعَـضُ النُحَاةِ بَيْنَ ما يُضمَرُ ومَا يحذَفُ ، ولكنَ الكثيرَ منْهُم يُطْلِقُ مُصْطلحَ الإضْـمَارِ ويريدُ بِهِ الحذف، وهَذا ما وجدنَاهُ فِي هذهِ الدراسةِ ، ولقَدْ تَبينَ لَنَا أَنّ أكثرَ الفاظِ النَحْويينَ جاءَتْ مَحمولَةُ على التَجَاوزِ والتسامُحِ ، لا على الحقيقَةِ ، وهُم فِي ذَلك مُصيبُونَ الحَقِيقَةِ ، وَهُمْ فِي ذَلِكَ مُصيبُونَ الحَقِيقَةَ ؛ لأنّ مَقْصَـدَهمْ التقريْـبُ والتسْهيلَ عَلَى المتعلمِيْنَ والتقرِيْبَ للناشئيْنَ ، وفِي ذاتِ الوقْتِ لايَعْنِى أنهُـمْ لا يُفرقُونَ بينَ المُصطَلحَيْنِ بلْ هُمْ أدرَى فى ذَلِكَ مهمَا قِيلَ عَنْهُمْ مِنْ أقْوَالٍ بَاعدَتْ جَادةَ الصَوَابِ .

والحَذْفُ بابٌ واسعٌ مِن أبوَابِ النَحْوِ ، إِذْ أننَا نَجِدُ فِي كثيرِ مَنْ تَرَاكيبِ القرآنِ الكريمِ حَذْفًا ، ولَكنَنَا ل نَعثُرُ على حذفِ يَخلُو الكَلامُ مِنْ دَليلٍ عليهِ مِـنْ لفظٍ أوْ سيَاقٍ زيَادةُ على ذلك جَمْعُهُ المعانِي الكثيرَةِ فِي الكَلام القَليلِ وَهذا هــوَ نَهْجُ التَنْزيلِ العَزيزِ .

مصادر ومراجع الفصل الثانى

١- أسرار البلاغة: الإمام عبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧٤هـ)، تحـ: محمد الفاضلى، المكتبة العصرية، صيداً، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.

٢- الأشباه والنظائر فى النحو العربى: الإمام جلال الدين السيوطى (ت ٩١١هـ) تحـ: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م .

٣- أصول التفكير النحوى: على أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣.

٤- الأصول فى النحو العربى: أبو بكر محمدبن سهيل السّراج (ت ٣١٦هـ)، تحـ: د.عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٩٠هـ- ١٩٩٩م .

٥- إعجاز القرآن: أبو بكر محمد الطيّب الباقلانى (ت ٤٠٣هـ)، تحـ: السيد أحمد صقر، ط٣، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧١.

٦- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: تحـ: إبراهيم الأبيارى، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٧- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنبارى (ت ٥٧٧هـ)، تحـ: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م .

٨- بدائع الفوائد: الامام أبو عبد الله محمد بن بكر بن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحـ: على بن محمد العمران، ط١، عالم الفوائد، ٢٠٠٤م .

٩- البرهان فى علوم القرآن: بدر الدين أبو عبدالله الزركشى (ت ٧٩٤هـ)، تحـ: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٧م.

١٠- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: كمال الدين بعد الواحد الزملكانى (ت٦٥١هـ)، تحـ: مطلوب، ود. خديجة الحديثى، مطبعة العانى، بغداد، ط١، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م .

١١- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطى، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م .

١٢- البيان فى روائع القرآن (دراسة لغوية أسلوبية للنص القرآنى): د. تمام حسان، طبعة خاصة تصدرها عالم الكتب، ٢٠٠٢م .

١٣- تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحـ: أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٤- التأويل النحوى فى القرآن الكريم: عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

١٥- التراكيب اللغوية فى العربية: د. هادى نهر، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٨٧م.

١٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحـ: أحمد السيد سيد أحمد على، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، ط١، (د-ت) .

١٧- الجملة العربية تأليفها وأقسامها: د. فاضل السامرائى، منشورات المجمع العلمى العراقى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م .

١٨- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى (عناية القاضى وكفاية الراضــى): شهاب الدين الخفاجى (ت ١٠٦٩هــ)، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا.

١٩- الخصائص: ابن جنى (ت ٣٩٢هــ)، تحــ: د. عبدالحميد هنــداوى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٤هــ - ٢٠٠٣م .

٢٠- خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعانى): د. محمد أبــو موسى، دار التضامن، القاهرة، ط٢، ١٩٨٠م .

٢١- دلائل الاعجاز: عبد القاهر الجرجانى، تحــ: محمود محمد شاكر، مطبعة المدنى بالقاهرة، ط٣، ١٤١٣هــ - ١٩٩٣ م .

٢٢- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبى (ت٥٩٢هــ)، تحــــ: د. شــوقى ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٢م .

٢٣- شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبد الله بن مالــك (ت ٦٧٢هــــ)، تحــ: د. عبد المنعم أحمد هريدى، دار المأمون للتراث، (د-ت) .

٢٤- ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى: طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعيــة للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، (د-ت).

٢٥- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت١٨٠هــــ)، تحــ: عبد السلام هارون، مكتبة الخــانجى، القــاهرة: ط٢، ١٤٠٢هــــ- ١٩٨٢م.

٢٦- الكتاب معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية: أبــو البقــاء الحســينى الكفوى (١٠٩٤هــ)، تحــ: د. عدنان درويش، ومحمــد المصــرى، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م .

٢٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل: جار الله الزمخشرى (ت ٥٣٨هـ)، تحـ: عبد الرزاق المهدى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، لبيان، ط٢ ، ٢٠٠١م .

٢٨- لسان العرب: ابن منظور (ت ٧١١هـ): دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت، ١٣٧٥ - ١٩٥٦م.

٢٩- المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن أثير (ت ٦٣٧هـ)، تحـ: د. أحمد الحوفى، ود. بدوى طبانة، دار الرفاعى بالرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٣٠- المجتنى: أبو بكر بن دريد (ت٣٢١هـ)، طبع د. محمد عبد المعيد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط٢، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

٣١- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القرارات والأيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢هـ)، تحـ: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٣٢- المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز: القاضى محمد عبد الحق بن غالب بن عطية (ت ٥٤٦هـ)، تحـ: عبد السلام عبد الشافى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م .

٣٣- المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة: على بن اسماعيل بن سيده الأندلسى (ت٤٥٨هـ)، تحـ د. عائشة عبد الرحمن، ط١، مطبعة مصطفى البابى الحلبى، ١٩٥٨م.

٣٤- معانى القرآن: أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحـ: محمد على النجار، وأحمد يوسف نجاتى، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

٣٥- نتائج الفكر فى النحو: أبو القاسم عبد الرحمن السهيلى (ت ٥٨١هـ)، تحـ: محمد ابراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .

٣٦- نحو القرآن: عبد الستار الجوارى، مطبوعات المجمع العلمى العراقى، بغداد، ١٤٩٤هـ - ١٩٧٢م .

٣٧- النكت فى إعجاز القرآن: أبو الحسن على بن عيسى الرمّانىّ (ت ٣٨٤هـ)، ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن، تـ: محمد خلف الله أحمد، ود. محمود زغلول، ط٣، القاهرة، ١٩٥٦م .

الفصل الثالث

منهج أبى البقاء العكبرى فى كتابه التبيان فى إعراب القرآن

مقدمة :

الحمد لله الذى وفّقَ وأعان، والصّلاةُ والسلامُ على مَنْ لا نبـي بَعْـدَه، أكرم رسلهِ محَمدٍ، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه ، وَبَعْدُ:

فإنّ موضوع هذا البحث هو: منهج أبى البقاء العُكبرى فى كتابه التّبيان فى إعراب القرآن. وقد اخترتُ هذا الموضوع من بين موضـوعات كثيـرة - لأسباب كثيرة، منها أنّ العُكبرىّ لم يأخذ حقّه من الدّراسة بنحو يتناسـبُ ومـا يمتلكه من فكرٍ نحوى فذّ فضلاً عن ذلك أنّ كتاب: ((التبيان فى إعراب القرآن)) يُعدّ الصورة المُثلى والأخيرة التى أودع فيها هـذا الرجـل خبرتـه النّحويّـة والتصريفية إذ كان تطبيقاً علمياً لمجمل آرائه النظرية فى مختلف علوم اللغـة وأطراف من علوم القرآن وشئ من فنون البلاغة، والقراءات المختلفة .

- ومنها أنّ هذا الكتاب من أهم كتب إعراب القرآن الذى كان سبباً فى شهرته إذ نهل منه الكثير من معربى القرآن الكريم ممّن ألّفوا بعـده فـى هـذا المجال لما فيه من جهد كبير فى إعراب وتوجيه الآيات والقـراءات القرآنيـة، فضلاً عن سعة إطلاع العُكبرى وكثرة نقلهِ عن القدماء ممن سَبَقوه فى إعـراب القرآن وتوجيه قراءته.

وقد سرْتُ فيه بتوفيقٍ من الله - جلّ شأنُهُ - فَجَعلته فى خمسة مباحـث لكى أكمل رسم والصورة واجعلها واضحة للعيان تُجَسد منهج الرّجل فى معالجة قضايا النحّو والصرف والقراءات فى هذا الكتاب .

المبحث الأول: أبو البقاء وكتابه التبيان، والمبحث الثانى: موقف أبـى البقاء من الخلاف النّحوى والمبحث الثالث: موقفه من نظرية العامل والمبحـث الرابع: موقفه من العلة والتعليل والمبحث الخامس: موقفه من السّماع والقيـاس

وختمتُ البحث بحديث موجزٍ عن مذهبه فى النّحو، ويليه ملحٌ فى الهوامش والتّعليقات، وبعد ذلك يأتى ثبتُ بأهم المصادر والمراجع التى رَجَعْتَ إليها فى بحثى هذا .

وأرجو أن يكون ما قدّمته قد حقق جزءٌ مما أصبو إليه ويكون هذا العمل خالصاً لله تعالى وأسألهُ أن يوفقنا لما فيه خير ديننا العظيم ولغتنا التى هى لغة القرآن إنه على ما يشاء لقدير وبالإجابة جدير وهو حَسْبنا ونعمَ الوكيل .

المبحث الأول

أبو البقاء العكبرى وكتابه التبيان

١- أبو البقاء العكبرى:

هو أبو البقاء عَبْد اللهِ بن الحُسين بن عبد الله النَّحوى الضَّرير، العُكبرى الأصل، البغدادى المولد والدّار، المولود فى سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، ببغداد[١].

كان أبو البقاءِ أديباً ذا معرفةٍ بعلوم القرآن وغوامض العربية وكان نحوياً فقيهاً على مذهب أحمد بن حنبل، وقرأ بالروايات على أبى الحسن البطائحى، ولازم القاضى أبا يَعلى الفرّاء، حتى بَرَع فى المذهب، وقرأ العربية على يحيى بن نجاح، وابن الخشّاب حتى حاز قَصَبَ السّبق، وصار فيها من الرؤساء المُتقدمين، وقَصَدَهُ النّاسُ، ورُحِلَ إليه مِنْ الأقطارِ، وسَمِع الحديث من أبى الفتح بن البطىّ[٢].

كان أبو البقاء صالحاً ديّناً صدوقاً عزيز الفضل كثير المحفوظ، أضير فى صباه بالجُدرىّ، وكانت زوجته تقرأ لهُ بالليل كتب الأدب وغيرها[٣].

فكان إذا أراد أن يُصنّف كتاباً أحضرت إليه مُصنّفاتُ ذلكَ الفن، وقُرئتْ عليه، فإذا حَصَّل ما يُريدُه فى خاطرهِ أملاهُ، وكانَ لا تَمضى عليه ساعةٌ من ليلٍ أو نهارٍ إلا فى العلم[٤].

١- يُنظر: إنباه الرواة: ٢/١١٦، وفيات الأعيان: ٢/٤٩، والبداية والنهاية: ١٣/٨٢.

٢- يُنظر: بغية الوعاة: ٢/٣٧، وشذرات الذهب: ٥/٦٨، والأعلام: ٤/٢٠٨.

٣- يُنظر: شذرات الذهب ٥/٦٨، والبداية والنهاية: ١٣/٨٢.

٤- يُنظر: البلغة: ١٦٨، وفيات الأعيان: ٢/٤٨.

وأبو البقاء كان شديد التعصب لِمذهبه الحنبلى حتى أنه قال: ((وجاء إلىّ جماعةٌ من الشافعية، فقالوا: انتقل إلى مذهبنا، ونُعطيك تَدْريسَ النّحــو واللغــة بالنظامية فأقسمتُ: لو أقمتونى وصببتم علَىّ الذّهبَ حتى واريتمونى ما رَجعتُ عَنْ مذهبى))[1].

ومَعَ ذلك لم يسلمْ من الطَعنِ والنَقدِ مِنَ الذين نقلوا عنه فى كُتبهم – كما سنرى – وللذين ترجموا لَهُ .

فَقَدْ أخَذَ عليه القفطىّ (ت ٦٤٦) صاحب (إنباه الرواة) إنه تبعٌ لتلامذته إذ قال: ((أبو البقاء تلميذ تلامذته، أى هو تبع لهم فيما يقولون عليه من القــراءة عند الجمع من كلام المتقدمين))[2] .

وما قالهُ القفطىّ غيرُ صَحيح، فقد شَهِدَ لَهُ بالفضلِ والتقدم فــى علــوم العربية والقرآن الكريم وغيرهما من العلوم الجِّلّةُ من العلمــاء المشــهودِ لهــم بالفضل والدراية؛ وإن ابن خلكان (ت٦٨١هــ) – وهو خبــرُ مثــل للتحــرى والإنصاف – قال وهو يثنى على أبى البقاء العُكبرى: (لم يكن فى آخر عصــره فى عصرِهِ مثله فى فنونه، وكان الغالب فيه عِلمَ النّحو)) [3] .

وقال عنه ابن العماد الحنبلىّ (ت ١٠٨٩هــ): ((كان يفتى فــى تسـعةِ علوم وكان أوحَدَ زمانه فى النحو واللغة))[4] .

يقول الأستاذ محمد أبو الفضل محقق كتاب (إنباه الرواة) منتقداً القفطىّ: ((وهذه عادته فى هَضمِ العصريين، وَحَطّ مراتبهم، وإيهاميم بأنه عارفٌ بمنازل

١– إنباهُ الرواة: ١١٧/٢، وشذرات الذهب: ٦٨/٥، وبغية الوعاة: ٣٨/٢ .

٢– إنباه الرواة: ١١٨/٢ .

٣– وفيات الأعيان: ٤٩/٢ .

٤– شذرات الذهب: ٦٧/٥ .

العلماء، وتمييز طبقاتهم، ولم يكن هناك ولا قريباً عفا الله عنه))[1] .

ولعلّ القفطيّ تناسى أن العُكبىّ كان محتاجاً إلى طلبه وزوجته لنقـراءة عليه وذلك لفقدِ بصرهِ .

انقطع أبو البقاء فى آخر أيامِهِ فى بيتِهِ منشغلا بالعلم والعبادة حتى توفىَ ليلة الأحد، ثامن شهر ربيع الآخر من ست عشرةَ وستمائة بعد حياة علمية حافلة بالعديد من المُصنفات فى إعراب القرآن، وقراءاته، وإعراب الحـديث النبـوىّ الشريف، وفى النّحو واللغةِ والأدبِ[2] .

وهذه المؤلفات تَدلُّ على سعة ثقافته العربية، فهو مُبرَزٌ فى النّحو وعالمٌ بالقراءات، متمكن فى اللغة ومحيط بفنون الأدب، ولكنّ الغالبَ عليهِ علم النّحو.

ب- كتابُ التبيانِ فى إعرابِ القرآنِ :

يَحتَلُّ أبو البقاءِ التُكبرىّ مكانةً عالية فى علم إعراب القرآن الكـريم، إذ إنّه قدّم لنا كتابَ التبيان فى إعراب القرآن، وهو كتابٌ خالصٌ فى إعراب القرآن الكريم، ولعلّهُ مِن أشهر مؤلفاته حتّى إنّه كان سَبَبَ شهرةِ أبـى البقـاء فيقـال: العُكبرىّ صاحب إعراب القرآن، وقد ورد الكتاب بأسماءَ عدة منهـا: إعـراب القرآن، والبيان، والتبيان[3].

وقد طُبِع الكتاب فى إحدى طبعاته السابقة باسم: ((إملاء مـا مَـنَّ بـه الرحمن فى وجوه القراءات وإعراب القرآن)): ولا أدرى مَن أين جاءت هـذه

١- إنباه الرواة: ١٩٦/٢، هامش المحقق .

٢- ينظر: إنباه الرواة: ١١٧/٢، والبداية والنهاية: ٨٢/١٣، وفيات الأعيان: ٤٩/٢، والبلغة: ١١٩، وشذرات الذهب: ٦٧/٥، والأعلام: ٢٠٨/٤ .

٣- يُنظر: البداية والنهاية: ٨٢/٣١، وكشف الظنون: ٣٤١/٢، وشـذرات الـذهب: ٦٨/٥، والمدارس النحوية شوقى ضيف: ٢٧٩ .

التسمية؟! وقد رَجَعْتُ إلى مظانّ في قدرٍ لا بأس به من الكتب، فلم أجدْ فيما رَجَعْتُ إليه مَن يرشد أو يُدلل على هذه التسمية وما زال هذا الكتاب بهذه الطبعة متداولاً بين الدارسين والمحققين على الرغم مَن وجود الطبعة الرصينة والمحققة تحقيقاً علمياً باسم ((التبيان)) والذي نحنُ بصدد دراستها في هذا البحث .

ومن الغريب أيضا أن نجدَ الزركلي في كتابه (الإعلام) يذكر كتابين للعُكبري: أحدهما: التبيان في إعراب القرآن، والثاني، إملاء ما مَنّ به الرحمن مَن وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن[1] .

وقد ألّف في إعراب القرآن الكريم كثيرٌ من العلماء ممن سبقوا أبا البقاء العكبري[2]، ولعله كان يعي حقيقة ذلك، إذ قال في مقدمته لكتاب التبيان: ((والكتب المؤلفة في هذا العلمِ كثيرةً جداً، مختلفة ترتيباً وحداً فمنها المختصرٌ حجماً وعلماً، وفيها المطول بكثر إعراب الظاهر، وخلط الإعراب بالمعاني، وقلما تَجِدُ فيها مختصرُ الحجم كثيرَ العلم، فلما وجدتُها على مَا وَصَفتْ لَكَ، أحببتُ أن أملي كتاباً يصغُرُ حجمُهُ ويكثر علمُه، اقتصرت فيه على ذكر الإعراب ووجوه القراءات))[3].

هكذا جاءَ كتابُهُ كما وَصَفهُ جامعاً لأشتاتِ الأعاريب، مختصراً لكثير من أقوالِ العلماءِ، متضمناً لكثير من وجوه القراءات، لا يتطرق لذكر المعاني إلاّ نادراً عندما يحتاج توجيه إعراب له علاقة بالمعنى، مختصر الشواهد، بعيداً كلّ البعد عَنْ الاستطراد والتطويل. ولَعَلّ هذا هو السبب، في إقبال الناس عليه

١- يُنظر الأعلام: ٢٠٨/٤ .

٢- يُنظر الخلاف النحوي في كتاب إعراب القرآن: ٢٧، أطروحة دكتوراه تقدم بها عماد محمد علي إلى مجلس كلية التربية الجامعة المستنصرية: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥ م .

٣- التبيان: ٢/١ .

وعكوفهم على دراسته وعزوفهم عَن غيره والنقل عَنه، والذى يدلك على ذلــك أنّه نُعِتَ بأحسنِ كتبِ الاعراب وأشهرها[1] .

يُبيّنُ العُكبرى فى كتابه هذا ، للوجوهَ الإعرابية المحتملة فـــى إعــرابِ كثيرٍ مِنْ الآياتِ القرآنية؛ إذ نَرَاهُ يتتبعُ الكلماتِ التى تحتاجُ إلى إمعانِ الــذهنِ، وإعمالِ الفكرِ، فيذكرُ الأوجهُ الإعرابية الجائزةَ فيها مؤكداً على الخلافِ النَّحوى ومؤيداً رأى كُلِّ فريقٍ بأدلته وحججهِ، مُرجحاً ما يَجِدُهُ مناسباً للمعنى، وسأكتفى بذكر مثال واحد لتوضيح ذلك، إذ قال فى توجيهِ قوله تعالى (ذَلِــكَ الكِتَــابُ لاَ رَيْبَ فيه هُدًى للمُتَّقِينَ)[2]: (((ذلك): ذا اسمُ اشارة، والألفُ من جملة الاســم. وقال الكوفيون الذال وَحْدَهَا هى الاسم والألف زيدتْ لتكثير الكلمـــة، واســتدلوا على ذلك بقولهم: هذه أَمةُ الله؛ وليس ذلك بشىء؛ لأنْ هذا الاسم اســم ظــاهر، وليس فى الكلام اسم ظاهر علىحرفٍ واحدٍ حتّى يُحمل هذا عليه، ويدل علـــى ذلك قولهم فى التصغير: ذيّا؛ فردّوه إلى الثلاثى، والياء فى هذه بدل من البــاء فى ذى، وأمّا اللام فحرفٌ زيدَ على بُعدِ المشار إليه وقيل: هى بدل من (ها) ألا تَراكَ تقول: هذا وهذاك؛ ولايجوز هنالك))[3].

وتكمنُ أهميةُ الكتابِ فى أنه المرجع الذى نَهَلَ منه كثيرٌ من العلمــاءِ الــذين جاءوا بَعْدَهُ منهم: أبو حيّان الأندلسى (ت: ٧٥٤هــ) صاحبُ كتابِ البحر المحيط الذى نقل عن أبى البقاء الكثير من أقواله معارضاً أيّاهُ فى مواضع كثيــرة مــن ذلك: قال أبو حيّان فى توجيه إعراب قوله تعالى: (وإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرون)[4]

١- يُنظر: البرهان فى علوم القرآن: ٣٠١/١، والاتقان فى علوم القرآن: ٣٦٥/١، وكشف الظنون: ٣٤١/٢، والمدارس النحوية شوقى ضيف: ٢٧٩ .

٢- سورة البقرة الأية: ٢ .

٣- التبيان: ١٥/١ .

٤- سورة الشورى: ٣٧.

((العامل فى (إذا) يغفرون وهى جملة من مبتدأ وخبر معطوفة على ((يجتنبون))، ويجوز أن يكون (هم) توكيداً للفاعل فى ((غضبوا)) قال أبو البقاء: (هم) مبتدأ و (يغفرون) الخبر، والجملة جواب (إذا) وهذا لا يجوز؛ لأن الجملة لو كانت جواب (إذا) لكانت بالفاء، تقول: إذا جاء زيدٌ فعمرو منطلقٌ، ولا يجو حذف الفاء إلاّ أن ورد فى الشعر))[1] .

ونقلَ أبو حيّان عن أبى البقاء قولهُ فى (ما) الداخلة على (كما): إنّ (ما) كافة للكاف عن العمل مثلها فى: ربما قال زيدٌ، ويرد أبو حيّان ذلك ويقول: ((ينبغى ألاّ تجعل كافة إلاّ فى المكان الذى لا تتقدر فيه مصدرية))[2] .

ومنهم: السفاقسىّ (ت ٧٤٢) وهو ابراهيم بن محمد صاحب كتاب: ((المجيد فى إعراب القرآن المجيد))[3] .

إذ وَرَدَتْ نصوصُ كثيرةٌ لأبى البقاء العُكبرى فى كتابه، وقد جاء فى مقدمته: ((لمّا كان كتاب أبى البقاء ... كتاباً قد عكف النّاسُ عليه ومالت نفوسهم إليه جمعتُ ما بقى منه من إعرابه، مما لم يُضمهُ الشيخ فى كتابه))[4].

١- البحر المحيط: ٣٤٣/٩. ويُنظر: التبيان: ١١٣٥/٢.

٢- البحر المحيط: ١١٠/١. ويُنظر: التبيان: ٣٠/١. وليس فيه شئ من ذلك .

٣- يُنظر: بغية الوعاة: ٣٥٨/١. حقق هذا الكتاب بكامله فى ست رسائل جامعية ما بين جامعة بغداد، والجامعة المستنصرية واشترك فى تحقيقه نخبة من الباحثين عراقيين وعرب. وسبق أن حقق الأستاذ حاتم الضامن مقدمة الكتاب وإعراب البسملة مع الفاتحة فى بحث نُشر فى مجلة المورد المجلد السابع عشر، العدد الثالث لسنة: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٤- المجيد فى إعراب القرآن: ١٣٥، بحث منشور فى مجلة المورد م/١٧، ع/٣/١٤٠٨هـ -١٩٨٨م، تحقيق: الأستاذ حاتم الضامن وينظر المجيد فى إعراب القرآن، تحقيق: موسى: محمد زنين ليبيا – طرابلس .

إذن فهو قد ضمّ إلى ما أخذه منْ كتاب البحر المحيط كثيراً من إعراب أبى البقاء وهى ذات قيمة علمية كبيرةٍ ورمز له السفاقسى بحرف (الميم) حسب ما وجدناه فى كتاب المجيد.

فضلا عن ذلك، وجَدْتُ السَفاقسى يذكر أبا البقاء إمّا للرد عليه أو للتأييد فى مسألة ما. مِنْ، قوله فى إعراب قولِهِ تعالى: (وَهُوَ كُرْهٌ)[1]: ((فــى موضــع نصب على الحال. قال أبو البقاء: وقيل فى موضع الصفة، قلْتُ : هــذا لــيس بشيءٍ؛ لأن (القتال) معرفةٌ، والجملة لا تكون صفة للمعرفة؛ لأنَ جملة الصفة لا تجئ بالواو))[2].

وناقض السفاقسى فى كثير من آرائه أبا للبقاء العكبــرىّ، ونقــل عنــه توجيههُ لإعراب قوله تعالى: (وكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ)[3] .

((أى: مَنْ أهلِ قريةٍ و (أخْرَجَتْكَ) (الكاف) للقرية لا للمحــذوف، ومــا بَعْدَها من الضمائر للمحذوف. قلتُ: ظاهِرُهُ أنّ الضمير فى أخْرَجَتْكَ يعود على (مِنْ قريةٍ) وأهلكناهم على ما أضيفَ إليها ولا يَصحُ، ففى كلامهِ تلفيقٌ))[4].

ومن الذين تأثروا بالعُكبرىّ ونقلوا عنه وأفادوا من كتبه السّمين الحلبىّ أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هــ) فى كتابهُ الموسوم ((الدر المصون)) الذى قــال فى مُقدمته ((ذكرتُ كثيراً من المناقشات الواردة على أبى القاسم الزمخشــرى، وابن محمد بن عطية، ومُحبّ الدين أبى البقاء))[5] .

١- سورة البقرة الآية: ٢١٦.

٢- المجيد فى إعراب القرآن: ٥٥٦، اطروحة دكتوراه على الآلة الكاتبة للدكتور عبد الرزاق الأحبابى، مقدمة إلى كلية الآداب، بغداد - ١٩٩٨م .

٣- سورة محمد الآية: ١٣.

٤- المجيد: ١٣٣، وينظر: التبيان: ٢/١١٦١.

٥- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون: ٤٦/١ .

إذ أكثر السّمين الحلبى من الوقوف أمامَ عبارات وتوجيهات العُكبـرىَ وتأرجحت أقواله بين مؤيد وراد، ومَنْ ذلك منعُ أبى البقاء العُكبرى أن تكـون ((تذكرةً)) من قوله تعالى: (إلاّ تذْكِرَةً لِمَنْ يخْشَى)[1] مفعـولاً لــه ((لأنزلنـا)) المذكورة لأنها قد تعدّت إلى المفعول له وهو (ليشقى) فلا يتعدى إلى آخر مـن جنسه ولا يصح أن تعمل فيها (لتشقى) لفساد المعنى[2]. وتتبعه السّمين راداً مـا قاله بقوله: ((وهذا المنعُ ليس بشيئٍ)[3]، ثم يعلل ذلك قائلاً: ((لأنهُ يجوز أن يعلل الفعل بعلتين فأكثر وهذا المعنى لم يظهر لأبى البقاء))[4] .

وعلى الرغم من معارض السّمين لأبى البقاء فى كثير من آرائه، وجَدتهُ يقف منه موقف المؤيد له المستأنس بآرائه، ومن ذلك: قال السّمين فـى توجـه قوله تعالى: (ولِىَ فيها مآربُ أخرى)[5] قال أبو البقاء: (لو قيل (آخَرَ) لكان على اللفظ يَعنى بضم الهمزة وفتح الخاء، باللفظ الجمع))[6].

فقول السّمين يوحى بأنه وقف منه فى مثل هذا الأمر موقف المجيز لما أوردهُ العُكبرى .

وممنْ نقلوا عن أبى البقاء العُكبرّ ابن هشام الأنصارى (٧٦١هـ) والذى ناقضه فى مسائل كثيرة[7]، ومن ذلك: قول ابن هشام فى ناصب (إذا) مـذهبان

١- سورة طه الآية: ٣.

٢- يُنتظر، التبيان: ٢/٨٨٤ .

٣- الدُر المصون: ٥/٥ .

٤- المصدر نفسه .

٥- سورة طه الآية: ١٩.

٦- الدُر المصون: ٥/١٤ .

٧- وقد ناقض ابن هشام أبو البقاء فى أكثر من أربعين موضعاً ينظر على سـبيل المثـال لا الحصر، المغنى:١٣١، ٦٩١، ٧٠٣، ٧٣٨، ٧٥٤، ٧٧٦.

((أحدهما: أنه شرطُها، وهو قول المحققين، فتكون بمنزلة: متى وحيثما وأيـان، وقول أبي البقاء: إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف غير وارد، لأن (إذا) عند هؤلاء غير مضافة))[1] .

وفي موضع آخر قال: ((ومن الوهم في الثاني قولُ أبي البقاء في ((إن شانئك هو الأبتر))[2]: إنه يجوز كون هو توكيداً))[3].

وقد تبنى ابن هشام رأي أبي البقاء في مواضع كثيرة من كتابه (المغني)، من ذلك ما ذكرهُ في قول أبي البقاء في قولهِ تعالى: (أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنيانَهُ عَلَى تَقْوَى)[4]: ((إن الظرف حال، أي على قصد تقوى، أو مفعول (أسس)، وهذا الوجه المعتمد عليه عندي))[5] .

أمّا فيما يخصُ منهج المؤلف فيه فيمكن إجمالهُ في النقاط الآتية :

١- قدّم العُكبرى لكتابه (التبيان) بمُقدمةٍ موجزة مُبينا فيها دواعي تأليف هذا الكتاب بحجم صغير ، يقتصر فيه على ذكر الإعراب ووجوه القراءات[6]. بدأ بَعْدَها بإعراب الاستعاذة ثم البسملة متنقلاً إلى سورة القرآن الكريم ترتيبها المعهود في المصحف الشريف، فبدأ بالفاتحة وانتهى بالناس، محافظاً على ترتيب آياته، منتقيا من كلماته ما هو بحاجة إلى إعمال الفكر والتدبر وقد لوحظ أنّ العُكبريّ ثم يحافظ على التسمية المعهودة والمتداولة لكثير من سور القرآن الكريم، إذ نراه يُسمي عدداً منها بكلمة توجد في

١- المغني: ١٣٦.

٢- سورة الكوثر الآية: ٣.

٣- المغني: ٧٥٤.

٤- سورة التوبة الآية: ١٠٨.

٥- المغني: ٧٧٦.

٦- التبيان: ٢/١ .

السورة نفسها، من مثل سورة (غافر) عنده سورة (المؤمن)[1] وسورة الإنسان سماها (الدهر)[2] .

٢- يميل أبو البقاء إلى الإيجاز والاختصار، وبخاصة في القضايا التي سبق أن عرضها وناقشها في موضع سابق يدلنا على ذلك قوله في توجيه إعراب قوله تعالى: (وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الخاسرِينَ)[3] إعرابه مثل إعراب: (وإنه في الآخرة لَمِن الصالحين)[4]. وقد ذُكِر في البقرة[5] .

٣- يغلب على الكتاب العناية بالناحية النحوية والتصريفية الخالصة، ولكنه لم يستغن عن المعنى كما ذكر في مقدمته بل استعان به في مواضع كثيرة ليوضح المعنى فيذكر اختلاف المعنى لاختلاف الاعراب، ويثبت عدم صحة الإعراب الذي لا يساير المعنى الصحيح والدقيق، فهو غالباً ما يربط الأعراب بالمعنى .

ودونك مثلا يوضح ذلك، إذ قال في توجيه قوله تعالى: (مَا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيءٍ ثُمَّ إلى ربهِمْ يُحشَرُونَ)[6]، ((ولا يجوز أن يكن (شيئاً) مفعولاً به؛ لأن (فَرطنا) لا تتعدى بنفسها؛ بل بحرف الجر، وقد عُديت بـ (في) إلى الكتاب، فلا تتعدى بنفسها، ولا يصحُ أن يكون المعنى: ما تركنا في الكتاب من شيء؛ لأن المعنى على خلافه، فبان أن التأويل ما ذكرنا))[7].

١- المصدر نفسه: ١١١٥/٢.

٢- المصدر نفسه: ١٢٥٧/٢ .

٣- سورة المائدة الآية: ٥.

٤- سورة البقرة الآية: ١٣٠.

٥- التبيان: ٦٣٦/٢ .

٦- سورة الأنعام الآية: ٣٨.

٧- التبيان: ١/ ٤٩٣.

ومنه ما جاء في قوله تعالى: (مَا استقامُوا)[1] وقال: في (ما) وجهان: الأول أنها زمانية، وهي المصدرية على التحقيق؛ والتقدير: فاستقيموا لهم مُدة استقامتهم لكم. والثاني أن (ما) شرطية، كقوله: (مَا يفْتَحِ اللهُ)[2] والمعنى: إن استقاموا لكم فاستقيموا ولا تكون نافية؛ لأ، المعنى يفسد؛ إذ يصير المعنى: استقيموا لهم؛ لأنهم لم يستقيموا لكم))[3] .

ومنه ما جاء فيه قوله تعالى: (أنْ تَعفوا أقربُ للتَّقْوَى)[4] ((أن نعفوا)) مبتدا، و ((أقربُ)) خبرهُ، وللتقوى مُتَعلق بأقرب .

((ويجوز في غير القرآن أقربُ مِن التقوى؛ وأقرب إلى التقوى؛ إلاّ أن اللام هنا تدل على معنى غير معنى (إلى)، وغير معنى (مِن)، فمعنى اللام: العفو أقربُ مِن أصل التقوى؛ فاللام تدل على علة قُرب العفو، وإذا قلتَ: أقربُ إلى التقوى كان المعنى مقارب للتقوى؛ كما تقول: أنت أقرب إليَّ، وأقرب من التقوى يقتضي أنْ يكون العفو والتقوى قريبين، ولكن العفو أشدُ قرباً مِن التقوى، وليس معنى الآية على هذا، بل على معنى اللام))[5] .

هكذا كان منهجه في الإعراب، إذ نراه يراعي المعنى في إعرابه، وأحيانا لا ينظر إلى المعنى .

٤- يُعنى العُكبري بدعم مَذهبه النحوي بالقرآن نفسه، ولا يكتفي بعرض الآراء الذي سبقه في إعراب مفردات القرآن؛ إذ رأيته حين يُصدر حكماً نحوياً أو

١- سورة التوبة الآية: ٧.

٢- سورة فاطر الآية: ٢.

٣- التبيان: ٦٣٦/٩.

٤- سورة البقرة الآية: ٢٣٧.

٥- التبيان: ١٩٠/١ .

قاعدة يقوى ذلك بالاحتجاج بالشاهد - آية قرآنية أو قراءة لها - وهذا إن دلّ على شيءٍ إنّما يدل على أهمية الشاهد القرآني لديه، وأنه يحتل أعلى مراتب السماع عنده، ومنه ما جاء فيه في قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[1] .

قال أبو البقاء: ((وأما جَرُّ (المسجد الحرام) فقيل: هو معطــوف علــى الشهر الحرام، وقد ضُعف ذلك بأن القومَ لم يسألوا عن المسجد الحــرام، إذ لــم يشكوا في تعظيمه؛ وإنما سألوا عن القتال في الشهر الحرام وقيل: هو معطوف على الهاء في (به)؛ وهذا لايجوز عند البصريين إلا أن يُعاد الجار. وقيل هــو معطوف على السبيل؛ وهذا لايجوز ؛ لأنه معمول المصدر والعطــف بقولــه: ((وكفْر به)) يُفرق الصلة والموصول، والجدير أن يكونَ متعلقاً بفعل مــحذوف دلّ عليه الصدّ ؛ تقديرهُ: ويصدون عن المسجد؛ كما قال تعالى (هُم الذينَ كفَرُوا وصَدّوكُمْ عَنِ المسجدِ الحَرامِ)[2] ،[3].

ومنه قوله تعالى: (وكَفَى باللهِ حَسِيباً)[4] قال: ((و (كفى) يتعــدى إلــى مفعولين وقد حُذفا هنا، والتقدير: كفاك الله شرّهم، ونحو ذلك والدليل على ذلــك قوله تعالى: (فسيكْفِكَهُمْ اللهُ)[5] ،[6].

٥- ومما يُلاحظ على منهَج أبي البقاء في كتابــه (التبيــان)، اتبــاع أســلوب المحاضرة التعليمية التي يتوخى فيها التسهيل والتشويق والتيسير وإيصــال

١- سورة البقرة الآية: ٢١٧.

٢- سورة الفتح الآية: ٢٥.

٣- التبيان: ١/١٧٥ .

٤- سورة النساء الآية: ٦٠.

٥- سورة البقرة الآية: ١٣٧.

٦- التبيان: ١/٣٣٢.

الفكرة بأسهل الطرائق؛ لذا وجدناه يكثر من عبارة: فإن قيل، قلنا، ومن ذلك قوله: ((التابون أصل ووزنه فاعول، ولا يعرف له اشتقاق فإن قيل: لِـمَ لا يكون فعلوتا من تاب يتوب؟ قيل: المعنى لا يساعده، وإنما يُشتق إذا صحَّ المعنى))[1]. ويبدو لي أن هذا الأسلوب كان يمليه بسبب فقده البصر .

٦- الرجوع إلى الأصل (أصل الكلمة): من السمات البارزة في كتاب (التبيان) أنه كثيراً ما يرجع إلى أصل الكلمة ومن ذلك ما جاء في كلمة (سنة)، قال: ((وأصل سَنَة سنوة، لقولهم سنوات، ويجوز أن تكون الهاء أصلاً، ويكون اشتقاقه من السنة، وأصلها سَنهه، لقولهم سَنهاء، وعاملْتُه مسانهةً، فعلى هذا تثبت الهاء وَصلاً ووقفاً؛ وعلى الأول تثبت في الوقوف دون الوصول، ومن أثبتها في الوصل أجراه مجرى الوقوف))[2] .

٧- قد يذكر الأوجه الإعرابية المختلفة للكلمة وقد يقتصر على وجه أو وجهين مع احتمال الكلمة غير ما يذكر، فمن ذكره للأوجه الإعرابية المختلفة ما جاء في قوله تعالى: (هُدًى لِلْمُتَّقِينَ)[3] قال: ((والهدى في موضعه وجهان: أحدهما - رفعٌ إما مبتدأ أو فاعل على ماذكرنا، وإما أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي هُو هُدًى، وإما أن يكون خبراً لذلك بعد خبر .

والوجه الثاني - أن يكون في موضع نصب على الحال في الهاء في (فيه)؛ أي لاريبَ فيه هادياً، فالمصدرُ في معنى اسم فاعل، والعاملُ في الحال معنى الجملة، تقدير: أُحققه هديا: ويجوز أن يكون العامل فيه معنى التنبه والاشارة الحاصلة من قوله ذلك))[4].

١- المصدر نفسه: ١/١٩٨.

٢- المصدر نفسه: ١/٢٠٩ .

٣- سورة البقرة الآية: ٢.

٤- التبيان: ١/١٦ .

ومن اقتصاره على وجه أو وجهين مع احتمال الاعراب أكثر من ذلك، ما جاء في قوله تعالى: (لاَ تَكُونُوا كالتِي نقَضَتْ غزلها مَن بعدِ قوة أنكاثاً)[1].

فإنه أعرب (أنكاثاً) منصوب على الحال[2] وهي تحتمل أن تكون منصوبة على المصدر، والعامل فيه نقضت؛ لأن نقضت بمعنى نكثت[3]

٨- لم يكن منهج العُكبري في إعرابه مفصلاً، إذ أنه لَمْ يتناول توجيه إعراب الآيات كاملة بل كان ينتقي الآيات أو الكلمات من الآية أو الكلمة الواحدة في بعض الأحيان، وربما اكتفى بالمعنى في مواضع كثيرة .

خذ مثلاً على ذلك قوله تعالى: (ألقُوا حَبَالَهُمْ وعصيَّهُمْ وقالوا بعزةِ فرْعونَ إنّا لنحنُ الغَالبُونَ)[4]، اكتفى العسكري بقوله: أي: نحلف[5].

ومن هذا الباب ما جاء فيه، في قوله تعالى: (ربّ قَدْ آتيتني مِن المُلكِ وعلّمتني مِنْ تأويلِ الأحاديث فاطِرَ السماواتِ والأرض)[6] قال: ((من تأويل الأحاديث)، قيل: المفعول محذوف؟ أي عظيما من الملك، وحظاً من التأويل، وقيل: هي زائدة، وقيل (مِنْ) لبيان الجنس))[7].

١- سورة النحل الآية: ٩٢ .

٢- ينظر التبيان : ٨٠٥/٢ .

٣- يُنظر : مشكل إعراب القرآن : ٤٠٠، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٨٣/١ .

٤- سورة الشعراء آية : ٤٤ .

٥- يُنظر : التبيان : ٩٩٥/٢ ، في سورة الشعراء لم يتطرق إلى إعراب الآيات : ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢ ، ٣٣، ٣٤، وفعلها في سورة الفتح فترك إعراب الآيات : ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١.

٦- سورة يوسف الآية : ١٠١ .

٧- التبيان : : ٧٤٦/٢ .

٩- يكثر الرجل من ذكر القواعد النحوية والأصولية العامة ويكررها للمراجعة والتذكير ومن تلك القواعد:

- الشئُ لايضاف إلى نفسه[١].
- المصدر إذا وصف لايعمل[٢].
- لايجوز العطف على الضمير المخفوض دون اعادة الخافض[٣].
- الحال لايتقدم على العامل المعنوى[٤].
- المحذوف لايعود عليه ضمير[٥].
- المظهر لايؤكد بالمضمر[٦].
- تعدد الأخبار يجب تعدد المبتدأ[٧].
- الموصول لا يحذف دون صلته[٨].
- إعمال الفعل أقوى من المصدر[٩].

ومما يلاحظ على هذه القواعد النحوية إنها من قواعد البصريين، وهـذا مما يؤيد انتساب العُكبرىّ إلىالنحو البصرى .

١٠- يهتم الرجل بالخلاف النحوى ويوليه عناية فائقة، ولبسّ هذا بغريب من صاحب كتاب ((التبيين عن مذاهب النحويين)) الذى يشتمل على عدد من

١- المصدر نفسه: ٤٩١/١ .
٢- المصدر نفسه: ٥٦٥/١ .
٣- المصدر نفسه: ٤٠٨/١ .
٤- المصدر نفسه: ١٨١/١ .
٥- المصدر نفسه: ٦٨٣/٢ .
٦- المصدر نفسه: ٦٨٣/٢ .
٧- المصدر نفسه: ٢٦٠/١ .
٨- المصدر نفسه: ٣٦٣/١ .
٩- المصدر نفسه: ٣١٥/١ .

مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي ابصرة والكوفة فضلاً عن ذكره مسائل أخرى ليس الخلاف فيها مذهبيا، بل ما كان بين النحويين من جهة وأهل اللغة من جهة أخرى .

ذلك الكتاب الذي لبغت مسائله خمساً وثمانين مسألة، بدأها المؤلف بمسألة (الكلام والكلمة) وتنتهي بمسألة (ترخيم الرباعي)[1] وسنفرد لهذه السمة المنهجية مبحثاً مستقلاً في هذا البحث إن شاء الله تعالى .

١١- استشهد العكبري بكثير من أقوال العرب وأمثالهم وأشعارهم، وكان ينسب الكثير من شواهد الشعرية إلى أصحابها إلا قليلاً منها، ولنا حديث آخر في موضعه من بحثنا هذا إن شاء الله .

١٢- يتتبع العسكري القراءات الأخرى المحتملة في الآية الكريمة التي يُعربها، فيذكرها مفصلة، ثم يعود فيوجه كل قراءة منها التوجيه النحوي المناسب ويرجح منها ما يراه مناسبا ويضعف منها ما يضعف ويحكم بالشذوذ على ما شذ منها، ولكنه نادرا ما يعزو القراءات إلى أصحابها، والقراءة عنده سُنة متبعة وأن خرجت عن القياس .

١٣- اعتراضات أبي البقاء على النحويين غير قليلة، فنراه يعترض على الكوفيين[2]، والبصريين[3]، وأبي عبيدة[4]، والكسائي[5]، والفراء[6]، وأبي

١- ينظر التبيين عن مذاهب النحويين: ١١٣، ٤٥٨ .

٢- يُنظر التبيان: ١/٢٢٣ .

٣- المصدر نفسه: ٢/٦٦٠ .

٤- المصدر نفسه: ١/٧٤ .

٥- المصدر نفسه: ١/٣٩٥ .

٦- المصدر نفسه: ١/٢٥٠ .

على الفارسى[1]، والزمخشرى[2]، ومكى القيسى[3]، وآخرين لم يصرح بهم.

وخلاصة القول في منهجه وأسلوبه فى هذا الكتاب وكتبه الأخرى جودة الأسلوب ونصاعته، ووضوح المعنى، وجودة الترتيب والتنسيق وحسن العرض، فهو يعرض قضاياه ومسائله وتعليلاته وردوده بأسلوب سهل وعذب لايملُّه القارئ، يدعمه بالحجة والدليل. وللبرهان هاك دليلاً على ذلك وهو قوله ((كيف في موضع على الحال ... ألا ترى أنك إذا قُلت كيف أخذت مال زيد؛ كان الجواب حالاً، تقديره: أخذته ظالما أو عادلا ونحو ذلك: وأبداً يكون موضع كيف مثل موضع جوابها))[4].

وتلك سمة أسلوبية بارزة واضحة، والدلائل عليها كثيرة ولكنى اكتفى بما قدمته خشية الإطالة والاسهاب .

١- المصدر نفسه: ٧٢٥/٢ .

٢- المصدر نفسه: ٨٢١/٢ .

٣- المصدر نفسه: ٣٥٤/١ .

٤- المصدر نفسه: ٣٤٢/١ .

المبحث الثاني

موقف أبى البقاء العكبرى من الخلاف النحوى

اهتم العُكبريّ بالخلاف النحوى وأولاه جُل عنايته – كما أسلفنا – وخير ما يدلنا على ذلك كتابه – التبيين عن مذاهب النحويين[1]، الذى يُعَدُّ – بحقّ – من أهم المؤلفات التى وصلت إلينا فى هذا الجانب والتى عُنيت بالخلاف النّحوى، وهو يأتى من ناحية الأهمية بالدرجة الثانية بَعْد كتاب الإنصاف لأبى البركات الأنبارى (ت ٥٧٧هـ)، وقد نَقَلَ السيوطىّ (ت ٩١١هـ) عن التبيين كثيراً من المسائل الخلافية[2].

لقد كانَ لاهتمامهِ بالخلاف النحوى أثر واضح فى كتابِه موضوع الدراسة، مع أنه فى ذكر مسائله الخلافية فيه يعمدُ إلى الإنجاز وعدم التطويل، ويبدو جلياً لنا أن العُكبرى ألف كتابَهُ (التبيين عن مذاهب النحويين) بعدَ كتابِه (التبيان فى إعراب القرآن)، ومما يؤكد ذلك أننا لم نجد ولو إشار واحدة فى كتاب التبيان يُحيلُ فيها العُكبرى إلى (التبيين) عندما يذكر المسائل الخلافية بشكل موجز، بيدَ أننا نجدهُ يحيلُ فى كتابه (التبيين) على كتابيه (اللباب) و(شرح اللمع)، وهما من أشهر مؤلفاته، أحال عليهما فى المسألة ست وثلاثين، وهى ((الفعل هو العامل فى الفاعل والمفعول))، إذ قال: ((واحتج الآخرون بأن الفعل والفاعل كالشئ الواحد يدل على ذلك اثنا عشر وجهاً استوفيتها فى ((اللباب)) و ((شرح اللمع))[3].

١- طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سيمان العثيمين – دار الغرب الإسلامى بيروت – لبنان- ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦م .

٢- ينظر: الأشباه والنظائر: ٣٥٨/٣.

٣- التبيين: ٢٦٣ .

إذاً منهج أبي البقاء في (التبيان) يختلف عنه في (التبيين)، إذ نراه يعمد إلى الإيجاز وعدم التطويل في ذكر المسائل الخلافية في كتاب (التبيان). أمّا في التبيين فنجده يعرض المسائل الخلافية ويبدي رأيه واضحاً في كل مسألة منهـــا، وقد ارتضى لنفسه الميل إلى مذهب البصريين آخذاً بأقوالهم، وقواعدهم، مؤيداً لآرائهم، مستخدماً مصطلحاتهم، ولقفاً إلى جانبهم، فهو يعد نفســه أحيانـــاً مـــن جملتهم، فيقول في لام الربا: ((ولام الربا واوٌ؛ لأنه من ربـــا يربـــو، وتثنيتـــه ربوان، ويكتب بالألف. وأجاز الكوفيون كتبَهُ وتثنيتهُ بالياء؛ قالوا لأجل الكسرة التي في أولِهِ، وهو خطأ عندنَا))[1].

وقال في قوله تعالى: (إن امرأةٌ)[2] ((امرأةٌ: مرفوع بفعل محذوف؛ أي وإن خافت امرأةٌ واستغنى بـــ (خافتْ) المذكور. وقال الكوفيون: ((هو مبتدأ وما بعدُه الخبر. وهذا عندنا خطأ ؛ لأن حرف الشرط لامعنى له فـــي الاســـم فهـــو مناقض للفعل))[3]. ويقول في مسألة التنازع في العمل: ((إذا كان معك فعلان .. فأولاهما بالعمل الثاني، وقال الكوفيون: أولاهما الأول ... فالوجه عندنا نصـــب زيد، وعندهم رفعه ثم يقول: لنا في المسألة السماع والقياس))[4].

ونراه في أعراب قوله تعالى: (كتَاب الله عليكُمْ)[5] يقول: ((وقا الكوفيون هو إغراء والمفعول مُقدم، وهذا عندنا غيرُ جائز، لأن (عليكم) وبابـــه عامـــل ضعيف فليس لهم في التقديم تصرف))[6] ، ويظهر اتجاهه البصري في وضوح

١- التبيان: ١/٢٢٣.

٢- سورة النساء الآية: ١٢٨.

٣- التبيان: ١/٣٩٥.

٤- يُنظر التبيين: ٢٥٢، المسألة: ٣٤.

٥- سورة النساء الآية: ٢٤.

٦- التبيان: ١/٣٤٦ .

حينما يعتمد على مذهبهم فى كثير من المسائل النحوية.

ومما يؤكد ميل أبى البقاء إلى جانب مذهب البصريين إنه لم يؤيد آراء الكوفيين فى (التبيان) إلا فى واحدة من مسائل الخلاف التى ذكرها، ألا وهى دخول (مِنْ) الجارة على الزمان، إذ قال فى توجيه قوله تعالى: (لمسجدٌ أُسِّسَ علَى التقوىَ مِنْ أول يَوْمٍ)[1]. (من أول يوم) يتعلق بأسس، والتقدير عند البصريين: من تأسيس أول يوم؛ لأنهم يرون أن (مِنْ) لا تدخل على الزمان، وإنما ذلك لـ (منذُ)، وهذا ضعيف ها هنا؛ لأن التأسيس المقدر ليس بمكان حتى تكون ((من)) لابتداء غايته، ويدلّ على جواز ((مَنْ)) على الزمان ما جاء فى القرآن من دخولها على ((قبل)) التى يراد بها الزمان، وهو كثيرٌ فى القرآن وغيره))[2] وتَعقّبَ العكبرى شيوخَ المذهب الكوفى فردّ على الفراء فى مواضع كثيرة من كتابه[3]، وردّ على الكسائى[4]، ولم يكن علماءُ البصرة بنجاة من نقداته، فقد ردّ على أكثرهم إلا سيبويه فإنه أيد أقواله ولم يرد له رأياً. وذكر يونس فرد عليه[5]، وردّ على الأخفش فى أكثر من موضع[6]، وردّ على المبرد في موضعين[7]، ونقل عن أبى على الفارسى فى مواضع كثيرة، وردّه فى واحد منها[8].

١- سورة الأنفال الآية: ١٠٨ .

٢- التبيان: ٢/٦٦٠ .

٣- المصدر نفسه: ١/٢٥٠، ٣٣٠.

٤- المصدر نفسه: ١/ ٣١٤، و ٢/٨٣٠.

٥- المصدر نفسه: ١/٢٩٦ .

٦- المصدر نفسه: ١/٧٧٠ .

٧- المصدر نفسه: ٢/١١٣ .

٨- المصدر نفسه: ١/٥٦٥ .

ورأى العُكبرى الموالى للبصريين المنتصر لهم لم يتغير فى مؤلفاتــه، وليس معنى هذا أنه يُقدس لهم رأياً بل نجده يُمَحصُ آرائهم وينفى منها ما تؤيده الأدلة، ويَردُ على المخالف منها للسمَاع والقياس علىما بينّه فى مســألة (مــن) الجارة ودخولها على ظروف الزمان .

ومما تَجْدر الإشارة إليه أن الأستاذ محمد طنطاوى ذهب إلــى أنّ أبــا البقاء هذا كان كوفىّ المذهب وقد ألف كتابه: (التبيين) راداً على ابن الأنبــارى فى كتابه (الإنصاف فى مسائل الخلاف) قال: ((..... فقد ألف بَعْد ابن الأنبارى أبو البقاء العُكبرىّ كتابه (التبيين فى مسائل الخلاف بين البصرين والكــوفيين)، ولم نعثر على هذا الكتاب، إلاّ أن المعروف عَن العُكبرىّ أنه كان كوفى النزعة كما يتضح جَلّيًا من مؤلفاته، ومما لا مرية فيه أنــه قــد اطلــع علــى كتــاب (الانصاف)، وشاهد هذا أنه فى شرحه لديوان أبى الطيب المتنبى، قد ينقل عبارة الأنصاف بنصّها عند ذكر الخلاف بين الفريقين))[1].

ولكن الحقيقة غير ذلك، فالدلائل المتوافرة كلُها تؤكد أنّ أبا البقاء لم يكن كوفيا وقد أثبتنا بالدراسة هذه ومن خلال آثار الرجل أنه كان يميل بآرائه إلــى البصريين، وإن الذى حكم على العُكبرىّ بأنه كوفى المذهب لم يستند إلى دليــل يثبت ذلك، وإنّما يُثبت بالدراسة العلمية أنّ شرح ديوان المتنبى المطبوع باســم: ((التبيان فى شرح الديوان)) ليس لهُ وإنّما هو لتلميذه ابن عدلان (ت ٦٦٦هـــ) فقد نفى الأستاذ العلامة مصطفى جواد أن يكون هذا الشرح مِن صَــنْعةِ أبــى البقاء، وتحت هذا الاسم، وقد استدل بأدلة لا يشوبها غُبارٌ وهى فى غاية القــوة أن هذا الشرح يُنسبُ إلى تلميذِهِ علىّ بن عدلان[2] .

١- نشأة النحو وتأريخ أشهر النّحاة: ١٣٥ .

٢- يُنظر: مدرسة الكوفة: ١١٩، والقرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية: ٢٩٢ .

إنّ شرح العُكبرىّ لديوان المتنبى ثابت النسبة إليه، إذ ذكر أصحاب كتب التراجم أنه من مؤلفاته[1]، ولكن ليس بهذا العنوان المتداول بيننا الآن، المطبوع باسم (التبيان فى شرح الديوان)[2].

والذى أراه أنّ العلاّمة مصطفى جواد مُصيبٌ كل الإصابة، فالكتاب بعيد كل البعد عن أسلوب أبى البقاء العُكبرىّ الذى لمسناه فى مؤلفاته، وأخصُ بالذكرِ كتابى (التبيان فى إعراب القرآن) و (التبيين).

والدليلُ على ذلك، أن مؤلف كتاب (التبيان فى شرح الديوان) يُصَـرّح مِراراً وتكراراً أنه كوفىٌ وفى أكثر من موضع[3].

ومن ذلك قوله: ((اختلفَ البصريونَ وأصحابنا الكوفيون فى المنـادى، فقال البصريون: هو مبنىٌ على الضم وموضعه النصب؛ لأن مفعـول، وقـال أصحابنا: بل هو معربٌ مرفوع بغيرِ تنوين))[4].

وفى كتاب (التبيين) ذكر العُكبرىّ هذه المسألة مؤيـداً رأى البصـريين رادّاً رأى الكوفيين[5]، ولم أجده قطّ يَنْعَتُ الكوفيين بـ (أصحابنا) فى كلّ مؤلفاته التى طلتها يداىَ وخاصة كتابنا موضوع الدّراسة .

١- يُنظر: إنباه الرواة: ١١٧/٢، وفيات الأعيان: ٢/ ٤٨، والتكملة لوفيات النقلـة: ٣٨٠/٤، والبلغة: ١٦٨، وبغية الوعاة: ٣٧/٢، وشذرات الذهب: ٦٨/٤، والأعلام: ٢٠٨/٤.

٢- طبع هذا الكتاب مرات عدة وأخرها سنة ١٣٩٧هـ- ١٩٨٧م بتدقيق الأستاذ مصطفى السقا وآخرين .

٣- يُنظر على سبيل المثال لا الحصر: ١٩٦/١، و ٢٧٧/١، و٢٠٨/١، و ٢٣٢/١، و ٢٧٧/١، و٢٢٨/١.

٤- التبيان فى شرح الديوان: ١٩٦/١ .

٥- يُنظر: المسألة: ٧٨، ص٤٣٨ .

وفى موضعٍ آخر قال شارح الديوان وهو يشرح قول المتنبى :

وَمَطالِبِ فيها الهَلاك أتيتُها ثَبتَ الجَنانِ كَأنني لَم آتِها

رُبَّ: حرف جَرّ خَفَضَ قوله: (ومطالبِ)، بتقديره هذا عند البصريين وعِندنا رُبّ: اسم، وقد حَملناها على (كم)؛ لأنّ (كم) والتكثير ورُبّ للعدد والتقليل، فكما أنّ (كم) اسم، فهذه اسم وليست بحرف جرٍ ....))[1].

وهناك دليل آخر لا يقبلُ الشكّ ، نسوقه لإثبات عدم صحة نسبة الكتاب لأبى البقاء العُكبرىّ، ألا وهو أننى وجَدتُ صاحب كتاب (التبيان فى شرح الديوان)، يذكر مصنفاً غريباً ما وجدتَه فىمؤلفات أبى البقاء العكبرى من خلال اطلاعى على ما توفر من كتب التراجم، إذ يقول وهو يتكلم عن (كلا وكلاهما): (فلو كانت التثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتهما إلى التثنية، لأن الشئ لايضاف إلى نفسه، وقد استوفينا هذا بأبسطَ منه فى كتابنا الموسوم نزهة العين فى اختلاف المذهبين))[2] .

وهذا الكتاب ما وجدتُ أحداً ذكره للعُكبرى قط من الذين ترجموا له وهو كثر.

ويذهب الدكتور شوقى ضيف إلى أن العُكبرى بغدادى من أصحاب أبى علىّ الفارسىّ إذ قال: ((وأبو البقاء العكبرى النحوى الضرير، بغدادى مثل سالفيه))[3].

ويبدو لى أن استنتاج الدكتور شوقى ضيف مبنىّ على كثرة نقل العُكبرىّ عن أبى علىّ الفارسى، وتأييده له فى آرائه المنثورة فى كتب النحو،

١- التبيان فى شرح الديوان: ٢٨٨/١ .

٢- التبيان فى شرح الديوان: ٢٠٣/١ .

٣- المدارس النّحوية: ٢٧٩ .

فقد اعتمد العُكبري رأى أبى على الفارسي وأكثر النقل منه فى كتابه (التبيان فى إعراب القرآن)، وقلما نراه يردُ عليه رأياً [1].

ومن خلال ما سقناه من أدلة وشواهد ، يتضح لنا جليًا أنّ أبا البقاء كان نحويا من النّحاة المتأخرين الذين أعجبوا بآراء البصريين وأيدوها ولسنا ملزمين بالأخذ برأى الدكتور شوقى ضيف فيما ذهب إليه .

١- يُنظر التبيان: ٢٩٦/١، ١٨٦/١، ١٨٧/١، ٢٠٦/١، ٢٧٩/١، ٣٢٤/١، ٣٣١/١، ٣٣٣/١، ١/ ٣٥٩، ٣٧٢/١.

المبحث الثالث

موقف أبى البقاء من نظرية العامل

اهتم النّحويون – قديماً وحديثاً –بالعامل النّحوى ، وذلك مُنذ أن كان فكرةً عندَ القدماءِ، إذ لاحظ أوائل النحويين أنّ لبعض الألفاظ تأثيراً على غيرها من حيث الإعراب، وأن هذا التأثير يزولُ بزوالها فحددوا هذه الألفاظ التى أطلق عليها فيما بعد اسم العوامل ورتبوها حسب عملها .

وقد أيّد هذه الفكرة أغلبُ النحويين وثمة مَن خالفهم[1] ويبدو لنا أن الإحساس بالعوامل بدأ غامضاً وبسيطاً على ما تناقلته كتب التّراجم[2] التى صوّرت لنا قصة الحجاج مع يحيى بن يَعمر (ت ١٢٩هـ)، إذ كشف له يحيى بن يَعمرعن لحنٍ وقع فيه وهو قراءته بالرفع بدلاً من النصب كلمة (أحَبّ) فى قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَـٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَـٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾[3] .

فقَد أحسّ يحيى بن يَعمر بوجود (كان) فى الآية الكريمة على الرغم من طولها، وبُعْدِ (أحَبّ) عن (كان) ولكنّه لَمْ يقل للحجاج صراحةً: إنّ أحَبّ خبر كان، ولذلك يجب نصبُها[4] .

على أن العامل أخذ يظهر فى وضوحٍ عند عبد الله بن أبى اسحاق الحضرمىّ (ت ١١٧هـ) وحكايته مع الفرزدق معروفةٌ: إذ كان يكثر الرد عليه

١– من أشهرهم ابن مضاء القرطبى فى كتابه الرد على النحاة ومَنْ أيده من المحدثين.

٢– يُنظر: أخبار النحويين البصريين: ٢١، وتاريخ العلماء النحويين: ١٥٥، ونزهة الإلباء: ٩، وبغية الوعاة: ٢/٢٩٠ .

٣– سورة التوبة الآية: ٢٤ .

٤– يُنظر: فى أصول النحو: ١٠.

والتعنت له[1] وكان عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) يُجيز أن تقول: ادخلوا الأول فالأول، بالرفع؛ لأن معناه ليدخل، فحمله على المعنى، أمّا سيبويه فكان لا يرى فيه غير النصب على الحالية[2] وكان عيسى بن عمر ينزع إلى النصب إذا اختلف العرب[3] .

وبعد ذلك، جاء الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) الذى كان الغاية فى استخراج مسائل النحو[4] وتوسّع فى فكرة العامل وتطبيقاتها، وبَسَط خلالها على أبواب النّحو[5] .

وتلميذه سيبويه (ت ١٨٠هـ) الذى كان يعلل[6] ويقول بالعامل، فنحن نقرأ فى الباب الثانى من كتابه قوله: ((وإنّما ذكرت لَكَ ثمانية مجارٍ لافرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء فيها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لايزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التى لكلّ عامل منها ضرب من اللفظ فى الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب))[7] .

وكان هذا أول نص أشار صراحة إلى العامل النحوىّ مما وصل إلينا من كتب التراث القديمة [8].

١- يُنظر: أخبار النحويين: ٢٣، وإنباه الرواة: ٢/٣٤٧، وتاريخ العلماء: ١٤٥، ومن أسرار اللغة: ٢٠١.

٢- يُنظر: عيسى بن عمر نحوه من خلال قراءته: ٢٧٥ .

٣- يُنظر: إنباه الرواة: ٢/٣٧٥ .

٤- يُنظر: أخبار النحويين: ٣١، وتاريخ العلماء النحويين: ١٢٣.

٥- يُنظر: مكانة الخليل فى النحو: ١١٠ .

٦- يُنظر: العلة النّحوية: ٦٠ .

٧- الكتاب: ١/١٣ .

٨- يُنظر: النزعة المنطقية: ٤٨ .

إلى أن استحكمت هذه الفكرة ونضجت عند أبي الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ) ونشرت ظلالها على كثير من جوانب النحو عنده[١] ((ونحن نجد لديه أساساً واضحاً ومنهجاً صريحاً تكاد تسمع منه بوضوح القلة التي أخذ بها النحاة أخذاً لاتردد فيه وهي الإعراب أثر يجلبه العامل))[٢]، قال المازنيّ (ت٢٣٦هـ): ((كنتُ عند سعيد بن مُسْعَدة الأخفش أنا وأبو الفضل الرّياشي، فقال الأخفش: إنّ (مُذ) إذا رفع بها فهي اسم المبتدأ، وما بعدها خبرها كقولك: ما رأيته مُذ يومان، وإذا خفض بها فهي حرفٌ معنى ليس باسم، كقولك: ما رأيته مُذ اليوم فقال لهُ الريّشي: فَلِمَ لايكون في الموضعين اسماً فقد رُوى الأسماءُ تنصب وتخفض، كقولك: هذا ضاربٌ زيداً و ((ضاربُ زيدٍ أمس)) فَلِمَ لا يكون بهذه المنزلة؟ فلم يأتِ الأخفش بمقنع))[٣] .

وقد أفاضَ النّحويين في استقراء العوامل وذكر مواضع عملها وشروط العمل، وقد ألفت كتب عديدة في العوامل منها (العوامل ومختصره) لأبي عليّ الفارسي (ت : ٣٧٧هـ)[٤] .

وبعد ذلك التأريخ استقر العلماء لدراسة العوامل وقدموا دراسات مُستفيضة عنه كما فعل عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤) في كتابه (العوامل المائة)[٥] والذي يُعدُ أولَ كتاب وصل إلينا في هذا الموضوع وكان له صدى كبير فيما بَعْد[٦] فضلاً عن الكتب التي تناولت العامل من بين موضوعات

١- يُنظر: منهج الأخفش في الدرس النحوي: ٢٠٢ - ٢٠٣ .

٢- المصدر نفسه: ٢٠٢ .

٣- تاريخ العلماء النحويين: ٧٧ .

٤- يُنظر: إنباه الرواة: ٢٧٤/١ .

٥- المصدر نفسه: ١٨٩/٢.

٦- يُنظر: كشف الظنون: ١٣٠/٤ .

وأبواب النحو الأخرى مثل (المصباح في النحو) للمُطَرِّزي (ت ٦١٠هـ)، وكتاب (الإظهار) لبير على البركوي (ت ٩٨١هـ) وغير ذلك مِن الكتب التي تداولت في ثناياه الحديث عن العامل وأثره .

وكان مِن ثمار سَيْطَرة فكرة العامل على الدرس النّحوي أنْ شطّ النحو العربي عن المنهج الوصفي الذي يجب اتباعه، وتملّك النحاة منهج المناطقة والكلاميين، وسيطر هذا المنهج على تفكيرهم ومؤلفاتهم[1] .

وكان من الطبيعي أن تَظْهَر عِدّة محاولات مضادة كَرد فعل لهذا الموقف[2]، منها محاولة ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢) أحد مشاهير علماء الأندلس الذي حاول أنْ يُلْغي هذه النظرية أو أن يُخففَ من وطأتها في كتابه الشهير (الرد على النحاة)[3] ثم تبنى هذه النظرية مِن المحدثين إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) والذي تأثر في الوقت نفسه برأى ابن جني (ت٣٩٢هـ) الذي يرى أنّ العامل هو المتكلم نفسه[4]. وكذلك المحاولات التي قام بها الدكتور مهدي المخزومي أحد تلامذة إبراهيم مصطفى في كتابيه (في النحو العربي - قواعد وتطبيق) و (في النحو العربي نقد وتوجيه)[5] مروراً بمحاولات الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) تلك كالتي تأثر فيها برأى محمد بن المُستَنير المعروف بـ (قطرب) (ت٢٠٦هـ) أحد تلامذة سيبويه[6] .

١- يُنظر: منهج الأخفش: ٢٠٢ .

٢- يُنظر: العامل النحوي بين مؤيد ومعارض: ٦٥، ٦٦ .

٣- يُنظر: الرد على النحاة: ٧٦- ٨٢ .

٤- يُنظر: الخصائص: ١/١٠٩، ١١٠، وإحياء النحو: ٢٢، ٢٣ .

٥- يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٦٧، ٧٠، ٧٦ .

٦- يُنظر: إنباه الرواة: ٣/٢١٩، وينظر: من أسرار اللغة: ١٩٨.

وكذلك محاولات الدكتور عبد الستار الجواريّ الذى أكثر من نقداته للقدماء وتمسكهم بنظرية العامل فى كتابه (نحو القرآن)[1] .

وكذلك الدكتور تمّام حسّان فى كتابيه (اللغة بين المعيارية والوصفية) و(اللغة العربية معناها ومبناها) ساق الدكتور مجموعة من القرائن اللفظية والمعنوية ورأى أن تضافر هذه القرائن يغنى عن القول بفكرة العامل النحوى الذى قال به النحويون القدماء[2] ، إلا أن هذه المحاولات القديمة والحديثة لم تأت بالبديل، ولم يكتب لها النجاح بل أنها فشلتْ فشلاً ذريعاً، وقد ((نَسى هؤلاء أنّ النَحو العربى مرتبط بالقرآن الكريم ولغة العرب، وقد أمدّ هذا المصدران (القرآن الكريم والشعر العربى) النحو العربى بمادةٍ غزيرةٍ من التفكير مما جعل علم النحْو خالداً أبد الدّهر لايهتز كالطود الشامخ))[3] .

ومما لا يدع مجالاً للشك فى أن النحو العربى لم يأخذ عَنْ غيره من اللغات ولم يتأثر بفلسفات الأمم الأخرى وذلك لوجود العامل .

فالعامل لايوجد فى اللغات الأخرى سوى العربية[4].

ما هى ملامح وأسس نظرية العامل عند العُكبرىّ ؟

يرى العُكبرى وحسب ما يفضرضه عليه مذهبه النحوى أن الإعراب أثر يجلبهُ العامل؛ إذ يقول فى كتابه (اللباب): (الاعراب هو اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظا أو تقديراً ويدخل فى هذا اعراب الاسم الصحيح والمعتل، فالمقصور يقدر على ألفه الإعراب، للفظ، وليس كذلك آخر المبنى فإن

١- يُنظر: نحو القرآن: ١٣، ١٦، ٢٢. مثالاً لا حصراً .

٢- يُنظر: اللغة ومعناها ومبناها: ١٨٩، ١٩٤، ١٩٩، واللغة بين المعيارية والوصفية: ٥.

٣- النزعة المنطقية: ٥٠ .

٤- المصدر نفسه: ٤٧ .

آخره إذا كان ألفا لا تقدر عليه حركة إلا أن يكون مما يستحق البناء على الحركة))[1] .

ومن هذا المنطلق يتبين لنا أن كلّ علامةٍ من علامات الإعراب وكل حركة من حركاته إنما تجئ تبعاً لعامل إن لم يكنْ موجوداً ملفوظاً به فهو مقدر ملحوظ

وبَعْدَ إمعانِ النظر في كتب أبي البقاء العُكبري أدركنا أنه يأخذ بنظرية العامل ويغالي فيها وخاصة كتابه موضوع الدراسة إلى حدّ أنه لا يُجيز تقدم المعمول على العامل فيقول في قوله تعالى: (أنظُرْ كَيفَ يَفْتَرونَ عَلَى اللهِ الكَذِبَ)[2] ((و (على الله): مُتعلق بـ (يفترون)، ويجوز أن يكون حالاً من الكَذِبَ)، ولا يجوز أن يتعلق بالكذب؛ لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه))[3] ويرى كذلك أنّ العامل الضعيف لايتقدّم على المعمول .

إذ قال في قوله تعالى: (كِتَابَ اللهِ عَلَيكمْ)[4]. ((كتاب الله هو منصوب على المصدر بكتب محذوفه دلّ عليه قوله ((حُرّمِت))، لأن التحريم كُتب. وقيل: انتصابه بفعلٍ محذوف تقديره: الزموا كتاب الله و ((عليكم)) إغراء، وقال الكوفيون: هو إغراء والمفعول مُقدّم، وهذا عندنا غيرُ جائز؛ لأنْ عليكم وبابهُ عاملٌ ضعيفٌ؛ فليس له في التقديم تصرّف))[5] وهذا الرأي نسبه مكي القيسي (ت ٤٣٧هـ) للكسائي[6].

١- اللباب في علل البناء والأعراب: ٥٣ .

٢- سورة النساء: الآية: ٥٠ .

٣- التبيان: ١/٣٦٥.

٤- سورة النساء: الآية: ٢٤ .

٥- التبيان: ١/٣٤٦ .

٦- يُنظر: مشكل إعراب القرآن: ١٧٥ .

وقد يكون العامل عنده معنويًا أو معنى الفعل المقدر يقول في قوله تعالى: (وإِذَا جَاءَكَ الذِينَ يُؤمِنُونَ بآيَاتِنَا)[1] ((العامل فى (إذا) معنى الجواب؛ أى إذاجاءكَ سلّمْ عليهم))[2] وفى إعراب ((هـدى)) من قوله تعالى: (هُدَى للمتَّقِينَ)[3]: نراه يذكر الأوجه الأعرابية المحتملة فيها فيذكر الرفع، والنصب، فيوجه الرفع بأربعة أوجه ثم ينتقل إلى النصب فيقول: (أنْ يكون في موضع نصب على الحال من الهاء فى فيه، أى لا ريب فيه ... والعامل في الحال معنى الجملة، تقديره: أحققه هادياً. ويجوز أن يكون العامل فيه معنى التنبيه والإشارة الحاصل فى قوله ذلك)) [4].

وفى ((جنات عَدْنٍ)) من قوله تعالى: (جَناتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحتِهِمُ الأنْهَارُ)[5] ((وهى بدل من الدرجات، ولا يجوز أن يكون التقدير: هى جنات، لأنّ (خالدين فيها) حال؛ وعلى هذا التقدير: لا يكون فى الكلام ما يَعْمَلُ فى الحال، وعلى الأول يكون العامل فى الحال الاستقرار، أو معنى الإشارة)[6].

ويتحدث العُكبرى عن رتبة العامل والمعمول وأهمية ذلك عنده، إذ يقول وهو يوجه إعراب قوله تعالى: (وإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاتُفسِدوا)[7]، ((إذا في موضع نصب على الظرف، والعامل فيها جوابها وهو قوله: (قالوا). وقال قوم العامل فيها (قيل)؛ وهو خطأ لأنه فى موضع جر بإضافة إذا إليه والمضاف إليه لا

١- سورة الإنعام: الآية: ٥٤ .

٢- التبيان: ٩٩/١، .

٣- سورة البقرة: الآية: ٢ .

٤- التبيان: ١٦/١ .

٥- سورة طه: الآية: ٧٦ .

٦- التبيان : ٨٩٨/٢ .

٧- سورة البقرة: الآية: ١١ .

يعمل فى المضاف))[1]. أى أنه رتبة العامل قبل رتبة المعمول ورتبة المضاف إليه بعد المضاف؛ فلم يعمل فيه؛ لتنافى أن يكون كلُ واحدٍ منها قبل الآخر[2].

ويرى العُكبرى أن العامل المختص أقوى فى العمل من غير المختص. يقول فى قوله تعالى: (فإنْ لَمْ يُصِبْهَا وابِلٌ فَطَلٌّ واللهُ بِمَا تعملونَ بَصيرٌ)[3] ((والجزم فى (يُصبْها) بـ (لمْ) لا بـ (إنْ)، لأن (لم) عامل يختص بالمستقبل؛ و(إن) قد وليها الماضى، وقد يحذف معها الفعلُ، فجاز أن يُبطل عملها))[4].

والعامل عندَه قد يكون واجب الحذف، لا يصحَ أنْ ينطق به فى كلام؛ ولكنّه حينئذٍ يجب تقديره. يقول فى العامل فى (امرأة) فى قوله تعالى: (وإنْ امرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزا)[5]: ((امرأة مرفوع بفعل محذوف، أى وأن خافت امرأة، واستغنى عنه بـ (خافت) المذكور))[6].

ويرى العُكبرى أن بعض العوامل تعمل لشبهها الفعل، فإذا فقدت هذا الشبه لا تعمل، يقول عن الموضع الإعرابى لجملة ((يبتغون) فى قوله تعالى: (ولا آمينَ البيتَ الحَرامَ يبتغون)[7]: ((فى موضع الحال من الضمير فى آمين، ولا يجوز أن يكون صفة لآمين؛ لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل فى الاختيار))[8].

١- التبيان: ٢٧/١.

٢- يُنظر: التبيان فى غريب إعراب القرآن: ٧٠/١ .

٣- سورة البقرة: الآية: ٢٦٥ .

٤- التبيان: ٢١٧/١، وقد سُبقَ هذا الكلام بقوله فى سورة البقرة، الآية: ٢٤.

٥- سورة النساء: الآية: ١٢٨ .

٦- التبيان: ٣٩٥/١.

٧- سورة المائدة: الآية: ٢ .

٨- التبيان: ٤١٦/١.

وقال فى (خالصة) فى قوله تعالى: (قُلْ هِي للذين آمَنُوا فِي الحياةِ الدنيَا خالصَةً)[١]: ((ولايجوز أن تعمل فى (خالصة) زينة الله، لأنه قد وصفها بقولـــه (التى) والمصدر إذا وصف لايعمل ...)) [٢].

ويرى أن إعمال الفعل المتأخر إن كان فى صلة (أن) المضمرة ضعيف: يقول فى نصب (غير) من قوله تعالى: ((قُلْ أفَغَيْرَ اللهِ تَــأمرُونِى أعْبُــدُ أيّهــا الجَاهِلُونْ)[٣]: ((أفغير الله فى إعرابها أوجه: أحدهما – أن (غير) منصوب بـــــ (أعبُدُ) مُقدما عليه وقد ضُعّف هَذا الوجه من حيث كان التقدير: أن أعبد؛ فعندنا ذلك يفضى إلى تقديم الصلة على الموصول؛ وليس بشئ؛ لأن (أن) ليست فـــى اللفظ، فلا ينفى عملها، فلو قدرنا بقاء حُكمها لأفضى إلى حذف الموصول وبقاء صلته؛ وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ...))[٤].

والعوامل عندَهُ تتفاضل فيما بينها فى الباب الواحد يقول فى قوله تعالى: (قَد سَمِعَ اللهُ قَولَ الذينَ قالواْ إنّ اللهَ فقيرٌ)[٥] ((والعامل فـــى موضـــع إنْ ومـــا عَمِلَتْ فيه (قالوا) وهى المحكيّة به، ويجوز أن يكون معمولاً لقول المضـــاف؛ لأنه مصدر، وهذا يخرج على قول الكوفيين فى إعمـــال الأول؛ وهـــو أصـــلٌ ضعيفٌ، لأن الثانى فِعلٌ، والأول مصدر، وإعمال الفعل أقوى))[٦].

ومن ذلك أنه يرى أن الصفة لايتعمل فيما قبلها قال هذا في قوله تعالى: (وقُل لهُمْ فى أنفسهم قولا بليغا)[٧]: ((فِى أنْفسِهِمْ) يتعلق بـــ (قل لَهُـــمْ)، وقيـــل

١- سورة الأعراف: الآية: ٣٢ .

٢- التبيان: ٥٦٥/١ .

٣- سورة الزمر: الآية: ٦٤ .

٤- لاتبيان: ١١١٣/٢.

٥- سورة آل عمران: الآية: ١٨٠ .

٦- التبيان: ٣١٥/١.

٧- سورة النساء: الآية: ٦٣

يتعلق بـ (بليغاً)، أى يبلغ فى نفوسهم، وهو ضعيف؛ لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها))[1].

قد لاحظ العُكبرى أن العوامل اللفظية تعمل ظاهرة ومحذوفة ومن الأمثلة على حذفها وإبقاء عملها حذف الفعل الناصب لـ (كيف) فى قوله تعالى: (كَيْفَ إِذاً جِئْنَا مِن كلّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ)[2] ((الناصب لا محذوف أى كيف تصنعون، أو تكفرون))[3]. وفى قوله تعالى: (كُلَّ شَيْءٍ فصلْنَاه تَفْصِيلاً)[4]. ((وكُلَّ منصوب بفعل محذوف؛ لأنه معطوف على اسم قد عمل فيه الفعل، ولولا ذلك لكان الأولى رفْعُه))[5] .

فضلاً عن ذلك وجدنا أنّ العكبرى كان يستعرض ما يمكن أن يتخيل من العوامل ويناقش الأوجه الإعرابية التى يعرضها ويضعف ويبطل ما يبطل ليصل إلى وجه يرتجيه، يوافق مذهب النحوى، ومن ثم يُدلّل على رجحانه ولو كان مُقدراً غير ظاهر.

إذن يُحِقّ لنا القول بَعْدَ ما قدمنا أنْ أبَا البقاء العُكبرى كان يُعنى بالعامل النحوى عناية عظيمة فى كتابه (التبيان) وهذا واضح من خلال ما عرضه من الوجوه الإعرابية النصوص القرآنية التى تناولها فى كتابه موضع البحث، إذ كان العامل حاضراً لديه فى كثير من جوانب النحو عنده ، وكانت نظرية العامل لديه على درجة من التكامل والنضوج تَنِمُّ عن فكرٍ ثاقب فى علم النحو وعلله،

١- التبيان: ٣٦٨/١.

٢- سورة النساء: الآية: ٤١ .

٣- التبيان: ٣٥٩/١ .

٤- سورة الإسراء: الآية: ١٢ .

٥- التبيان: ٨١٥/٢.

وقد لمسنا غلبَة النزعة المنطقية والفلسفية على أسلوبه وهو بهذا يجارى أسلافِه من البصريين كما بيّنا .

وقد كان نتيجة ذلك أن جافى الأساليب الوصفية فى البحث النحوى ، شأنه فى ذلك شأن الأخفش[1]، وجمهور البصريين[2].

فالفعل المضارع عنده بعد (حتّى) وبعد لام الجحود وبعد لام التعليل، وفاء السببية إنما يتم بحرف مُضمر وهو (أنْ) .

١- يُنظر: منهج الأخفش الأوسط: ٢٠٢، ٢٠٣ .

٢- يُنظر الإنصاف: م٧٥، ٧٦، ٧٨، ٩٧ .

المبحث الرابع

موقف أبي البقاء من العلة والتعليل

من الثابت أنّ التعليل سمة ظهرت في الدرس النحوي منذ نشأته، ثم لازمته في أطوار حياته، فلكل حكم نحوي تعليل، وكل ظاهرة نحوية لابد لها من سبب[1].

ومما تجدر الإشارة إليه ها هنا أن النحاةَ قد اهتموا بالعلة النحوية اهتماما كبيراً وعدوها أداة مهمة لتوضيح الكثير من الظواهر النحوية، ومن اهتمامهم بالعلة أنهم عرفوها وقسموها على أضرب منطقية[2]، فتناولوها بالعرض والتحليل والنقد في دراسات مستقلة، أو في دراستهم لقضية من قضايا أصول النحو، كالقياس، والاستدلال، والعامل.

فقد حدّها الرماني (ت ٣٨٤هـ) بقوله: ((العلة تغيير المعلول عمّا كان عليه))[3]. ويراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه[4]. والتعليل في عمومه هو ((بيان علةِ الشيء، وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر))[5]، أو ((ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً ومؤثراً فيه))[6].

١- ينظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: ٨٥، وأبو البركات الأنباري، ودراساته النحوية: ١٩٠، والنحو العربي: العلة النحوية نشأتها: ٥١ .

٢- ينظر: الحدود في النحو: ٨٤ – ٨٥، والاقتراح: ٨٣، وارتقاء السيادة: ٧٨- ٧٩.

٣- الحدود في النحو: ٦٧ .

٤- ينظر: أصول النحو، محمد خير الحلواني: ١٠٨ .

٥- الكليات: ٤٣٩ .

٦- التعريفات: ٨٨ .

وكانت عللهم صنفين، الأول: علة يُطرد فيها على كلام العرب، وتنساق إلى قوانينهم. والآخر: علة تُظهر حكمتهم وتكشف عن صحة إغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، والنوع الأول أكثر استعمالا وأشد تداولاً، وهي كثيرة ذكرها السيوطي (ت ٩١١هـ)[1].

وقد ثبت في نفوس النحويين القدماء، أن العرب الفصحاء كانوا يدركون علل ما يقولون، وأنهم كانوا يعللون بعض ما يقولون، ومن ثم جعل النحاة نص لعربي على العلة، أو ايحاءه إليها مسلكاً من مسالك العلة[2].

والخليل هو أول مَنْ بسط القول في العلل النحوية بسطاً لَفَتَ انتباه بعض معاصريه فتقدم إليه فسأله عن علله تلك، عن العرب أخذها أم اخترعها من نفسه، فأجاب: ((إنْ العربَ نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وأن لم ينتقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة))[3].

وأول منْ قسّم العلل ووضح أركانها ابن السراج (ت ٣١٦هـ) بقوله: ((واعتلالات النحويين على ضربين: ضربٌ منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كلُ فاعل مرفوع. وضربٌ آخر يسمى علة العلة مثل: أن يقولوا لِمَ صارَ الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً ..))[4].

وصنفها الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) على ثلاثة أقسام وهي: التعليمية، والقياسية، والجدلية[5].

١- ينظر: الاقتراح: ٥٦، وفي أصول النحو سعيد الأفغاني: ١١٣.

٢- ينظر: الأصول للدكتور: تمام حسان: ١١٧ .

٣- الإيضاح في علل النحو: ٦٥، وينظر مكانة الخليل: ٨٨.

٤- الأصول في النحو العربي: ١/٣٥ .

٥- الإيضاح في علل النحو: ٦٤ – ٦٥ .

وقد اتخذ النحويون مع التعليل أحد موقفين: أما الأول فكان انتقاد جوانب النحو وعلله، وأما الثاني فكان الانتصار للنحو وعلله [1].

ولا يقل اهتمام أبي البقاء العُكبري بالعلة عن النحويين المتقدمين، وقد بينا في المبحث السابق تشبث العُكبري بالعامل وأثره في المعمول نتيجة تأثره بمنهج البصريين ودفاعه عنه في الكثير من آرائه، وكان الأمر كذلك بالنسبة للعلة النحوية كما هو واضح في توجيهاته، إذ ليس من السهل على رجل مثل العكبري أن يتخلى عن مذهبه النحوي الذي سار عليه في جميع كتبه .

والعُكبري مولع بإيراد العلل؛ لأن ((النفوس تأنس بثبوت الحكم لعلة، فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس))[2]؛ لهذا لم يكد العُكبري يغادر كبيرة ولا صغيرة في النحو العربي إلا عللها، فجاءت دراساته النحوية ممارسة تطبيقية؛ لما استنبطه من الأسباب والعلل، تتخللها إشارات نظرية منهجية، كتوضيحه لمفهوم النحو لدوران العلة مع المعلول، وهو أن العلة إذا ثبتت في موضع اطرد حكمها في كل موضع، قال: ((إنّ الحكم إذا ثبت لعلةٍ اطرد حكمُها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة))[3].

صاغ العكبري النحو العربي وفق منهج التعليل في كتابه (اللباب في علل البناء والإعراب)، إذ تناول أبواب النحو كلها، كل باب بقدر ما فيه من العلل، موضحاً حدّ الباب، وهو بحق تطبيق عملي للعلل على أحكام النحو العربي.

أما إذا عدنا إلى كتاب (التبيان)، فنجد أنه اتخذ من العلل ركائز في ابراز الخلاف النحوي بين النحويين، وفي ترجيح الآراء وتوجيهها والرد عليها

١- ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي: ١٩٧.

٢- التبيين: ١٨٩ .

٣- المصدر نفسه: ١٨٨.

وفق ما يفرضه عليه مذهبُه النحوى، إذ وجدنا يكرر نقده للكوفيين، والإشادة بالبصريين، وفى مواضع كثيرة وجدناه يصف آراء الكوفيين بالضعف وعدم الدقة. و((التعليل سبب من أسباب ظاهرة الخلاف النحوى؛ لأن النحاة اختلفوا أفراداً، وذلك أنهم اختلفوا فى الاعتلال لما اتفق العرب عليه))[١].

وفى كتابه موضع الدراسة نجد اهتماما واضحا بالعلة والتعليل، إذ نراه يعلل لكل ظاهرة يتعرض لها، وسنعرض امثلة من تعليلاته المختصرة التى توضح لنا منهجه فى ذلك .

يقول فى إعراب قوله تعالى: ((فى أيامٍ مَعْدودَاتٍ))[٢]: ((إن قيل: الأيام واحدها يوم، والمعدودات واحدها معدودة، واليوم لا يُوصف بمعدوده؛ لأن الصفة هنا مؤنثة، والموصوف مذكر، وإنما الوجه أن يقال: أيام معدودات، الجواب، أنه أجرى معدودات على لفظ أيام، وقابل الجمع بالجمع مجازاً، والأصل معدودة، كما قال (لنْ تمسنَا النَار إلاّ أياماً معدُودة)). ولو قيل: إن الأيام تشمل على الساعات، والساعة مؤنثة، فجاز الجمع على معنى ساعات الأيام، وفيه تنبيه على الأمر بالذكر فى كل ساعات هذه الأيام أو معظمها، لكان جوابا سديدا))[٣]. وهذه العلة من علل الحمل على المعنى، وهى من العلل المقبولة التى تجارى واقع اللغة.

ومن تعليلاته التى يبرز فيها أنواع العلة ما قاله فى علة بناء (لَدُنْ) فى قَوله تعالى ((وهَبْ لَنَا من لَدُنكَ رحمةً))[٤]، قال: ((لَدُنْ) مبنية على السكون،

١- نظرية التعليل: ١٨٩ .

٢- سورة البقرة الآية: ٢٠٣ .

٣- التبيان: ١/١٦٥.

٤- سورة آل عمران، الآية: ٨ .

وهي مضافة لأن علة بنائها موجودة بعد الإضافة، والحكم يتبع العلة، وتلك العلة أن (لَدُن) بمعنى (عد) الملاصقة للشئ، فـ (عند) إذا ذكرت، لم تخصص بالمقارنة، ولّدن عند مخصوص، فقد صار فيها معنى لا يدلُ عليه الظرف،، بل هو من قبيل ما يفيده الحرف، فصارت كأنها متضمنة للحرف الذى كان ينبغي أن يوضع دليلاً على القرب، ومثله ثم وهذا؛ لأنهما بُنياً لما تضمنا حرف الإشارة))[1].

إن التعليلات التى ذكرها أبو البقاء العكبرى مقبولة مستندة إلى طبيعة اللغة، قريبة من واقعها ولا مانع من قبولها، من ذلك ما قاله: راداً تأويل الزمخشرى (ت٥٣٨) بقوله تعالى: ((إِنّ السَمعَ والبَصَرَ والفؤادَ كُلُ أولئك كَانَ عنهُ مسؤولا))[2]، قال: ((قال الزمخشرى: يكون (عنه) في موضع رفع بمسؤول، كقوله: (غيرَ المغضوبِ عليهِمْ)، وهذا غلط؛ لأن الجار والمجرور يقام مقام الفاعل إذا تقدم الفعل، أو ما يقوم مقامه.

وأما إذا تأخر فلا يصح ذلك فيه ؛ لأن الاسم إذا تقدم على الفعل صار مبتدأ، وحرف الجر إذا كان لازما لا يكون مبتدأ. ونظير قولك: بزيد انطلق، ويدلك على ذلك أنك لو ثنيّت لم تقلْ بالزيدين انطلقا، ولكن تصحيح المسألة أن تجعل الضمير فى مؤول للمصدر، فيكون (عنه) فى موضع نصب، كما تقدر فى قولك: بزيد انطلق))[3].

ومن ذلك رفضه أن تُحمل (كَم الخبرية على رُبَّ) بعلة النقيض؛ لأن اتحاد العلة شرط عنده فى القياس، فقال: ((ومعظم النحويين يقول: حملت على

١- التبيان: ١/٢٤٠.

٢- سورة الإسراء، الآية: ٣٦.

٣- التبيان: ١/٨٢١.

نقيضها، وهى (رب)، الحق، ما خبرتك بهِ، وهو أن الجامع بينهما الغاية فى كرفى العدد؛ لأنهم لايعنون أن حكم الشيئين واحد العلتة تضادهما، بل وبين الضدين معنى مشتركاً فيه))[1].

ومن علل الحمل على النظير، قوله فى توجيه إعراب: ((مَن ذا الذى يُقْرِضُ الله قرضاً حسنًا))[2]، ((يقرض: صلة الذى، ولا يجوز أن تكون (من ذا) بمنزلة اسم واحد، كما كانت (ماذا)؛ لأن (ما) أشد ابهاما من (مَنْ) إذا كانت مَنْ لمن يعقل))[3] .

إن أبا البقاء العُكبرى ذو عقلية تعليلية فذة، فهو مولع بذكر العلل وتوجيهها الوجه الصحيح، وكان فى ذلك مسرفا، إذ يحاول بكل ما أتى من قوة وفكر وحدة ذهن، استخلاص العلة، يدلنا على ذلك كتابه (اللباب فى عقلل البناء والأعراب)، فقد صاغ أبواب النحو العربى وفق منهج التعليل، فتناول أبواب النحو كلها تقريباً، كلُ باب يقدر ما فيه من العلل، إذ يوضح حد الباب، ثم يعلله جزءاً وعلل الرجل من النوع الذى يُطرد فى كلام العرب وينساق إلى قانن لغتهم، ومن تلك العلل، علة السماع، وعلة التغليب، وعلة الحمل على المعنى، وعلة الحمل على اللفظ، وعلة الحمل على النظير، وعلة التشبيه، وغير ذلك من العلل التى ذكرها فى كتاب التبيان .

وعلى الرغم من أن أبا البقاء العكبرى كان مغاليا فى بصريته، نياره يذعن لما يلزمه ظاهر النصوص القرآنية ويرد على كثير من نحاة البصرة الذين نَقَل عنهم فى مواضع كثيرة من كتابه (التبيان)، لذا يمكن لنا القل أنه كان معتدلا اعتدالاً كبيراً فى أحكامهِ، وليس متشدداً .

١- اللباب: ٢١٥.

٢- سورة البقرة: الآية: ٢٤٥ .

٣- التبيان: ١/١٩٤.

المبحث الخامس

موقفه من السّماع والقياس

أولاً - السماع (النقل):

عرّف ابن الأنبارى (ت ٥٧٧هـ) النقل وأراد به (السّماع) بقوله ((النقل: هو الكلامُ العربىّ الفصيح المنقول بالنقل الصحيح والخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة))[١].

أمّا السّيوطى (ت ٩١١هـ) فعرفه بقوله: ((وأعنى به ما ثبتَ فى كلام مَنْ يُوثقُ بفصاحته فشملِ كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه (صلى الله عليه وسلم)، وكلام العرب قبل بعثته وفى زمنه أو بعده إلى أن فسدتِ الألسنة بكثرة المولدين))[٢].

والمسموعُ ثلاثةُ أنواعٍ: القرآن الكريمُ بقراءاته، والحديث النبوى الشريف، وكلامُ العرب النثرى والشعرىّ[٣]، وسأتكلم عَنْ كلّ نوعٍ كلاماً موجزاً أبيّنُ فيه موقف أبى البقاء العُكبرى من ذلك .

أ- القرآن الكريم وقراءاته:

احتلّ الشاهدُ القرآنى عندَ العُكبرىّ أعلى مراتبَ السّماع واسماها؛ فكلُ ما قُرئ به يجوز - عندهُ - الاحتجاج به فى العربية، سواء أكان متواتراً أم شاذاً أم آحاداً، ومما لا شكّ فيه أنّ القرآن الكريم أهم ينبوعِ الشاهد الذى يستقى منه النحويون، واللغويون أحكامهم وهو أعلى نصٍ عربىّ فصيح ومِنَ الثابت

١- لمع الأدلة: ٨١، وينظر الأغراب فى جدل الإعراب: ٤٥ .

٢- الاقتراح: ١٤، وينظر: ارتقاء السّيادة : ٤٧ .

٣- فى أصول النحو: ٢٨ .

والمعلوم أن القرآن وصل إلينا بقراءات موصولة السّند متصلة إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلا أن النحويين ولا سيما البصريين وقفوا من القراءات التى تخالف أقيستهم النحوية التى وضعوها موقفا خاصاً، فهم يتأولون مالا يتفق مع أقيستهم وإذا أعجزهم تأويل وتوجيه القراءة وصفوها بالشاذة؛ والضعيفة ورموا الرواة بالوهم وعدم الدراية بالعربية وهذا الأمر ليس مقصورا على القراءات للشاذة والضعيفة وإنما يقفون هذا الموقف مِنْ القراءات الصحيحة المعتمدة المتواترة التى رواها جمعُ غفيرٌ يستحيل تواطؤ أمثالهم على الكذب[1].

إن موقف أبى البقاء مُشابه لموقف سائر نحاة البصرة من خلال اتباعه لمقاييسهم التى وضعُوها إلا أننى وجدته مُتَهاونًا بعضَ الشئ مع القراءات الشاذة إذ قبل الكثير منها إن وافقت وجها فى العربية أو لغة من لغات العرب، إذ كان يتتبع القراءات الأخرى فى كل آيةٍ التى هو بصدد إعرابها؛ فكان يذكرها أولاً مفصلّةً ثم يعود فيوجه كلُ قراءة التوجيه النحوى المناسب لها، ويبدو لى أن العكبرى كان يذكر الوجوه الإعرابية ليعلمَ تصرفَ الاعراب ومقاييسه، لا لأن يقرأ به فلا يجوز أن يقرأ إلا بما رُوى وصحّ عن الثقاة المشهورين عن الصحابة والتابعين ووافق خط المصحف فالقراءة عندُ سنةً متبعةً وإنْ خرجتْ أو وافقه القياس فكلمة: (كلالة) فى قوله تعالى: (وإنْ كَان رجلٌ يورثُ كلالَةً)[2] عنده لو قرأت – بالرفع لأنها على صفة أو بدل من الضمير فى (يُورَثُ) لجاز، يغر أنه لايعرف أحداً قرأ بها، فلا يقرأنْ إلا بما ينقل[3].

١- ينظر: أبو البركات الأنبارى: ٢٨.

٢- سورة النساء الآية: ١٢.

٣- يُنظر: التبيان: ٣٣٦/١.

قدْ يُضعّف العُكبرى قسماً من القراءات المعتمدة المتـواترة لمخالفتهـا القياس من ذلك ما قالهُ فى قوله تعالى: (كُن فَيكُونُ)[1] ((الجمهور على الرفـع عطفاً على (يقول) أو الاستئناف أى فهو يكون ... ؛ وقرئ بالنصب على جواب لفظ الأمر، وهو ضعيف))[2] وهذه القراءة التى نَعَتَها بالضعف هى قراءةُ ابـن عامر ووافقه الكسائى وكلاهما من القرّاء السبعة[3]. وقد يضعف قراءة لضعف اللهجة إذ قال فى قوله: ((وإذا قيل لهم لا تُفْسدُوا))[4] .

((واصل قيل قُول، فاستثقلت الكسرة على الواو فحُذفتْ، وكسرتْ القاف لتنقلب الواو ياء، كما فعلوا فى أدلٍ وأحقٍ ... ومن العرب مَن يقول فى مثل قيل وبيع: قول وبوع، يسوّى بين ذوات الواو والياء وقالوا: وتُخرج على أصـلها، وما هو من الياء تقلب فيه واو لسكونها وانضمام ما قبلها؛ ولا يُقرأ بذلك ما لـم تثبت به رواية))[5].

قد نسب الوهم أو الغلط إلى الرواة، أو القارئ فى مواضع كثيرة ومـن ذلك ما قاله فى قوله تعالى: (للملائكة اسجُدُوا)[6] ((الجمهور على كسـر التـاء وقرئ بضمها، وهى قراءة ضعيفة جدًا وأحسنُ ما تُحملُ عليه أن يكون الراوى لم يضبط على القارئ ...))[7] .

١- سورة البقرة الآية: ١١٧.

٢- التبيان: ١٠٩/١.

٣- ينظر: النشر فى القراءات العشر: ١٦٦/٢، وغيث النفع: ٨٩ .

٤- سورة البقرة، الآية: ١١.

٥- التبيان: ٢٧/١ - ٢٨.

٦- سورة البقرة، الآية: ٣٤ .

٧- التبيان: ٥١/١.

وقد يصف القارئ بالغلط إذ قال قوله تعالى: (مَا دَلَّهُمْ علىَ موتِهِ إلا دَابةُ الأرضِ تأكُلُ منسأتَهُ)[1] .

((وقرى في الشاذ ((مِنْ سأتِهِ))، بكسر التاء على لَنّ (مِنْ) حرف جَـر. وقد قيل غلط قارئها ...))[2].

وضع العُكبرىّ بعض المعايير لقبول القراءة، منها ما طابقت لغة مـن لغات العرب، وثبتت روايتها وموافقتها العربية ولو بوجه ومنها لستقامة المعنى إذ يقول في قوله تعالى (مَا وَدَعكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)[3].

((وَدّعكَ بالتشديد. وقد قُرئ بالتخفيف، وهى لغةٌ قليلةٌ قال أبو الأسـود الدؤلي:

لَيْتَ شِعْرِى عن خليلي ما الذى　　　غالَه ف الحُبِّ حتى وَدَعَه

أى ترك الحُبّ))[4].

ويمنع القراءة التى تخالف المعنى ويفضل القراءة الجيدة فـى المعنـى يقول في قوله تعالى: (و يُرِيدُ الذينَ يتبعُونَ الشهواتِ)[5].

معطوف في قوله: (واللهُ يُرِيدُ أن يَتُوبَ عَلَيكُمْ)، ألا أنه صـدّر الجملـة الأولى بالاسم والثانية بالفعل؛ ولا يجوز أن يُقرأ بالنصب، لأنّ المعنى يَصـيرُ: واللهُ يُرِيدُ أن يتُوبَ عليكُمْ ويريدُ أنْ ويريدُ الذّين يتبعُونَ الشهواتِ؛ وليس المعنى

١- سورة سبأ، الآية: ١٤ .

٢- وهى قراءة سعيد بن جُبير ينظر المحتسب: ٢/٢٣٠، وينظر التبيان: ٢/١٠٦٥.

٣- سورة الضحى، الآية: ٣ .

٤- التبيان: ٢/١٢٩٢.

٥- سورة النساء، الآية: ٢٧ .

على ذلك))[1]. وإذا كان الاعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب إذ يجب أن يوافق الأعراب المعنى .

وفي قوله تعالى: (فيهِمَا إِثْمٌ كبيرٌ)[2] قال: الأحسن القراءةُ بالباء؛ لأنه يقال إثم كبير وصغير ... وقرئ بالثاء؛ وهو جيد في المعنى؛ لأن الكثرة كبر، والكثير كبير، كما أن الصغير يسير حقير))[3].

وأبو البقاء لا يَسلكَ منهجاً واحداً فيما يتعلق بنسبة القراءات إلى أصحابها، فالذي يتصفح كتاب التبيان يَجدُ كمّا هائلاً من القراءات غيرَ المنسوبة فلم ينسب إلاّ قراءة ابن مسعود[4]، وابن عباس[5]، والحسن البصري[6]، وقراءة أيوب السختياني[7]، وما عدا ذلك فهي قراءات غير منسوبة وهي كثيرة جداً لا حَصْرَ لها .

ولَهُ موقفٌ معتدلٌ من القراءة الشاذة؛ لأنه يَقْبَلُ الكثيرَ منها إنْ وافقت وجهاً من وجوه العربية أو جاءتْ على لغة من لغات العرب، ويقول في قوله تعالى: (بِمَا أنزِلَ إليكَ)[8] ((القراءة الجيدة أُنزل إليك، بتحقيق الهمزة. وقد قُرِئ في الشاذ أنزل ليك – بتشديد اللام والوجه فيه أنه سكّن لام أنزل، وألقى عليها حركة الهمزة؛ فانكسرت اللام وحذفت الهمزة، فلقيتها لامْ إلى فصار اللفظ بما

١- التبيان: ١/٣٥٠.

٢- سورة البقرة، الآية: ٢١٩ .

٣- التبيان: ١/١٧٦.

٤- المصدر نفسه: ١/٢٦١ .

٥- المصدر نفسه: ١/٣٠٥ .

٦- المصدر نفسه: ١/٣٣٧.

٧- المصدر نفسه: ١/١١ .

٨- سورة البقرة، الآية: ٤ .

أنزل ليك، وأدغمت في اللام الثانية))[1].

ومن ذلك توجيهه لقراءة ضَم اللام في قوله تعالى: (إلاّ مَنْ هُوَ صَــالِ الجَحِيمِ)[2]، قال: (صَالِ)، يقرأ شاذاً بضم اللام، فيجوزُ أنْ يكون جمعــاً علــى معنى ((من)) وأن يكون قَلب فصار صائلاً، ثم حَذف الياء، فبقي صالِ))[3].

أما القراءة الشاذة التي لا توافق أقيسته فلا يقبل بها بل يرفضها يقول في قوله تعالى: (قُدّ مِنْ دُبرٍ)[4] .

((الجمهور على الجرِّ والتنوين، وقرئ في الشواذ بثلاث ضَــمّات مِــنْ غير تنوين، وهو مبني على الضم؛ لأنه قطع عن الإضافة؛ والأصل: مِن دُبُــره وقُبُله، ثم فُعِل فيه ما فُعِل في قَبْلُ، وبَعْدُ؛ وهو ضعيف؛ لأن الإضافة لا تلزمَــهُ كما تلزم الظروف المبينة لقطعها عن الاضافة))[5] ولم يستخدم العُكبري ســوى عبارة الضعف أو البُعد عن القياس ولم يصفها بالقبح أو الخطأ أو الرداءة كمــا كان يفعل نحاة البصرة ومنه قوله في توجيه قوله تعالى: (إنّكُمْ لَــذَائقُو العَــذَابِ الأليمِ)[6] .

((الوجه الجرُ بالإضافة، وقرئ شاذاً بالنصب وهو سهو من قارئِه؛ لأنّ الفاعل تحذف منه النون، وينصب إذا كان فيه الألف واللام))[7] .

١- التبيان: ١٩/١، وينظر نفسه: ٧٠٩/٢، ٢/ ١٠٩٤.

٢- سورة الصافات، الآية: ١٦٣ .

٣- التبيان: ١٠٩٥/٢ .

٤- سورة يوسف، الآية: ٢٥. وهي قراءة ابن حجر، وابن أبي إسحاق، ينظــر: المحتســب: ٩/٢ .

٥- التبيان: ٧٢٩/٢ .

٦- سورة الصافات، الآية: ٣٨ .

٧- التبيان: ١٠٨٩/٢ .

يصف تارةَ القراءات بالغرابة إذ قال في قوله تعالى: (هَيْتَ لَكَ)[1] بعد أن ذكر القراءات المحتملة فيها: ((والقراءة الخامسة: هيئت لك، وهي غريبة))[2].

يَنصُ أبو البقاء العُكبرى على أن قراءة ابن عامر: ((وكذلك زيّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم)) بعيدة جداً وإنما هي مقتصرة على ضرورة الشعر قال: ((ويقرأ بضم الزاى وكسر الياء على ما لم يُسَمَّ فاعله، وقتلُ بالرّفع على أنّه القائم مقام الفاعل، وأولادهم بالنصب على أنه مفعول القتل، وشركائهم بالجر على الإضافة، وقد فصل بينهما بالمفعول وهو بعيد، وإنما يُجيء في ضرورة الشعر))[3].

وهذا ضعيف في القياس جداً، وتقدير، زُينَ قتلُ شركائهم هذا إلا يكون في اختيار الكلام بالاجماع[4] .

وقد احتجَ الرجل بكثيرٍ من الشواهد القرآنية إذ كان يُفسّر ويوجه إعراب القرآن بالقرآن نفسه وسأكتفي بمثالٍ واحدٍ يوضح ذلك في قوله تعالى: (وكَفَى باللهِ حَسِيبًا)[5] قال: ((وكفى يتعدّى إلى مفعولين، وقد حُذفا هنا والتقدير: ((كفاك اللهُ شرّهم ونحو ذلك .. والدليل على ذلك قوله: (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ)[6] [7] .

١- سورة يوسف، الآية: ٢٣ .

٢- التبيان: ٧٢٨/٢ .

٣- ينظر: النشر: ١٩٧/٢، والتبيان: ٥٤١/١.

٤- البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٤٢/١.

٥- سورة النساء، الآية: ٦ .

٦- سورة البقرة، الآية: ١٣٧ .

٧- التبيان: ٣٣٢/١.

يَتَبيّنُ لنا مما سبق أنّ العُكبرى يَقِفُ موقفاً مُعتدلا من القــراءات، فهــو يرى أن القراءة سُنّةٌ مُتبعَةٌ ينبغى تقديرها والاعتداد بها اعتدادا عظيماً؛ إذ إنهــا من القرآن، وما كان من القرآن فهو أولى بالقبول وأجدر بالتفضيل.

مع أن العُكبرى يميل إلى البصريين إلا أنه لم يقف ذلك الموقف المتشدد الذى وقفه شيوخ البصرة من القراءات، ولعلنا لاحظنا موقفه من قراءة ابن عامر السابقة، فى حين أننا نجد البصريين يَرفضونها، ومنهم مَن رماها بالقبح، ومنهم بالخطأ، ومنهم مَن رَماها بالرداءة، ولكن صاحبنا اكتفى بأن ذكر أنها ضعيفة فى القياس وهذا ديدنه فى كل قراءة لايجيزها يصفها بالضعف وهذا عبارة لا تفارقه ولطالماً وجدناه يوجه للقراءة الشاذة ويجد لها تخريجاً مناسباً ما لــم تخـــالف القياس .

لذا يُمكن لى أن أصِف منهجه بالاعتدال فى قبول القراءة عندما يَجِد لها مَخْرَجاً يتفق ومنهجه النحوى .

ب- الحديث النبوي الشريف:

لَيْسَ الحديثُ النبوىّ هو ما جَاء على لسانِ رسول الله (صلى الله عليــه وسلم) فحسب بل يشْتملُ عليه وعلى ما نقلته الرواية ودونته الكتب من محاورة الرسول لأصحابه وما قاله الصحابة فى وصف أعماله صلى الله عليه وسلم .

وقد كان النحويين المتقدمين مِنْ هذه المادة اللغوية الثرية موقفٌ يتميّــز بالصدِّ عنها والاعراض عن الاحتجاج بها إلا فى مواضع نادرة وحجــتهم فــى ذلك ((جواز نقله بالمعنى أو جواز لحن ناقله ممن ليس بفصيح))[1] وهم مــع ذلك يكّون فى فصاحته- صلى الله عليه وسلم، فالرسول الكريم أفصحُ مَنْ نَطَقَ

١- ارتقاء السيادة: ٤٧، وينظر: فى أصول النحو: ٤٦.

بالضاد عند النحويين جميعاً وهذا لا يختلف عليه اثنان ولا يشك فيه أحدٌ؛ ولكنهم يستبعدونه من مصادر الاستشهاد لما ذكرناه ولسنا ملزمين بالأخذ بحججهم ولكن المقام لايتسع ها هنا للخوض في مناقشة هذا الموضع فقد أشبع دراسة وما يهمنا هو موقف أبي البقاء العُكبريّ مِنْ ذلك ويس غريباً أن نجد الرجل لايُعنى بالإستشهاد بالحديث الشريف فهو لا يختلفُ عنْ أسلافه مِنْ النحويين فقد وجدْتُ في كتاب ((التبيان)) حديثاً واحداً استدلَ به صاحبنا على وقوع الخفض على الجوار في القرآن الكريم قال: ((وهو الأعراب الذي يُقال هو على الجوار؛ وليس بُممتنع أن يقع في القرآن لكثرته فقد جاء في القرآن والشعر فمِن القرآن قوله تعالى: (وَحُورٌ عِينٌ)[1] على قراءة من جرَ وهو معطوف على قوله: (بِأكْوابِ وأباريقَ) والمعنى مختلفٌ؛ إذ ليس المعنى: يطوف عليهم ولدَان مُخلدون بُحورِ عين، وقال الشاعر وهو النابغة.

لَمْ يَبْقَ الا أسيرٍ غَيْرُ مُنْقَلبِ أو موثقٌ في حبال القَدّ مَجْنُوبُ

والقوافي مجرورة، والجوار مشهورٌ عندهم في الإعراب، وقلب الحرف بَعْضها إلى بعض والتأنيث وغير ذلك، فمن الاعراب ما ذكرنا في العطف ومن الصفات قوله: (عَذابَ يَوْمٍ مُحيطٍ)[2]. واليوم ليس بمحيط، وإنما المحيط العذاب وكذلك قوله: (في يومٍ عاصِفٍ)[3] واليوم ليس بعاسف وإنما العاصف الريح ومن قلب الحرف قوله عليه الصلاة والسلام: ((ارجعْنَ مأزورات غير مأجورات)) والأصل مَوْزُرات؛ ولكن أريد التآخي[4] .

١- سورة الواقعة الآية: ٢٢ .

٢- سورة هود الآية: ٨٤ .

٣- سورة ابراهيم الآية: ١٨ .

٤- التبيان: ١/٤٢٣.

ولم أر فى كتاب التبيان سوى هذا الحديث وعندما تصفحت كتاب ((التبيين عن مذاهب النحويين)) لم أرَ أى ذكر لأحاديث المصطفى (صلى الله عليه وسلم) على على وجه الاستشهاد به ولا على وجه التمثيل .

جـ - كلام العرب :

أما موقفه من لغات العرب فهو موقف معتدل؛ إذ وجدته يعتدُ إعدادا كبيراً بهذا المصدر، مما يجعله يقبل الشاذ من القراءات إذا حَمِلت على لغة من لغاتهم موهو مع هذا ألا يُعَوّل على اللغة التعليلية الشاذة، قال فى قوله تعالى: (إيّاكَ نَعْبُدُ وإيّاكَ نَستَعِينُ) [١] .

((وقرئ شاذاً بفتح الهمزة، والأشبه أن يكون لغةً مسموعةً))[٢].

وقال فى (أمين) ((فيه لغتان: القصر وهو الأصل، والمد، وليس من الأبنية العربية؛ بل هو من الأبنية الأعجمية، كهابيل وقابيل.

والوجه فيه أن يكن أشبع فتحة الهمزة، فنشأت الألف؛ فعلى هذا لا تخرج عن الأبنية العربية))[٣] .

ونراه يجوز كسر نون المضارع فى الفعل (نَستعين) وفى نظائره على لغة لبعض العرب وقد علل ذلك بأن الأصل نَستعون، نَستفعِل من العون؛ فاستثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى العين، ثم قُلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها[٤].

١- سورة الفاتحة الآية: ٤ .

٢- التبيان: ٦/١ .

٣- المصدر نفسه: ١١/١.

٤- يُنظر: المصدر نفسه: ٧/١ .

وقال: ((الجمهور على ترك الهمزة في الضالين))؛ وقرأ أبو أيوب السّختياني بهمزة مفتوحة، وهي لغة فاشية فالعرب في كل ألف وقع بَعْدَها حرف مشدد نحو: ضالّ، ودابة وجان، والعلة في ذلك أنه قلب الألف همزة لتصح حركتها؛ لئلا يَجْمَعَ بين ساكنين)) [1] .

ونراه يَستَدل لعمل اسم التفضيل في الظروف قو قوله تعالى: (لو نَعْلَمُ قِتَالا لا تبَعْنَاكُم هُمْ للكُفرِ يومَئِذٍ أقرَبُ منهُمْ للإيمَانِ) [2] بما سُمع عن العرب، فيقول: ((اللام في قوله: (للكُفْرِ و (للإيمَانِ) متعلقة بأقرب؛ وجاز أنْ يعمل أقرب فيها؛ لأنها يُشبهان الظرف، وكما عمِلَ أيبُ في قولهم: ((هذا بُسْراً أطيب منه رُطباً)) في الظرفين المقدرين؛ لأن أفعل يدل على معنين على أصل الفعل، وزيادته، فيعمل في كلٍ واحد منها بمعنى غير الأخر)) [3] .

وإذا ما انتقلنا إلى الشاهد الشعر وجَدْنا الرجل يُكثر من الاستشهاد بالشعر العربي القديم فشَمِل معظم البحور الشعرية المعروفة وقد تنوعَت طبقات الشعراء الذين استشهد بشعرهم وإن أغلب شواهده مَن شواهد سيبويه وكثير ما نجد العُكري ينسب الشواهد إلى قائلها مثل: النابغة، وطرفه، ولبيد، والأعشى والرزدق والكميت ويَستخدم أحياناً أنصاف الأبيات في بعض المواضع لتأييد ما هو بصدد، وتارة يُصرّح أن الشاهد ليس لَه بل هو من شواهد أبي على مثلاً أو ابن جنّي تارة أخرى .

قال في قوله تعالى: (وأنّ اللهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ للعَبيدِ) [4] ((وظَلّامٌ)): فَعّال: مِن الظُلْمِ .

١- التبيان: ١١/١ .

٢- سورة آل عمران الآية: ١٦٧ .

٣- التبيان: ٣٠٨/١ .

٤- سورة آل عمران الآية: ١٨٢ .

((فإن قال: بناء فَعّال للتكثير، ولا يلزمُ مِنْ نفى الظلم الكثير نفى الظلم القليل، فلو قال: بظلم لكان أدلّ على نفي الظلم قليلة وكثيرة .

فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدهما – أنّ فَعّال قد جاء لا يُراد به الكثرَةُ لقول طرفة:

ولَسْتُ بحَلّالِ التّلاعِ مَخافةً ولَكنْ متى يَسْترفِدِ القومِ أرفِدِ

لا يريد هنا هذا أنه قد يَحلُ التلاعَ قليلا، لأنّ ذلك يدفعه قولهُ: متى يَسْترفِدِ القومُ أرفد، وهذا يدلُ على نفى البخل فى كل حال؛ ولأن تمام المدح لا يحصل بإرادة الكثيرة))[1] .

وقد يَستشهد بالشعر مَنْ أجل توجيه قراءة ومن ذلك قولهُ: ((رَءُوف)): يَقْرَأ بواو بعد الهمزة مثل شكور. ويقرأ بغير واو مثل: يَقَظ وفطن، وجاء فى الشعر: بالرّؤُف الرّحيم[2] .

تعدى الفعل (بَدّل) إلى مفعولٍ واحد بنفسه وإلى الآخر بالباء والذى مع الباء هو المتروك والذى بغير باء هو الموجود كقول أبى النجم :

وبَدّلْتُ والدّهرُ ذو تبدلٍ هَيْفا دبُوراً بالصبا والشمّالِ[3]

لا يلتزم العُكبرى طريقة واحدة فيما يتعلق بإيراد الأبيات المُستشهد بها؛ فهو فى الغالب يذكر البيت كاملاً منسوباً إلى قائلِهِ وفى بعض المواضع يكتفى بذكر شطرٍ واحدٍ أو التنويه بورود ذلك فى الشعر .

١- التبيان: ٣١٦/١.

٢- المصدر نفسه: ١٢٤/١.

٣- المصدر نفسه: ٦٧ .

ثانياً - القياس :

ساق النَحويون للقياس النَحوى تعريفات كثيرة منها ((أنّه تقدير الفرع بحكم الأصل، أو حمل فرع على أصل لِعلةٍ، وإجراء الأصل على الفرع، وقيل إلحاق الفرع بالأصل بجامع))[1] .

ونَقَلَ لَنا أصحابُ كُتُبِ التراجم أن أولَ مَنْ بَعَجَ النَحو ومَدّ القياس وَشَرَح العلل هو عبد الله بنأبى إسحاق الحضرمى الذى كان أشد قياساً ، وأبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب[2] .

والقياس ركنٌ رئيس من أركان نحونا العربى لا ينفك منه فهم يُعرفون النَحو بقولهم هو: ((علم مُستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها)) [3] .

وعليه قالوا: إن النّحو علم قياسى[4].

ويقول عنه أحد الباحثين المحدثين: ((ولستُ أعقل النّحو إلا استقراءً ثم قياساً))[5].

إذن القياس النّحوى هو الطريقُ الذى يَسْهُلُ به القيام على اللغة، ووسيلة تُمكّن الانسان من النطق بالاف من الكلم والجمل دون أن نترع سَمْعَه مِن قبل، أو يحتاج فى الإنسان من النطبق الألف من الكلم والجمل دون أن تقرع سَمْعَه

١- لمع الأدلة: ٩٣، وينظر: الاقتراح: ٤٧ .

٢- ينظر: مراتب النحويين: ٢٥، وإنباه الرواة: ١٠٥/٢، ونزهة الالباء: ١٠-١١. وإخبار للنحويين البصريين: ٢٣ .

٣- المُقرب: ٤٤، وينظر: حاشية الصبان: ٤٨/١، ولمع الأدلة: ٩٥، واللغة والنحو: ٢٢.

٤- ينظر: الإيضاح فى علل النّحو: ٤١ .

٥- فى أصول النحو: ٧٨ .

من قبل، أو يحتاج فى الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها[1] .

ولا يَعْنينا فى هذا المقام الحديث عَنِ القياس بشكل عَام، وإنما يهمنا موقف أبى البقاء العكرى مِن هذا الأصل الثابت مِن أصول النحو العربى .

عُنى الرجلُ بهذا الأصل عظيمةً فى كتابه "التبيان" الذى يُعَدُّ مِنْ مؤلفاتِه المتأخرة إذ أودَع فيه عُصارَة جُهْده وخُلاصة فكره ، ولهذه العناية مظاهرها فى كتابة موضوع الدّراسة منها :

إنه كان دائم الإشارة إلى ما خَرَجَ عَنِ القياس وبين وجه مخالفته القياس مِن ذلك قوله ((الوجهة)) فى قوله تعالى: (ولِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلّيها)[2]: ووجهة جاءَ على الأصل؛ والقياس جهة مثل: عِدة وزنه))[3] .

وفى موضع آخر قال ((القصوى – بالواو، وهى خارجة على الأصل وأصلها مِن الواوِ. وقياس الاستعمال أن يكون القُصيا؛ لأنه صفة كالدنيا والعُليا، وفُعلى إذا كانت صفة قلبت واوها ياء فرقاً بين الاسم والصفة))[4] .

وكان لا يقيس على النادر قال: ((الأصل فى ماء موَة، لقولهم: ماهَتِ الركيَة تموه، وفى الجمع أمواه، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، ثم أبدلوا من الهاء همزة، وليس بقياس))، وقال: ((وحكى سيبويه عن بعْضهم "عليه رجل ليسنى" وهو شاذ لا يُقاس عليه))[5] .

١- يُنظر: دراسات فى اللغة العربية وتاريخها: ٢٥.

٢- سورة البقرى الآية: ١٤٨ .

٣- التبيان: ١٢٦/١ .

٤- المصدر نفسه: ١٢٥/١ .

٥- المصدر نفسه: ٣٩/١ - ١٣٠ .

يختار الوجه الإعرابي الذي يدْعَمه القياس ويرجحه على غيره إذ قال في قوله تعالى: (والله جَعَل لكُم مِن بُيُوتِكُمْ سكَناً وجَعَل لكَمْ مِنْ جلودِ الأنعَام بيوتًا تَستَخفونَها يومَ ظعْنكُمْ ويومَ إقامتكُمْ ومِن أصوافِهَا وأوبَارها ، أشعارها أثاثًا ومَتَاعاً إلى حِين)[1] .

((أثَاثاً: معطوف على سكنًا وقد فصّل بينه وبين حرف العطف بالجار والمجرور وهو قوله (ومِنْ أصوافِهَا)) وليس بفصل مُستقبح كما زعم في الإيضاح؛ لأن الجار المجرور مفعول، وتقديم مَفعول على مفعول قياسٌ))[2] .

وتراه يقوى قراءةً على أخرى تبعاً اقوتها في القياس قال في قوله تعالى: (إنّا لله)[3] ((الجمهور على تفخيم الألف في إنّا، وقد أمالَها بعضَهُمْ لكثير ما يُنطق بهذا الكلام وليس بقياس؛ لأن الأف مَن الضير الذي هو (نا). وليست مُنقلبةُ ولا في حكم المنقلبة))[4] .

ومن أقْيسته البصرية التي تمشك بها حذف حرف الجر وابقاء عمله معَ (أن) حصراً إذ قال في قوله تعالى: (أنْ لَهُمْ جَنات)[5]: ((فتحت أن ها هنا؛ لأن التقدير: بأن لهم، وموضع أن وما عملت فيه نصب ببشر؛ لأنّ حرف الجر إذا حذف وصل الفعل بنفسه وهذا مذهب سيبويه .

وأجاز الخليل أن يكون في موضع جَرٍ بالباء المحذوفة؛ لأنه موضع تُزاد فيه، فكأنها ملفوظ بها، ولا يجوز ذلك مع غير أنْ، لطول الكلام، ولو قلت:

١- سورة النحل الآية: ٨٠.

٢- التبيان: ٢/٨٠٤ .

٣- سورة البقرة الآية: ١٥٦ .

٤- التبيان: ١/١٢٩.

٥- سورة البقرة الآية: ٢٥ .

بشره الخلود لم يجز، وهذا أصلٌ يتكرر في القرآن كثيراص ، فتأمله واطلبه ها هنا))[١] .

يؤكد على الأصل في مواضع كثيرة يقول: ((الأصل في ترى تـــرْأى، مثل تَرْعى، إلا أن العرب اتفقوا على حذف الهمزة في المســتقبل، ولا يقـــاس عليه، وربما جاء في ضرورة الشعر على أصله))[٢].

وخلاصة القول في مَنْهجه في القياس إني وجَدْت الرجل معتَداً بالقيـــاس اعتداداً كبيراً، وكان له فيه منهج في مجمله منهج البصريين؛ إذ إنـــه لايُجيـــز القياس إلا على الأعم الأغلب، وله في القياس أصول عامة يراعيها؛ فهو حـــين يفاضل بين مذهبين يختار الأقرب والأقوى في القياس ويضعف الأضعف فـــي القياس فهو يقبل القراءة إن لم تخالف القياس وفيما قدّمنا من أدلة يُفصح عن ذلك ولله الحمد مِن قبلُ ومن بَعْدُ .

١- التبيان: ٤١/١ .

٢- المصدر نفسه: ١٩٣/١ .

الخاتمة

قبل أن أختم بحثي هذا لابُدّ أن أشير إلى أنّ العُكبري كان بَصْريّ المذهب والنزعة في نحوه، وذلك؛ لأنه سلك طريقهم وسار على خطاهم واستخدم مصطلحاتهم وتبنى آرائهم، واستشهد بشواهدهم، واستدل بأدلتهم وهذا واضحٌ في كلِ مُصنفاته ومن أبرزها كتاب ((التبيان)) موضوع الدّراسة الذي جاء جامعاً لكثير من الأعاريب مختصراً لكثير من أقوال العلماء متضمناً وجوه الإعراب والقراءات .

وعلى الرّغم من أنّ أبا البقاء العُكبري كان مغالياً في بصريته نراه يذعن لمّا يُلزمه ظاهر النصوص القرآنية ويرد على الكثير من نحاة البصرة الذي نقل عنهم ولم يَسلَم من نقده غيرُ سيبويه الذي كان يحترم آرائه لذا يمكن لنا القول إنّه كان معتدلاً اعتدالاً كبيراً في أحكامه وليس متشدداً لمذهبه البصريّ.

إنّ أبا البقاء كان ذا عقلية تعليلية فذّة فهو مُولع بذكر العلل وتوجيهها الوجه الصحيح وكان في ذلك مُسْرفاً إذ يحاول بكل ما أوتي من قوة وفكر وحدّة ذهن في استخلاص العلة يدلنا على ذلك كتابه (اللباب في علل البناء والإعراب) الذي أشار إليه في كتاب التبيان، إذ صاغ فيه أبواب النحو العربي وفق منهج التعليل متناولاً أبواب النّحو كافة .

وقفَ العُكبري موقفاً مُعتدلاً من القراءة الشاذة؛ لأنه قَبِلَ الكثير منها إن وافقت وجهاً من وجوه العربية أو لغة من لغات العرب، ويهتم بتوجيهها ولا يتهكم عليها وهذا موقف معتدل منه تجاه هذا المصدر العظيم من مصادر النحو العربي. ويّدلك على ذلك احترامه للشاهد القرآني واعتداده به إذ كان يفسر

القرآن بالقرآن ويكثر من الاعتماد على الشاهد القرآنى فى أثبات صحة قاعدة أو رأى .

لقد كان لاهتمام العُكبرى بالخلاف النحوى أثر واضح فى كتابه موضع الدراسة مع أنه كان مختصراً فى ذكر مسائله الخلافية يعمد إلى الإيجاز وعـــدم التطويل .

مُعظم آراء الكوفيين يتعقبها بالنقد وهى كثيرة لا حَصْرَ لها .

كان العُكبرى يهتم بذكر الوجوه الاغرابية لـيعلم تَصــرّف الأعــراب ومقاييسه، لا لأنْ يُقرأ بها، فلا يجوز أنْ يقرأ عندهُ إلاّ بما روى وَصَحّ عــن الثقاة المشهورين عن الصحابة والتابعين ووافق خط المصحف؛ لأن القراءة سنةٌ متبعة وقد نصّ عَلى ذلك فى مواضع كثير من ((التبيان)) .

وأخيراً الله أسأل أن يوفقنا فى عملنا هذا ويجعَلهُ خالصاً لوجهه الكــريم ولا ادعى لبحثى هذا الكمال والجدة لذا أقدم هذا البحث بين يدى القارئ الكــريم وأتمنى أنْ يتّعَ صدرهُ ويمنحنى العُذر لما وقعْ فيه من هفوات فهذه من صـــفات البشر .

الملخص

إنّ هذا البحث تناول منهج (أبى البقاء العُكبرى) فى إعراب القرآن الكريم من خلال كتابه ((التبيان فى إعراب القرآن)) إذ إنه لم يُبين منهجه تفصيلاً بل كان همه فى هذا الكتاب الاقتصار على ذكر الإعراب ، ووجوه القراءات وجانباً من الخلاف النحوى .

لقد كان (العُكبرى) بصرىّ المذهب والنزعة فى نحوه ؛ لأنه سلك طريقهم وسار على خطاهم ، واستخدم مصطلحاتهم واتبع المقاييس التى وضعوها ، إذ يتكرر فى كتابه نقده للكوفيين ووصفهم بالضعف ، وعلى الرغم من أن أبا البقاء كان مغاليًا فى بصريته نراه يُذْعِنُ لِما يلزمه ظاهر النصوص القرآنية ، ويرد على الكثيرِ من نحاة البصرة الذين نقل عنهم ، ولم يسلم من نقده غيرُ (سيبويه) الذى كان يحترم آراءه لذا يمكن لنا القول إنه كان معتدلاً فى أحكامه اعتدالاً كبيراً وليس متشدداً لمذهبه البصرىّ .

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ أبا البقاء كان ذا عقلية تعليلية فذة فهو مولعٌ بذكر العلل وتوجيهها الوجه الصحيح وقد أسرف فى ذلك .

وقفَ (العُكبرى) موقفاً معتدلاً من القراءةِ الشاذة ؛ لأنه قَبِلَ بها إنْ وافقت وجهاً من وجوه العربية أو لغةً من لغاتِ العربِ .

مصادر ومراجع الفصل الثالث

١- أبو البركات ابن الأنباري ودراسته النحوية - الدكتور فاضل صالح السامرائي - دار الرسالة للطباعة والنشر، بغداد، ط١، ١٩٧٥م - ١٣٩٥هـ.

٢- الإتقان في علوم القرآن للإمام جلال الدين السيوطي - تحقيق: محمد سالم هاشم، ط١، ١٤٢٢هـ ، دار ذوي القربى .

٣- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، ط٢، ١٤١٣-١٩٩٢.

٤- إخبار النحويين البصريين لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: نخبة من العلماء مكتبة الثقافة الدينية ؛ ط٢ ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

٥- ارتقاء السّيادة في علم أصول النّحو للشاوي يحيى الشاوي المغربي، تحقيق: د.عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار، مطبعة النواعير، ١٩٩٠م .

٦- الأشباه والنظائر في النّحو، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مُكرّم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

٧- الأصول دراسة ابيستيو لوجيه للفكري اللغوي عند العرب ، د. تمام حسّان - دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨م .

٨- الأصول في النّحو لأبي بكر بن سهل بن السراج النّحوي البغدادي (ت٣١٦)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧-١٩٨٧.

٩- أصول النحوى العربى، محمد خير الحلوانى، جامعة تشـرين اللاذقيـة، ١٩٧٩.

١٠- الأعلام قاموس تراجم لخير الدين الزركلى ، ط ٣ ، (د.ت) .

١١- الأغراب فى جدل الإعراب لأبى البركات الأنبارى ، مطبعـة الجامعـة السورية ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧ م.

١٢- الاقتراح فى علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطى (ت ٩١١هـــ) ، تصحيح عبد الرحمن اليمانى وآخرين ، (د.ت) .

١٣- إنباه الرواة على أبناه النحاة لأبى الحسن على بن يوسف القفطى، تحقيق: محمدأبو الفضل إبراهيم القاهرة ، دار الكتب المصـرية، ١٣٧٤هــ - ١٩٥٥م .

١٤- الأنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكـوفيين لأبـى البركات عبد الرحمن أبى سعيد الأنبارى، تحقيق: محى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ط،.١٣٨٩ هــ - ١٩٦١م .

١٥- الإيضاح فىعلل النحو لأبى القاسم الزجاجى ، تحقيق مازن مبارك ، دار النفائس، ط ٦، ١٤١٦ هــ - ١٩٩٦م .

١٦- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق زهير جُعيـد ، دار الفكـر - بيروت- لبنان ، ١٤١٢هــ - ١٩٩٢م .

١٧- البداية والنهاية للأمام أبى الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقى، تحقيق: محمد بيومى وعبد الله المنشاوى، مكتبة الإيمان بالمنصورة (د. ت) .

١٨- البرهان فى علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشـى، تحقيق: محمد أبو الفضـل إبـراهيم ، دار الجيـل بيـروت - لبنـان ، ١٤٠٨هــ - ١٩٨٨م.

١٩- البلغة فى تراجم أئمة النّحو واللغة تصنيف مجد الدين محمد بن يعقب الفيروز أبادى ، تحقيق : محمد المصرى، ط١ ، دار سعد الدين للطباعة : ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

٢٠- البيان فى غريب إعراب القرآن لأبى البركات عبد الرحمن بن سعيد الأنبارى، تحقيق: د. طه عبد الحميد مراجعة مصطفى السقا، دار الكاتب (د.ت) .

٢١- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم للقاضى أبى المحاسن المفضل بن محمد بن مُسْعِر التنوخى، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.

٢٢- التبيان فى إعراب القرآن لأبى البقاء العُكبرى، تحقيق: محمد على البجاوى، مطبعة عيسى البابى الحلبى، ط١، ١٩٧٦ .

٢٣- التبيان فى شرح الديوان لأبى البقاء العُكبرى ، تحقيق : مصطفى السقا، وابراهيم الأبيارى وبعد الحفيظ شلبى ، ١٣١٩ هـ - ١٩٧١م .

٢٤- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العُكبرى، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامى - بيروت - لبنان، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦.

٢٥- التعريفات، لأبى الحسن على بن محمد الجرجانى، تحقيق: د. أحمد مطلوب، مطبعة دار الشؤون الثقافية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ .

٢٦- التكملة لوفيات النقلة للمنذرى ، تحقيق : بشار عواد معروف ، مطبعة الآداب فى النجف الأشرف ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

٢٧- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، لأبى العرفان محمد بن على، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢٨- الحدود فى النّحو (ضمن رسالتين فى اللغة)، لأبى الحسن على بن عيسى الرّمانى، تحقيق: ابراهيم السامرانى، دار الفكر عمان (د.ت) .

٢٩- الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنّى : تحقيق : محمد على النجار المكتبة العلمية، بيروت – لبنان ، (د.ت).

٣٠- الخلاف النحوى فى كتب إعراب القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه على الآلة الكاتبة نقدم بها د. عماد مجيد على إلى مجلس كلية التربية الجامعة المستنصرية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م .

٣١- دراسات فى العربية وتاريخها الشيخ محمد الخضرى حسين، ط٢ ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠ م .

٣٢- الدّر المصون فى علوم الكتاب المكنون، الامام شهاب الدين أبو العباس المعروف بالسمين الحلبى، تحقيق: الشيخ على محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م .

٣٣- شذارت الذهب فى أخبارمن ذهب ، لابن العماد الحنبلى ، دار إحياء التراث، (د.ت) .

٣٤- العامل النحوى بين مؤيديه ومعارضيه ودوره فى التحليل اللغوى ، د. خليل أحمد عمايرة دون بيات عن النشر والطباعة .

٣٥- عيسى بن عمر الثقفى نحوه من خلال قراءاته ، تأليف صباح عباس السامرائى، مؤسسة الأعلمى ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٩٥ – ١٩٧٥.

٣٦- غيث النفع فى القراءات السبع للشيخ على النسورى محمد السفاقسى ، تحقيق: احمد محمود عبد السميع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤م – ١٤٢٥هـ .

٣٧- فى أصول النحو ، سعيد الأفغانى ، مطبعة ، جامعة دمشق ، ط ٣ ، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .

٣٨- فى النحو العربى ، نقد وتوجيه ، د، مهدى المخزومي ، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت ، ١٩٦٤ م .

٣٩- القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النَحوية ، الدكتور عبد العال سالم مكرّم، دار المعارف بمصر ، (د.ت) .

٤٠- كتاب الرد على النّحاة لابن مضاء القرطبى ، تحقيق : شوقى ضيف ، دار المعارف، ط٢ ، (د.ت) .

٤١- كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجى خليفة، مؤسسة التاريخ العربى، دار إحياء التراث، بيروت، (د.ت).

٤٢- الكليات معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الحسينى الكفوىّ، تحقيق: عدنان محمد المصرى، دار الكتب الثقافية، دمشق، ١٩٧٥م .

٤٣- اللباب فى علل البناء والأعراب لأبى البقاء العُكبرى ، تحقيق : محمد عثمان، المكتبة الثقافية الدينية ، ط١ ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .

٤٤- اللغة بين المعيارية والوصفية ، د. تمام حسّان مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ، ١٩٥٨م .

٤٥- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان الهيئـــة المصـــرية العامـــة للكتاب ، ١٩٧٣.

٤٦- اللغة والنّحو بين القديم والحديث ، عباس حسن ، دار المعارف بمصـــر ، ط٢ ، ١٩٧٢م .

٤٧- لمع الأدلة فى أصول النّحو لأبى البركات الأنبـــارى ، تحقيـــق : ســـعيد الأفغانى ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .

٤٨- المجيد فى إعراب القرآن المجيد - سورة الفاتحة والجزء الأول من سورة البقرة - لإبراهيم بن محمد السفاقسى، تحقيق: موسى زنين: منشـــورات كلية الدعوة الاسلامية طرابلس، ط١، ١٩٩٢ - ١٤٠١هـ.

٤٩- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنهـــا لأبـــى الفـــتح عثمان بن جنّى، تحقيق: محمد عبد القادر عطـــا، دار الكتـــب العلميـــة، بيروت، ط١، ١٩٩٨-١٤١٩هـ .

٥٠- المدارس النحوية ، د. شوقى ضيف ، دار المعارف بمصر ، ط ٢.

٥١- مدرسة الكوفة للدكتور مجدى المخزومـــى ، ط دار المعرفـــة ، بغـــداد، ١٩٥٥م.

٥٢- مراتب النحويين لأبى عبد الواحد على أبى الطيّب اللغوى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية صيدا، ط١، ٢٠٠٢م - ١٤٢٣هـ.

٥٣- مشكل إعراب القرآن ، لأبى محمد مكى بن أبى طالب القيسى القيروانى ، تحقيق ياسين محمد السّواس ، دار اليمامة ، دمشـــق - بيـــروت ، ط٢ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٥٤- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصارى، تحقيق: د. مازن مبارك و د. محمد على محمد الله، دار الفكر، ط٦، بيروت - لبنان .
٥٥- المقرب ، لبان عُصفور الأشبيلى ، تحقيق : د. احمد عبد الستارالجوارى ود.عبد الله الجبورى ، مطبعة العانى ، بغداد ، ١٩٨٦م .
٥٦- مكانة الخليل بن احمد الفراهيدى فى النحو العربى ، د. جعفر نايف عبابنة، دار الفكر ، عمان ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م .
٥٧- من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس ، ط ٧ ، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٤هـ.
٥٨- منهج الأخفيش الأوسط فى الدراسة النّحوية ، عبد الأمير محمد أمين الورد ، مؤسسة الأعلمى ، بيروت ، دار التربية، بغداد ، ط ١ ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.
٥٩- النحو العربى - العلل النحوية نشأتها وتطورها - د. مازن مبارك ، دار الفكر ، ط٣ ، بيروت ، ١٩٧٤ م .
٦٠- نحو القرآن ، د. أحمد عبد الستار الجوارى ، مطبعة المجمع العلمى العراقى، بغداد ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م .
٦١- النزعة المنطقية في النحو العربى للدكتور فتحى عبد الفتاح الدجنى وكالة المطبوعات ، ط ١ ، ١٩٨٢ .
٦٢- نزهة الأنباء فى طبقات الأدباء، لأبى البركات الأنبارى، تحقيق: د.ابراهيم السامرانى، مطبعة المعارف - بغداد، ١٩٥٩م .
٦٣- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوى، ط٢، القاهرة، سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٩٩م .

٦٤- النشر فى القراءات العشر للأمام الحافظ أبى الخير محمد الشـــهير بـــابن الجزرى، تحقيق: على محمد الضباع - دار الكتب العلميـــة، بيـــروت - لبنان، ط٣، ١٤٢٣هـــ- ٢٠٠٢ م .

٦٥- نظرية التعليل فى النحو العربى بين القدماء والمحْدثين ، د. حسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ٢٠٠٣م .

٦٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - لأبى العباس شمس الدين أحمد بـــن محمد بن أبى بكر خلكان تقديم محمد عبد الرحمن المرعشى ، دار إحياء التراث العربى، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ - ١٩٩٧ .

المحتويات

الموضوع	الصفحة